حَمْلُ القرآن على ضرورة الشِّعر
دراسة نحوية

د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

حَمْلُ القرآن على ضرورة الشِّعر
دراسة نحوية

د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

الضرورة الشِّعرية مِن حيثُ الجملة مقترنة عند النحويين بمستويات لغوية غير قوية، كالشاذِّ والنادر وغير ذلك؛ ولذا نزَّهوا حمل القرآن الكريم عليها؛ لأنه في أعلى مراتب البلاغة، فلا يُحمل إلَّا على أحسن المحامل.

وقد جرى مَجرى القواعد لديهم: »ليس في القرآن ضرورة«، ولكنْ بالنظر في المصادر المختلفة، نجد أنه قد حُملت كثير من الآيات على وجوه أُخذ عليها أنها لا تجوز إلَّا في الضرورة.

ويهدف هذا البحث إلى بيان موقف النحويين تُجاه حمل القرآن على الضرورة، وذلك مِن خلال الدراسة التحليلية لبعض مسائل الضرائر التي حمُلت عليها بعض الآيات.

وقد جعلتُه في مبحثين:

المبحث الأول: موقف النحويين مِن الحمل على ضرورة الشِّعر في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: مسائل الضرائر الشِّعرية.

وهذا المبحث تطبيقي، وفيه درستُ أربعًا وعشرين مسألة مِن مسائل ضرائر الشِّعر موزَّعةً على أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: مسائل الحذف. المطلب الثاني: مسائل الزيادة. المطلب الثالث: مسائل التقديم والتأخير. المطلب الرابع: مسائل الإبدال.

المقدَّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وأزواجه وذُريَّته وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فلا شكَّ أنَّ للشِّعر لغةً يتميَّز بها عن النثر، وسبب ذلك يعود إلى أنَّ في الشِّعر قيدين لا نجدهما في الكلام المنثور، وهما الوزن والقافية، وهذا القيدان لا يعطيان الشاعر حريَّة الناثر في التعبير، ولذا وُجد في الشِّعر ما أطلق النحويون عليه مصطلح الضرورة[1].

وقد عبَّر النحويون عن استهجان الضرورات، وجَعْلِها مع الضعيف والشاذِّ وغير ذلك في قَرَنٍ واحد[2]، ولذا نزَّهوا حمل القرآن الكريم عليها، لأنه "في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة"[3]، فلا يُحمَل إلَّا على "أعرب الوجوه وأصحِّها في اللغة والنحو"[4].

وبناءً على ذلك، فقد جرى مَجرى القواعد قولهم: "ليس في القرآن ضرورة"[5]، وقولهم أيضًا: "والقرآنُ لا يُحمل على ما في الضرورة"[6]، ولكنْ بالنظر في المظانِّ المختلفة، وبخاصَّة كتبُ الإعراب والتفسير، نجد أنه قد حُملت كثير مِن الآيات على مسائل الضرائر، وهذا قد يبدو متناقضًا، للتباين الظاهر بين تنظير النحويين وتطبيقهم.

ومِن هنا لاحت لي فكرة هذا البحث، وهو يهدف إلى:

---

(١) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩١.

(٢) ينظر: في أصول إعراب القرآن: ١٢٤.

(٣) روح المعاني: ١ / ٣٤٣.

(٤) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد: ٢٤٧.

(٥) شرح الكتاب: ١ / ١٩٩.

(٦) الدر المصون: ٣ / ٣٢٢.

١- إيضاح موقف النحويين تُجاه حمل القرآن -ويدخل في ضِمنه قراءاته- على ضرورة الشِّعر.

٢- جَمْع بعض الآيات والقراءات التي حُملت على وجوه الضرورة المختلفة، وخاصَّةً أنها متناثرة في مظانَّ متنوعة مِن كتب النحو والإعراب والتفسير.

٣- دراسة بعض مسائل الضرائر مِن خلال تتبُّع كلام النحويين، وإيراد الشواهد، والخلوص إلى ما يُظَنُّ أنه القول الراجح فيها.

وقد كُتب في الضرائر الشِّعرية كثير مِن الدراسات، وتناول بعضها حمل القرآن على الضرورة في إشارات أو مباحث، ولكنِّي لم أقف على دراسة- حسب اطِّلاعي- أفردتْ بالبحث هذا الموضوع، وخاصَّة في الجانب التطبيقي الذي تضمَّنته هذه الدراسة.

ومن تلك الدراسات:

١- كتاب الضرورة الشِّعرية في النحو العربي: للأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وقد بحث في الفصل الثاني الذي وسمه بـ(الضرورة الشِّعرية في آراء النحويين) عددًا من القضايا، ومنها: الضرورة في غير الشِّعر، وبدأ بالقرآن الكريم [ص: ١٨٩-١٩٨].

وقد حاولتُ مناقشته في بعض ما ذكره، مبرزًا بعض ما قد يبدو متعارضًا في موقف النحويين تُجاه هذه القضية كالحُكم على وجه إعرابي بأنه لغة اُضطرَّ إليها الشاعر، وموضِّحًا شيئًا مِن آثارها.

٢- دفاع عن كتاب الله القرآن والضرورة الشعرية: للأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري: وهو بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى (ع: ٢٠، صفر ١٤٢١هـ).

وقد أنفق الباحث معظَم جهده على مسألة واحدة، وهي إثبات أنَّ حذف ياء المنقوص المقرون بالألف واللام، نحو (الغوانِ) غير مختصٍّ بضرورة الشِّعر؛ لوروده في القرآن الكريم.

٣- كتاب النحويون والقرآن: للدكتور خليل بنيان الحسون، وقد عقد فيه مبحثًا بعنوان: (ما حملوه على الضرورة) [ص:١٣١-١٣٦]، مضمِّنًا إياه بعض الشواهد القرآنية التي حُملت على الضرورة، مع شيء مِن التعليقات اليسيرة عليها.

وقد رأيتُ تقسيم هذا البحث على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه بيَّنتُ باختصارٍ مفهوم الضرورة الشِّعرية.

المبحث الأول: موقف النحويين مِن الحمل على ضرورة الشِّعر في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: مسائل الضرائر الشِّعرية.

وهذا المبحث هو أكثر مادَّة البحث، وفيه درستُ أربعًا وعشرين مسألة مِن مسائل ضرائر الشِّعر التي حُملت عليها بعض آيات القرآن وقراءاته موزَّعةً على أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: مسائل الحذف، وقد اشتمل على إحدى عشرة مسألة.

المطلب الثاني: مسائل الزيادة، وفيه مسألتان.

المطلب الثالث: مسائل التقديم والتأخير، وفيه مسألتان.

المطلب الرابع: مسائل الإبدال[1]، وقد تضمَّن تسع مسائل.

ولا أقصد بهذا المبحث تقصِّيَ مسائل الضرائر؛ فهي أكثر مِن أن تتضمَّنها هذه الدراسة، والشأن في "الإكثار مظِنَّة العثار"[2]، غير أني اقتصرتُ منها على ما يكون موضِّحًا للفكرة، مع حرصي أن تكون شاملة لأنواع مسائل الضرائر.

---

(١) وقد اقتصرت هنا على إبدال حُكم من حُكم أو كلمة من كلمة.

(٢) رسالة الصاهل والشاحج: ١٦٥.

وقد جريتُ في دراسة هذه المسائل على المنهج الاستقرائي، وذلك مِن خلال تتبُّع أقوال النحويين في كُلِّ مسألة، وأدلَّتهم مِن السماع وغيره، وبيان الراجح منها.

ثُمَّ ذيَّلتُ البحث **بخاتمة**، و**قائمة بالمصادر والمراجع**.

"وأنا أسأل الله تعالى العِصمة مِن الزَّلل، والنجاة مِن الهَذْرة والخَطَل، وعلى الله أتوكلُّ، وهو حسبي فيما أقول وأفعل"(١).

التمهيد: مفهوم الضرورة الشِّعرية.

اختلف النحويون في تحديد مفهوم الضرورة الشِّعرية على أقوال، ومِن أشهرها قولان(٢):

القول الأول: هي ما وقع في الشِّعر دون النثر سواءً أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

وهذا القول منسوب إلى الجمهور(٣).

القول الثاني: هي ما وقع في الشِّعر ممَّا ليس للشاعر عنه مندوحة.

وهو قول ابن مالك(٤).

وقد اختلف الباحثون في تحديد مُراد سيبويه بالضرورة، فأكثرهم ذهب إلى أنه مِن أهل القول الأول(٥)، وبعضهم عدَّه مِن أهل القول الثاني(٦)، وسبب اختلافهم أنَّ سيبويه

---

(١) كنز الكُتَّاب: ١ / ٢٨١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ١ / ٣٣، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٦. وينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٣٢، و اللغة الشعرية عند النحاة: ٨٥. وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩١.

(٣) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٣٠٠. وينظر: خزانة الأدب: ١ / ٣٣، وأصول النحو عند ابن مالك: ١٣٢.

(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٠٥، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩١.

(٦) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٣٢. وقد قال بذلك من المتقدِّمين الصفار في شرحه للكتاب: ٢ / ٣٩٧.

لم يعقد بابًا خاصًا بالضرورة يُبيِّن فيه معناها ويستقصي أنواعها، وإنما عرض لأنواع منها في ثِنْي كتابه[1]، وكانت عباراته فيها لا تخلو مِن شوبة الغموض[2].

و"هذان الرأيان، أو المذهبان هما أشهر الآراء في الضرورة، غير أنَّ مذهب الجمهور يجد تأييدًا وقبولًا مِن عامَّة النحاة، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيرًا مِن الأنصار"[3].

وقد نُقد القول الثاني نقدًا شديدًا مِن بعض النحويين، وفي مقدِّمتهم: أبو حيان[4]، وابن هشام[5]، والشاطبي[6]. وليس الغرض في هذا التمهيد بيان حُجج أصحاب القولين، والموازنة بينهما، والترجيح[7]، وإنما الغرض المرميُّ هو إيضاح مفهوم الضرورة فقط باختصار.

* * *

(١) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩٣.

(٢) ينظر: مفهوم الضرورة الشعرية: ٩٧.

(٣) الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٥٢.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢ / ٢٠٠.

(٥) ينظر: تخليص الشواهد وتسهيل الفوائد: ٨٢.

(٦) ينظر: خزانة الأدب: ١ / ٣٣–٣٤.

(٧) وقد لخَّص الدكتور حماسة وجوه النقد على القول الثاني في: كتابه الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٣٨–١٤٢ فلتُراجع فيه.

المبحث الأول: موقف النحويين من الحمل على ضرورة الشِّعر في القرآن الكريم.

تكاد تتفق كلمة النحويين، وغيرهم على أنَّ الضرورة الشِّعرية مِن حيثُ الجملةُ مستوى مِن التعبير أدنى مِن مستوى الفصاحة[1]، بل قد نصَّ بعضهم على أنه "لا خير في الضرورة"[2].

وجعَلها بعضهم مِن عيوب اللفظ، وأنه ينبغي اجتنابها و"إن جاءت فيها رُخصة مِن أهل العربية، فإنها قبيحة تَشين الكلام وتَذهب بمائه، وإنما استعملها القُدماء في أشعارهم، لعدم علمهم بقباحتها، ولأنَّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزَلَّة"[3].

ويؤيِّد ذلك بعضُ الأمور، ومنها:

أولًا: رَبْطُ النحويين الضرورة بالشُّذوذ، فبعضهم عدَّ الضرورة أعمَّ مِن الشذوذ، وبعضهم جعَل الشاذَّ أعمَّ مِن الضرورة، وبعضهم فصَّل فخصَّ الضرورة بالشِّعر، والشذوذَ بالنثر[4].

ثانيًا: أنَّ سيبويه قد قرن في مواضع عديدة بين ضرورة الشِّعر، وما يجوز في الكلام على ضَعف[5]، كقوله: "..... وقد يجوز في الشِّعر وفي ضَعف مِن الكلام"[6]، وقوله: "ولكنَّه قد يجوز في الشِّعر، وهو ضعيف في الكلام"[7].

---

(١) ينظر: في أصول إعراب القرآن: ١٢٤.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ٢ / ٢٦٩.

(٣) ينظر: الصناعتين: ١٥٠. وينظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: ٣٢٧.

(٤) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ٢١١.

(٥) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٩٥-٤٩٦.

(٦) الكتاب: ١ / ٤٨.

(٧) الكتاب: ١ / ٨٥.

ثالثًا: أنَّ النحويين قد وضعوا على الضرورة قيودًا [1]، ومنها: أنَّ ما لا يؤدِّي إلى ضرورة أولى ممَّا يؤدِّي إليها، قال سيبويه: "لا يُحمَل على الاضطرار، والشاذِّ إذا كان له وجه جيِّد"[2].

ومن تلك القيود: أنَّ الجائز مِن الضرورة يُقدَّر بقَدَره، ومنها أيضًا: أنه ينبغي الحمل على أسهل الضرورتين.

رابعًا: أنَّ بعض ما حمله النحويون على الضرورة لحَّنه آخَرون، أو ردُّوه[3]

ولا يعني ذلك أنَّ الضرائر سواء في المنزلة، فمنها ما هو حسن جيِّد، ومنها ما هو قبيح، ومنها ما يُقاس عليه، ومنها ما يُقتصر فيه على المسموع[4].

وكونُ بعض الضرائر جيِّدة "لا تُخرجها جَودتُها مِن ضرورة الشِّعر إذا كان جوازها بسبب الشِّعر"[5]؛ لأنه محكوم بالوزن والقافية، بخلاف النثر فإنَّ الضرورة لا تُتصوَّر فيه؛ لأنَّ "المنطق على المتكلِّم [في النثر] أوسع منه على الشاعر، والشِّعر يحتاج إلى البناء والعروض والقوافي، والمتكلِّم مطلَق يتخير الكلام"[6].

قال ابن قتيبة في بعض مسائل الضرائر: ".... وهذا ما لا يجوز لأحد أن يحكم به على كتاب الله عزَّ وجلَّ لو لم يجد له مذهبًا؛ لأنَّ الشُّعراء تُقلِّب اللفظ، وتُزيل الكلام على الغلط، أو على طريق الضرورة للقافية، أو لاستقامة وزن البيت"[7].

---

(١) ينظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: ٣٣٤-٣٣٦.

(٢) الكتاب: ٢ / ١٦٤.

(٣) ينظر: اللغة الشعرية عند النحاة: ١٠٤.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٣ / ٤٣٥.

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٤٠.

(٦) طبقات فحول الشُّعراء: ١ / ٥٦.

(٧) تأويل مشكل القرآن: ٢٠٠.

ويُشكل على رأي الجمهور في مفهوم الضرورة أنَّ الضرورة به تكون واسعة المدلول؛ لشمولها كُلَّ ما ورد في الشِّعر، أو كَثُر فيه سواءً أكانت له نظائر في النثر أم لا، بل إنه يُفسح المجال لوجود الضرورة في غير الشِّعر؛ لعدم اشتراطهم الاضطرار، وبذا تصبح كلمة الضرورة مصطلحًا غير مرتبطٍ بدلالته اللغوية الأصلية؛ ولذا أجازوا وجود الضرورة في غير الشِّعر لأدنى مشابهة، كالفواصل والسَّجْع وغير ذلك[1].

ومِن نافلة القول أنَّ غير الشِّعر هو النثر، والنثرُ يشمل أنواعًا عديدة، والذي يعنينا في هذا البحث هو القرآن الكريم.

ولم أقف على أحد مِن النحويين قد صرَّح بوقوع الضرورة في القرآن، بل نصُّوا على عدم جواز وقوعها فيه وعلى تنزيه القرآن منها.

ومِن ذلك: قول المبرِّد: "... يَرُدُّ على مَن ادَّعى أنَّ هذا مجراه مَجرى الضرورة القرآنُ أفصح اللغات وسيِّدها، وما لا تَعلَّقُ به ضرورة ولا يَلحقه تجوُّز"[2].

وقول أبي جعفر النحَّاس: "...لأنَّ حذف الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه إلَّا في ضرورة الشِّعر، ولا يُحمل كتاب الله عز وجل إلَّا على الأغلب الأشهر"[3].

وقوله أيضًا: " .... فأمَّا الكسائي، فأجاز ذلك في الشِّعر على الاضطرار، ولا يُحمل كتاب الله جلَّ وعزَّ على مثل هذا"[4].

وقول السيرافي: "ليس في القرآن ضرورة"[5].

---

(١) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٥٢، ١٨٩.

(٢) الأصول في النحو: ٣ / ٤٧٨-٤٨٨. ولم أقف على كلامه في كتبه التي اطَّلعتُ عليها.

(٣) إعراب القرآن: ٤ / ٨٣.

(٤) إعراب القرآن: ٥ / ١٧١.

(٥) شرح الكتاب: ١ / ١٩٩.

وقول ابن خالويه: "والقرآن لا يُحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال "[1].

وقول ابن جنّي: "....وهذا لعمري ممَّا تختصُّ به ضرورة الشِّعر، لا تخيُّرُ القرآن"[2].

وقول مكّي: "....وحَذْفُ هذه النون في العربية قبيح مكروه، إنما يجوز في الشِّعر؛ لضرورة الوزن، والقرآنُ لا يُحمل على ذلك؛ إذ لا ضرورة تُلجئ إليه"[3].

وقول أبي الحسن المجاشعي: "....هذا مِن ضرورات الشِّعر، ولا يُحمل القرآن عليه"[4].

وقول أبي حيان: "والضرورة، والقليل لا يُحمل كلام الله عليهما"[5].

وقول السمين الحلبي: "....والقرآنُ لا يُحمل على ما في الضرورة، ولا على ما فيه ضعف"[6].

وعدم وجود الضرورة في القرآن راجع إلى أمرين:

الأول: أنَّ القرآن ينبغي أن يُجرى على أحسن المحامل وأقواها، فلا يُحمل على لفظ ضعيف ولا معنى ركيك، ومِن تلك المحامل: الوجوه النحوية القوية والمشهورة دون الضعيفة والشاذَّة والغريبة[7]؛ "إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يُجوِّزه النحاة في شعر الشمَّاخ والطِّرمَّاح مِن سلوك التقادير البعيدة...."[8].

---

(١) الحجة في القراءات السبع: ١٢٩.

(٢) المحتسب: ٢ / ١٦٣.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١ / ٤٣٧.

(٤) النكت في القرآن: ١٨٦.

(٥) النكت في القرآن: ١٨٦.

(٦) الدر المصون: ٣ / ٣٢٢.

(٧) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: ٢ / ٦٤٥.

(٨) البحر المحيط: ١ / ١٠٣.

قال الزمخشري: "القرآن لا يُعمل فيه إلا على ما هو فاشٍ دائر على ألسنة فُصحاء العرب، دون الشاذِّ والنادر الذي لا يُعثَر عليه إلَّا في موضع أو موضعين"[1].

وقد سبق أنَّ الضرورة مقترنة بمستويات لغوية غير مستحَبَّة، كالقبيح والرديء وغير الجائز[2]، فلا يجوز حمل القرآن عليها، وهو في "أقصى درجات البلاغة والفصاحة"[3].

ثُمَّ إنَّ الضرورة في دلالتها الأصلية تعني الإلجاء إلى ما لا رغبة فيه[4]، والقرآن –كما قال ابن جنّي– "يُتخيَّر له ولا يُتخيَّر عليه"[5].

الثاني: أنَّ الشِّعر مُقيَّد بالوزن والقافية، ولذا اغتفروا الضرورة في الشِّعر، ولم يغتفروها في غيره[6] مِن النثر، لسلامته مِن هذين القيدين، باستثناء الكلام المسجوع، وذلك لشَبه السَّجْع بالقافية[7].

قال السيرافي: "اعلم أنَّ الشِّعر لَمَّا كان كلامًا موزونًا..... أُستجيزَ فيه لتقويم وزنه مِن زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يُستجاز في الكلام مِثْلُه"[8].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٠٤. ولم أقف على هذا النصِّ في الكشاف.

(٢) ينظر: في أصول إعراب القرآن: ١٢٤.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١ / ١٩٩.

(٤) ينظر: اللغة الشعرية لدى النحاة: ١٠٩.

(٥) المحتسب: ١ / ٥٣.

(٦) ينظر: الممتع في صنعة الشِّعر: ٢٤.

(٧) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٩٨.وهنا ينهض سؤال مهم، وهو: هل في القرآن سجْع ؟ لأنَّ القول بوجوده فيه يترتَّب عليه وجود الضرورة في القرآن، والقول بعدمه يُخرجه عن ذلك. ينظر: دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: ٩٦.

(٨) ينظر: شرح الكتاب: ١ / ١٨٩. وينظر: ١ / ٢٠٥.

وقد ذهب الدكتور محمد حماسة إلى أنَّ سيبويه قد قال بوجود الضرورة في القرآن بأسلوب غير مباشر في أكثر من موضع في كتابه[1].

ومِن ذلك أنَّ سيبويه لم يُجز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور مِن غير إعادة الجارّ إلَّا في ضرورة الشِّعر. قال: "وقد يجوز في الشِّعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمَر على المرفوع والمجرور إذا اُضطرَّ الشاعر"[2].

وذكر الدكتور حماسة أنَّ ما عدَّه سيبويه ضرورةً جاءت به قراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[3] بجرّ (الأرحام)، وجاءت به أيضًا آية ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[4]. حيث عُطف (المسجد) على الضمير (به)[5].

ويمكن أن يُجاب عن ذلك بأنَّ مِن المحتمَل أنَّ سيبويه لم تَبلغه قراءة حمزة، وإذا بلغته فربَّما كان غير مثبت لها.

وأمَّا آية ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[6]، فليس عطف (المسجد) فيها على الضمير المجرور متعيّنًا؛ لاحتمال أن يكون معطوفًا على (سبيل)، بل هو الراجح؛ لأنَّ "(المسجد الحرام) في هذه الآية محمول على (عن) المتصلة بالصدِّ بلا إشكال، كذلك في مسألتنا في هذه الآية"[7].

---

(١) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٩٢، ١٩٥.

(٢) الكتاب: ٢ / ٣٨٢. وينظر: ١ / ٢٤٨.

(٣) النساء: (١).

(٤) البقرة: (٢١٧).

(٥) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٩٣– ١٩٤.

(٦) البقرة: (٢١٧).

(٧) الحجة للفارسي: ٣ / ١٢٩. وقد اُعترض عليه بأن فيه التفريق بين المصدر ومعموله بما ليس منه. ينظر: الجواب عن ذلك في: روح المعاني: ٢ / ١٠٩.

ونظير ذلك أنَّ سيبويه خصَّ إجراء المعتلِّ مُجرى الصحيح بضرورة الشِّعر[1]، وقد ذكر السيرافي أنَّ في ظاهر القرآن ما يمنع جَعْلَه ضرورة، كقول الله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾[2]، ثُمَّ وجَّهه بأنه "يجوز أن يكون خبرًا، كأنه قال: سنقرئك ونزيل عنك النسيان، فلست تنساه...."[3].

ونظير ذلك أيضًا إثبات ألف (أنا) في الوصل، ويُشكل عليه وجود بعض القراءات السبعية التي ثبتت فيها الألف وصلًا، كقراءة نافع ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ﴾[4] بإثبات الألف[5].

وقد خرَّجها السيرافي[6]، وابن عصفور[7] على إجراء الوصل مُجرى الوقف.

ومِن المواضع أيضًا: أنَّ سيبويه عدَّ حذف حرف العلَّة والاكتفاء بالحركة قبله مِن ضرائر الشِّعر[8]، كقول الشاعر[9]:

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ ... دوامِي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣ / ٣١٦.

(٢) الأعلى: (٦).

(٣) شرح الكتاب: ١ / ٢٠٠.

(٤) الممتحنة: (١).

(٥) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ٢ / ٩٢٤.

(٦) ينظر: شرح الكتاب: ١ / ٢٠٥.

(٧) ينظر: ضرائر الشعر: ٣٨.

(٨) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٧.

(٩) البيت من الوافر، وقد اُختلف في نسبته، فقيل: لمضرِّس بن رِبْعِي، وقيل: ليزيد بن الطَّثْرِيَّة. وهو في: الكتاب: ١ / ٢٧، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥١٩، ٧٧٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢١ وضرائر الشعر: ٣٨، وشرح شواهد المغني: ٥٩٨.

وقد أُنكر على سيبويه ذلك، لمجيء الحذف في القرآن[1] كما في قول الله تعالى: ﴿مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ﴾[2].

وقد دفع السيرافي[3] ذلك بأنَّ حذف حرف العلَّة والاكتفاء بالحركة قبلها لغة لبعض العرب، وأكثرُهم على الإثبات، فمَن يحذف منهم، فإنما يفعل ذلك ضرورةً.

وموافقةُ الضرورة لغةً مِن اللغات لا ينفي كونَها ضرورةً[4]، وقد أشار إلى ذلك ابن عصفور في غير موضع، فعند حديثه عن صرف غير المنصرف، أورد سؤالًا، وهو "فإن قلتَ: كيف جعلتَ صرف ما لا ينصرف مِن قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في (الكبير) له أنه سمع مِن العرب مَن يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف؟...."، ثُمَّ أجاب عن ذلك بأنَّ "صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب....وأمَّا سائر العرب، فلا يُجيزون صرف شيء منه في الكلام؛ فلذلك جُعل مِن قبيل ما يختصُّ به الشِّعر"[5].

وقد خلَص الدكتور حماسة بعد سوقه عددًا مِن المواضع إلى أنَّ هذا هو موقف سيبويه الذي لا يسمح رأيه في الضرورة بالقول بوجودها في غير الشِّعر فضلًا عن القرآن، ونبَّه إلى أنَّ الآيات والقراءات المتضمِّنة لِمَا جعله مِن ضرائر الشِّعر لم يصرِّح بها، فإذا كان يرى فيها وجهًا آخَر، فقد كان إذن يَرُدُّ بعض القراءات، لأنَّ السكوت عنها وعدم الاعتداد بها يُعَدُّ رفضًا لها، ويدفع ذلك إلى أحد أمرين: إمَّا القول بوجود ضرورة في القرآن،

---

(١) ينظر: شرح الكتاب: ١ / ٢١٦، وضرائر الشعر: ١٣٨.

(٢) الكهف: (١٧). وحذف الياء قرأ به السبعة عدا نافع وأبي عمرو. ينظر: السبعة: ٣١٩.

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ١ / ١٤٥.

(٤) ينظر: اللغة الشعرية لدى النحاة: ١٤٩.

(٥) ينظر النصان في: ضرائر الشعر: ١٦.

وحينئذٍ لا وجه لتسميتها ضرورةً، أو رفض هذه الضرورة وإجازة ما جاء في القرآن في الشِّعر والنثر على السواء[1].

قلتُ: سكوت سيبويه عن بعض القراءات ليس دليلًا على رفضه لها، فربَّما كان سبب ذلك عدم وقوفه عليها، ولم يَقُلْ أحد: إنَّ "سيبويه قد أحاط بجميع القراءات وأحصاها....لأنَّ ذلك غير ممكن"[2].

وقد يصرِّح النحوي بالحُكم على وجه بأنه ضرورة، ولكنَّه قد يحمل عليه بعض الآيات، ومِن ذلك ما جاء في توجيه قراءة أكثر السبعة[3] ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[4] بحذف التنوين مِن (عُزير)، فقد اختار ابن يعيش أن يكون (عُزير) مبتدأ حُذف تنوينه، وخبره (ابن)، على الرُّغم مِن تصريحه بأنَّ حذف التنوين في هذا الموضع ضرورة، قال: "والأشبهُ أن يكون أيضًا خبرًا، إلَّا أنه حُذف منه التنوين؛ لالتقاء الساكنَين مِن قبيل الضرورة"[5].

وقد سبقه إلى ذلك ابن جنّي، قال: "والوجه الآخَر: أن يكون جعل (ابنًا) خبرًا عن (عُزير)، وحذَف التنوين ضرورةً، وهذا وإن كان فيه مِن الضرورة ما ذكرتُ لك، فإنه أشْبَهُ؛ لأنه موافق معنى قراءة مَن نوَّن وجعل (ابنًا) خبرًا عن (عُزير)"[6].

وهنا يَرِدُ سؤال، كيف يكون حذف التنوين ضرورة، ثُمَّ تُخرَّج عليه القراءة؟

---

(١) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٩٧.

(٢) منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم: ٧٠٤.

(٣) عدا عاصم والكسائي، واختُلف في النقل عن أبي عمرو. ينظر: السبعة: ٣١٣، وجامع البيان في القراءات السبع: ٣ / ١١٥١.

(٤) التوبة: (٣٠).

(٥) شرح المفصل: ٢ / ٦.

(٦) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٢.

ويمكن أن يُجاب عن ذلك بأنَّ حذف التنوين لدى ابن جنّي في الشِّعر كثير، وفي النثر قليل؛ فاقتصر في حُكمه على الأكثر، فيكون نظير قوله عن إشباع الحركة: "ولعمري إن هذا ممَّا تختصُّ به ضرورة الشِّعر، وقلَّما يجيء في النثر"[1]، فقد صرَّح أولًا باختصاص الإشباع بالشِّعر، ثُمَّ ذكر أنه قليل في النثر، ولعلَّ هذا مِن التسمُّح في العبارة.

وقد يشهد لهذا الجواب أنَّ الصفَّار اعتذر لسيبويه[2] في خصِّه مجيء الكاف اسمًا بالشِّعر على الرُّغم مِن وجود نظير له في القرآن بأنَّ مجيئه في الكلام قليل، قال: "....وإنما جعَل هذا مِن الضرائر، لقلَّة مجيئه في الكلام، بل بابه الشِّعر"[3].

ونظير ذلك أنَّ ابن عصفور[4] قد عدَّ تقدير حذف (أنْ) مِن غير إبقاء عملها ممَّا يَقِلُّ في النثر ويكثُر في الشِّعر، ولذا أثبته في عِداد ما يختصُّ به الشِّعر.

وعند النظر في كتب الإعراب والتفسير، نجد أنَّ كثيرًا مِن الآيات قد حُملت على وجوه إعرابية أُخذ عليها بأنها لا تجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر، ومِن النماذج على ذلك:

١- في قول الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[5]، ذهب بعض المعربين[6] إلى أنَّ (أُمَّةً) مفعول أول، (ومِن ذُرِّيتِنا) حال منه، وهو في الأصل صفة ولكنَّه لَمَّا قُدِّم عليه انتصب على الحال، و(مُسْلِمةً) هو المفعول الثاني.

---

(١) المحتسب: ١ / ٣٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٢ / ٤٢٩، وينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٩٥.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٠٦.

(٥) البقرة: (١٢٨).

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١١٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٣٨٤.

وقد تعقَّب السمين الحلبي[1] هذا التوجيه بأنَّ بعض النحويين كأبي علي الفارسي قد منعوا الفصل بالظرف بين حرف العطف إذا كان على حرف واحد والمعطوف إلَّا في ضرورة الشّعر[2].

في قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[3]، ذهب الفرَّاء إلى أنَّ أصل (لَمَّا) "لمن ما ليوفينَّهم، فلمَّا اجتمعت ثلاث ميمات، حذف واحدة فبقيت اثنتان، فأُدغمت في صاحبتها"[4].

وقد ضعَّف أبو حيان[5] إعرابه؛ لأنه لم يُعهَد حذف نون (من) إلَّا في الشّعر.

وذهب بعض النحويين[6] إلى أنَّ أصل (لمَّا) هو (لمًّا) بالتنوين، ثُمَّ أُبدل التنوين ألفًا في الوقف، ثُمَّ أُجريَ الوصف مُجرى الوصل.

وقد ردَّه أبو علي الفارسي[7]، وغيره[8]؛ لأنَّ إجراء الوصل مُجرى الوقف بابه الشّعر.

٢- في قول الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[9]، أجاز الفرَّاء[10] عطف (مَن) على الضمير المجرور (لكم).

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٢ / ١١٦.

(٢) ينظر رأي الفارسي في: الإيضاح العضدي: ١٧٤- ١٧٥.

(٣) هود: (١١١).

(٤) معاني القرآن: ٢ / ٢٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٦٧.

(٦) ينظر: كشف المشكلات: ١ / ٥٤١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣ / ٥٢٦.

(٧) ينظر: الحجة: ٤ / ٣٨٨.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٧٥، والدر المصون: ٦ / ٤٠٦.

(٩) الحجر: (٢٠).

(١٠) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٨٦. وينظر أيضًا: البحر المحيط: ٢ / ١٥٧، والدر المصون: ٢ / ٣٩٤.

وقد اعترضه الطبري[1] بأنَّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور مِن دون إعادة الجارّ جائز في الشّعر.

٣- في قول الله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[2]، لا يجوز أن تكون جملة (لا يحطمنَّكم) جوابًا للأمر؛ لأنَّ نون التوكيد لا تدخل على جواب الشرط إلَّا في ضرورة الشّعر[3].

وقد نبَّه إلى ذلك الفرَّاء: "وهو نهي محض؛ لأنه لو كان جزاء لم تَدخله النون الشديدة ولا الخفيفة، ألا ترى أنك لا تقول: (إن تضربني أضربنك) إلَّا فِي ضرورة شعر"[4].

٤- في قول الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾[5]، أجاز العكبَري[6] أن تكون جملة (ليقولَنَّ) جوابًا للشرط، والفاء محذوفة.

وقد تعقَّبه السمين الحلبي[7] بأنَّ حذف الفاء في جواب الشرط لا يجوز إلَّا في الشّعر.

٥-في قول الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾[8]، ذهب الفرَّاء[9]، وابن قتيبة[10] إلى أنَّ (هو) معطوف على الضمير المستتر في الفعل (استوى).

---

(١) ينظر: جامع البيان: ١٤ / ٣٩.

(٢) النمل: (١٨).

(٣) ينظر: غرائب التفسير: ٢ / ٨٤٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٠٦، و الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٨٣.

(٤) معاني القرآن: ١ / ١٦٢.

(٥) فصلت: (٥٠).

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٢٩.

(٧) ينظر: الدر المصون: ٩ / ٥٣٥.

(٨) النجم: (٧).

(٩) ينظر: معاني القرآن: ٣ / ٩٥.

(١٠) تفسير غريب القرآن: ٣٦٩.

قال الزجَّاج: "وهذا[يعني: العطف على الضمير المرفوع من دون توكيد أو فاصل] عند أهل اللغة لا يجوز مِثْلُه إلَّا في الشِّعر"[٢].

٦- ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[٣]، أجاز الزمخشري[٤] أن يكون (انظرونا) مأخوذًا مِن النظر بمعنى الإبصار.

وقد ضعَّف أبو حيان[٥]، وغيره[٦] هذا المعنى، لأنَّ النظر بمعنى الإبصار لا يتعدَّى بنفسه في غير الشِّعر، وإنما يتعدَّى بـ(إلى).

٧- في قراءة ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٧] بتشديد (إنَّ)[٨]، نسب الزجَّاج إلى قدماء النحويين أنَّ (إنَّ) بمعنى: (نعم)، (وهذان) مبتدأ، وخبره (ساحران) خبر.[٩].

وهذا التوجيه غير مرضي عند أبي علي الفارسي[١٠]، والعكبَري[١١]، لأنَّ دخول لام التوكيد على غير خبر (إنَّ) وأخواتها خاصٌّ بالشِّعر.

---

(١) تفسير غريب القرآن: ٣٦٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٥ / ٧٠.

(٣) الحديد: (١٣).

(٤) ينظر: الكشاف: ٤ / ٤٧٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ٢٢٠.

(٦) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ٢٤٤، وحاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٨ / ١١١.

(٧) طه: (٦٣).

(٨) وهي قراءة ابن عامر ونافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٢٩٦.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٣٦٣.

(١٠) ينظر: الحجة: ٥ / ٢٣٠.

(١١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٩٥.

٨- في قراءة ﴿نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١] بلفظ (نُجِّي)[٢]، أجاز الفرَّاء[٣] أن يكون الفعل (نُجِّي) مبنيًا للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل.

وقد ردَّ غير واحد مِن النحويين توجيهه؛ لأنَّ إنابة ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح ممَّا يختصُّ به الشِّعر، ولا يصحُّ حمل القرآن عليه[٤].

وبعد استعراض هذه الأمثلة، يبرز سؤال، وهو: إذا كان القرآن منزَّهًا عن الضرورة كما تقرَّر، فما وَجْهُ حمل تلك الآيات عليها؟

والجواب عن ذلك أنَّ كثيرًا مِن مسائل الضرائر ليست محلَّ اتفاق بين النحويين، فمنهم مَن يجيز مسألة في السَّعة، ومنهم مَن يقصرها على الضرورة، وهذا راجع إلى اختلاف مناهج النحويين، وخاصَّةً البصريين والكوفيين في الاستدلال والاحتجاج.

فمثلًا، حَذْفُ التنوين لغير إضافة عدَّه السيرافي غير داخل في الضرائر مع نصِّه على أنَّ هناك مَن أدخله فيها، قال:

"وحَذْفُ التنوين غير داخل في ضرورة الشِّعر لالتقاء الساكنَين....وقد رأيت بعض مَن ذكر ضرورة الشِّعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كذلك"[٥].

ودخول اللام على غير خبر (إنَّ) جعله ابن خالويه لغة، قال: "مِن العرب مَن يُدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ، فيقول: (زيد لأخوك)، وهي لغة مستقيمة"[٦].

---

(١) الأنبياء: (٨٨).

(٢) وهي قراءة ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٥٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٢١٠.

(٤) ينظر: الحجة للفارسي: ٥ / ٢٩٥-٢٦٠، وغرائب التفسير: ٢ / ٧٤٦، والمحرر الوجيز: ٤ / ٩٧.

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٢٢.

(٦) إعراب القراءات السبع: ٢ / ٣٩-٤٠.

وإنابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل قد نُسب إلى الكوفيين[1] إجازته في الكلام، واختاره ابن مالك[2].

والفصل بين حرف العطف والمعطوف قد أجازه الأخفش[3]، وبعض نحويي البصرة[4].

وقد يختلف موقف النحوي، فيحكم في موضعٍ ما على وجه بأنه ضرورة، وفي موضع آخَر يرى جوازه في سَعة الكلام، ومِن ذلك على سبيل المثال: إجراء الوصل مُجرى الوقف، فقد قال أبو علي الفارسي في موضع: "....ليس ذلك ممَّا ينبغي أن يُؤخَذ به في التنزيل؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو إقامة قافية، وذلك لا يكون في التنزيل"[5]، وأجاز في موضع آخَر حمل القرآن عليه[6].

ومِن ذلك أيضًا أنَّ ابن عطية[7] في قول الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[8] لم يُجز أن يكون (الذي) في محلِّ نصب مفعول به لـ(مصدِّق) على تقدير حذف التنوين لالتقاء الساكنَين؛ لأنَّ حذف التنوين لغير الإضافة غير جائز إلَّا في شاذِّ الشِّعر[9].

---

(١) ينظر: اللباب عل البناء والإعراب: ١ / ١٥٩، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٦٠٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ١٢٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣٨٤.

(٤) ينظر: جامع البيان: ١٢ / ٤٨٢.

(٥) الحجة: ١ / ٣٦٠-٣٦١.

(٦) ينظر: الحجة: ٦ / ٣١.

(٧) المحرر الوجيز: ٢ / ٣٢١.

(٨) الأنعام: (٩٢).

(٩) سوف تُدرس هذه المسألة ببعض التفصيل في المطلب الأول من المبحث الثاني.

ولكنَّه في قراءة الحسن ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[1] بإسكان الباء، أجاز وجهين: "أحدهما: أنه أراد وعبْدًا الطاغوت، فحذف التنوين"[2].

وهذا قد يبدو متعارضًا، ولعلَّ دفع هذا التعارض يكون بمعرفة منهج الأخذ بالقليل المخالف للقياس، فالجمهور يعدُّون ما جاء منه في النثر شاذًّا أو قليلًا، وما جاء في الشِّعر ضرورةً.

ثمَّ إنَّ القراءات الشاذَّة كقراءة الحسن السابقة وغيرها يجوز حملها على الوجوه الشاذَّة أو القليلة تخليصًا لها مِن عِلْقَة اللحن، ولذا قال أبو حيان عن حذف العائد إلى الخبر: "وهذا لا يجوز عند البصريين إلَّا في الشِّعر، أو في شاذٍّ مِن القرآن، كقراءة مَن قرأ ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[3] برفع (الحُكم)"[4].

وقد يُخرِّج النحوي القراءة على وجه انعقد الإجماع على عدم جوازه إلَّا في الشِّعر، ومِن ذلك أنَّ أبا حيان[5] حمل قراءة يحيى بن يعمر ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾[6] بلفظ (أشِدًّا) على قصر الممدود، ولا خلاف بين النحويين على خصِّ قصر الممدود بالشِّعر فقط[7].

---

(١) المائدة: (٦٠).

(٢) المحرر الوجيز: ٢ / ٢١٢.

(٣) المائدة: (٥٠).

(٤) البحر المحيط: ٢ / ١٣٥. وينظر أيضًا: ٦ / ٣٠٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ١٠٠.

(٦) الفتح: (٢٩).

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٣ / ٤٧٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٠٧، وضرائر الشعر: ٩٠.

وقد وجَّه ابن جنّي كثيرًا مِن القراءات الشاذَّة على أبيات ضرائر الشّعر مِن دونه نفيه صفة الضرورة عنها[1]، ولكنْ قد يُعتذَر عن ذلك بأنها توجيهات شذوذ[2].

وأمَّا في غير القراءات الشاذَّة، فقد كان ابن جنّي وكثير مِن النحويين حِراصًا على تنزيه القرآن عن حمله على ما يكثُر في الشّعر ويَقِلُّ في النثر، فكيف إذا كان ذلك ممَّا يختصُّ به الشّعر، فإنه أدعى لتنزيه القرآن عنه؟

ومِن الأمثلة الموضّحة لذلك إعرابُ كلمة (أشدَّ) في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[3]، فقد منع ابن جنّي أن يكون (أشدَّ) في الأصل صفة لـ(ذِكْرًا)، فلمَّا قُدِّم صار حالًا؛ لأنَّ "هذا باب ذكره سيبويه إنه قلَّما يجيء في الكلام، وأكثر ما يجيء في الشّعر، وما كانت هذه حالَه لم يَحْسُنْ حمل التنزيل عليه"[4].

ولعلَّ مِن أسباب حمل بعض النحويين القرآن على ضرائر الشّعر الغفلة أو السهو، وقد ذكر ابن هشام أنَّ مِن الجهات التي تَدخل على المعرب: "أن يُخرِّج على ما لم يَثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة"[5].

ومِن الأمثلة الصريحة على ذلك أنَّ ابن عطيَّة في قول الله تعالى: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[6] قدَّر الفعل متقدِّمًا على الضمير، أي: ارهبوا إيَّاي فارهبون[7].

---

(١) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٩٨.

(٢) وقد وصف أبو حيان بعض توجيهاته للقراءات بأنها توجيهات شذوذ، وكأنه اعتذار لحمل القراءة عليها. ينظر بعض الأمثلة في: البحر المحيط: ١/ ٣٨٥، ٢ / ٤٨٨، ٤ / ٤٧٧.

(٣) البقرة: (٢٠٠).

(٤) التمام في تفسير أشعار هذيل: ٩٢.

(٥) مغني اللبيب: ٧٠٦.

(٦) النحل: (٥١).

(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٣ / ٤٠٠.

قال أبو حيَّان في تعقُّبه له: "وقول ابن عطيَّة....ذهول عن القاعدة في النحو؛ لأنه إذا كان المفعول ضميرًا منفصلًا والفعل متعديًا إلى واحد هو الضمير، وجب تأخير الفعل، كقولك: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[1]، ولا يجوز أن يتقدَّم إلَّا في ضرورة"[2].

ولعلَّ مِن الأسباب أيضًا قَصْدَ النحوي بيانَ ما تحتمله الآية مِن توجيهات، وهذا قد يكون مقبولًا في غير القرآن وخاصَّةً إذا كان المقصود به تدريب الطالب، وأمَّا القرآن فلا يجوز فيه إلَّا الأوجه القوية صناعةً.

قال ابن هشام في بيان الجهات التي تَدخل على المعرب: "الجهة الرابعة: أن يُخرِّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يَظهر له إلَّا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع، فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحَسَنٌ إلَّا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يُخرِّج إلَّا على ما يغلب على الظنِّ إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتمِلة من غير تعسُّف "[3].

وقد كان لحمل القرآن على ما قيل: إنه لا يجوز إلَّا في الضرورة بعضُ الآثار، ومِن أهمِّها: تعدُّد التوجيه الإعرابي للآية، وذلك أنه إذا خرَّج النحوي آية على وجه لا يجوز عند غيره إلَّا في الضرورة، فإنه يُلتمس للآية وجوهًا إعرابية أخرى تُدفع بها تلك الضرورة، فتتعدَّد بذلك التخريجات الإعرابية لها.

---

(١) الفاتحة: (٥).

(٢) البحر المحيط: ٥ / ٤٨٥. وسيأتي مزيد بحث لهذه المسألة في المبحث الثاني.

(٣) مغني اللبيب: ٧١٠.

مثال ذلك: قراءة بعض السبعة[1] ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[2] بجرّ (وأرجلكم)، فقد وجّهها أبو عبيدة[3]، والأخفش في أحد قوليه[4] على الجرّ بالمجاورة.

قال ابن خالويه: "ولا وجه لمن ادَّعى أنَّ الأرجل مخفوضة بالجوار؛ لأنَّ ذلك مستعمَل في نظم الشِّعر للاضطرار وفي الأمثال، والقرآن لا يُحمَل على الضرورة، وألفاظ الأمثال"[5].

وهذا مِن أسباب بحث النحويين عن توجيهات أخرى للقراءة[6].

ومِن الآثار أيضًا: ردُّ بعض القراءات، كقراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[7] بالجرّ، فقد ردَّها المبرِّد؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ لا يجوز عنده إلَّا في ضرورة الشِّعر.

قال: "وقرأ حمزة....وهذا ممَّا لا يجوز عندنا إلَّا أن يُضطرَّ إليه شاعر"[8].

* * *

(١) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: السبعة: ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) المائدة: (٦).

(٣) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ١٥٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢٧٧.

(٥) الحجة: ١٢٩.وينظر: إعراب القراءات السبع: ١ / ١٦٦.

(٦) ينظر بعضها في: الحجة للفارسي: ٣ / ٢١٤، و البحر المحيط: ٣ / ٤٥٢، والدر المصون: ٤ / ٢١٠.

(٧) النساء: (١).

(٨) الكامل في اللغة والأدب: ٢ / ٩٣١.

المبحث الثاني: مسائل الضرائر الشِّعرية.

المطلب الأول: مسائل الحذف.

المسألة الأُولى: حذف حركة الإعراب.

قال الله تعالى: ﴿ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئُ ﴾[1] في قراءة إسكان الهمزة[2].

أشكل على النحويين توجيه إسكان همزة (السَّيِّئْ)، فذهب الفرَّاء[3]، وابن خالويه[4]، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه[5]، ومكّي[6]، وغيرهم[7] إلى أنَّ حركة الإعراب حُذفت استخفافًا؛ "لأنه قد اجتمع في الكلمة ياءان: الثانية مكسورة، والكسرة مَقام ياء، وبعد ذلك همزة، وهي ثقيلة؛ فأسكن لاجتماع هذه الثقل"[8].

وبناءً على هذا التوجيه، فقد لُحِّنتْ القراءة؛ لأنَّ حذف حركة الإعراب مِن ضرائر الشِّعر، ونُسب التلحين إلى أكثر النحويين[9]، بل إلى جميعهم[10].

---

(١) فاطر: (٤٣).

(٢) وهي قراءة حمزة والأعمش. ينظر: السبعة: ٥٣٥، والمبسوط: ٣٦٧، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٥٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٣٧١.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٢ / ٢٢٧.

(٥) ينظر: الحجة: ٦ / ٣٢.

(٦) ينظر: الكشف: ٢ / ٢١٢، والهداية: ٦ / ٦٣٢.

(٧) ينظر: التفسير البسيط: ١٨ / ٤٤٢، والكشف والبيان: ٨ / ١٦٦، وحجة القراءات: ٥٩٤، والكشاف: ٣ / ٦٢٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٨٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٣٣٣، والبحر المحيط: ٧ / ٣٠٥، والنشر: ١ / ٢١٣.

(٨) الهداية: ٥ / ٥٩٩٢.

(٩) ينظر: الهداية: ٥ / ٥٩٩٣.

(١٠) ينظر: الكتاب المختار: ٢ / ٧٢٧، ومفاتيح الأغاني: ٣٤١.

قال الزجَّاج: "هذا عند النحويين الحُذَّاق لَحْنٌ ولا يجوز، وإنما يجوز مِثْلُه في الشِّعر في الاضطرار"[١].

وقال الأزهري: "ومِثْلُ هذا يسوغ للشاعر الذي يُضطرُّ إلى تسكين متحرّك ليستقيم له وزن الشِّعر، فأمَّا كتاب الله فقد أمر الله جلَّ وعزَّ بترتيله وتبيينه، وقارئُ القرآن غير مضطرٍّ إلى تسكين متحرّك، أو تحريك ساكن"[٢].

وقد رُوي عن المبرِّد عدم إجازته للقراءة، لأنَّ حذف حركة الإعراب عنده لا يجوز في كلام ولا شعر، لأنها دخلت للفرق بين المعاني[٣].

وتلحين هذه القراءة أو ردُّها لا يجوز، لأنَّ "ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أنه قُرئ به فلا بُدَّ مِن جوازه، ولا يجوز أن يُقال: لَحْنٌ"[٤].

وقد ذهب بعض النحويين إلى توجيهات أخرى تَسلَمُ بها القراءة مِن الطعن، وهي:

التوجيه الأول: أنَّ إسكان الهمزة مِن إجراء الوصل مُجرى الوقف[٥].

التوجيه الثاني: أنَّ القارئ اختلس الحركة لتوالي الحركات، فظُنَّ أنه حذف حركة الإعراب[٦].

التوجيه الثالث: أنَّ القارئ كان يقف وقفة خفيفة، فظَنَّ الراوي أنه يفعل ذلك وصلًا[٧].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٢٧٥. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٧٧.

(٢) معاني القراءات: ٢ / ٣٠١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٧٧، والجامع لأحكام القرآن: ١٤ / ٣٥٨.

(٤) إبراز المعاني: ٦٥٧، نقلًا عن ابن القشيري.

(٥) ينظر: الحجة: ٦ / ٣١، وغرائب التفسير: ٢ / ٩٥٢، والهداية: ٩ / ٥٩٩٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٣ / ٨٤٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٧٧، والبحر المحيط: ٧ / ٣٠٥.

(٦) ينظر: الكتاب المختار: ٢ / ٧٢٨، والكشاف: ٣ / ٦٢٨.

(٧) ينظر: إبراز المعاني: ٦٥٦.

وحَذْفُ حركة الإعراب قد اختلف النحويين في جوازه على ثلاثة أقوال، وهي:

القول الأول: أنَّ حذف الضمَّة والكسرة جائز في ضرورة الشِّعر فقط.

وهذا قول سيبويه[١]، وإليه ذهب ابن قتيبة[٢]، والزجَّاج في أحد قوليه[٣]، والأخفش الأصغر[٤]، والسيرافي[٥]، وابن عصفور[٦].

وقد استدلُّوا له بالقياس، والسماع مِن الشِّعر.

أمَّا القياس، فمِن وجهين:

الأول: أنه إذا جاز حذف حركة الإعراب في الإدغام والوقف وغيرهما، فكذلك ينبغي ألَّا يُنكَر حذفها تخفيفًا[٧].

الثاني: أنه كما نُزِّلتْ حركة غير الإعراب منزلةَ حركة الإعراب في: (رُدَّ) و(وفِرَّ) و(عَضَّ)، نُزِّلتْ حركة الإعراب منزلةَ غيرها[٨].

قال سيبويه: "... شبَّهوا ذلك بكسرة (فخِذ) حيث حذفوا، فقالوا: (فخْذ)، وبضمَّة (عضُد) حيث حذفوا، فقالوا: (عضْد)؛ لأنَّ الرفعة ضمَّة والجرَّة كسرة"[٩].

وأمَّا السماع، فمِن شواهده:

---

(١) الكتاب: ٤ / ٢٠٣.

(٢) ينظر: الشعر والشُّعراء: ١ / ٩٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٢٧٥.

(٤) ينظر: النوادر في اللغة: ١٨٨.

(٥) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٤٣.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر: ٧٤.

(٧) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٤٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٣، والفريد: ٥ / ٣٣٣، وضرائر الشعر: ٧٤.

(٨) ينظر: الحجة: ٦ / ٣٢.

(٩) الكتاب: ٤ / ٢٠٣.

قول الشاعر[1]:

رُحْـتِ وفـي رِجْلَيْـكِ مـا فيهمـا ... وقـد بَـدَا هَنْـكِ مِـن المِئْـزَرِ

وقول الشاعر[2]:

فـاليومَ أشْـرَبْ غيـرَ مُـستَحقِبٍ ... إثمـًا مِـن اللهِ ولا واغـلِ

وقول الشاعر[3]:

إذا اعْـوَجَجْنَ قلـتُ صـاحِبْ قـوِّمِ ... بالـدَّوْأمْثـالَ الـسَّفينِ العُـوَّمِ

وغيرها مِن شواهد الشّعر[4].

القول الثاني: أنَّ حذف الضمة والكسرة غير جائز مطلَقًا.

وهذا أحد قولَي الزجَّاج[5]، وإليه ذهب ابن السرَّاج[6]، وشُهرتْ نسبته إلى المبرِّد ولم أقف عليه في كتبه[7]، وعُزي إلى أكثر النحويين[8].

---

(١) البيت من السريع، للأُقيشر السعدي كما في ديوانه: ٤٣، ونُسب إلى قيس بن الرقيات. وهو في: الكتاب: ٤ / ٢٠٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ٩٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٣٩، والحجة: ٢ / ٨٠، ٦ / ٣٢، وضرورة الشعر: ٧٣.

(٢) البيت من السريع، لامرئ القيس في ديوانه: ٢٥٨، وهو في: الكتاب: ٤ / ٢٠٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ١٠٠، والأصول في النحو: ٢ / ٣٦٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٣٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٣٧.

(٣) من الرجز، نُسب إلى حزن بن زائدة بن لقيط. وهو في: الكتاب: ٤ / ٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٧١، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ١٠٠، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٣٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٣٧.

(٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٠–١١، والخصائص: ١ / ٧٤، ٢ / ٣١٧، والتذييل والتكميل: ١ / ٢١٦–٢١٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١ / ١٣٦.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٣٦٥.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٧٧، والمسائل البغداديات: ٤٣١.

(٨) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٣٧.

وحُجَّتُهم أنَّ حركة الإعراب قد جيء بها؛ للتفريق بين المعاني المختلفة، وحَذْفُها يفوِّت ذلك[1].

وقد ردوا الشواهد السابقة بحملها على روايات أخرى ينتفي بها الشاهد، فذكروا أنَّ رواية البيت الأول هي: (وقد بدا ذاك مِن المئزر)[2]، وقالوا: إنَّ رواية البيت الثاني (فاليوم أُسقى)، أو(فاليوم فَاشْرَبْ)[3]، وأنشدوا البيت الثالث: (صاح قوِّمِ)[4].

وما ذكروه مِن روايات لا يُدفَع بها ما رواه غيرهم[5]، وبخاصَّة أنَّ الذي رواها سيبويه، وهو "إمام ثِقَة راوية لم يُورِد في كتابه شيئًا إلَّا ما يعرفه حقَّ المعرفة"[6].

وقد أغلظ ابن جنِّي على المبرِّد إنكاره للروايات التي استدلَّ بها سيبويه، فقال: "وقول أبي العباس: إنما الرواية (فاليوم فَاشْرَبْ)، فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تَسمع ما حكيتَه عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحدَّ مِن السرَف فقد سقطت كُلْفَةُ القول معه"[7].

القول الثالث: أنَّ حذف الضمَّة والكسرة جائز مطلَقًا في النثر والشِّعر.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٧٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٤٤.

(٢) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٤٢، والمحتسب: ١ / ١١١، والتذييل والتكميل: ١ / ٢١٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١ / ١٣٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٧٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٤٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١ / ١٣٧، ٤ / ٢٧٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢ / ٣٤١، والمحرر الوجيز: ٤ / ٤٤٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ٢١٧.

(٦) خزانة الأدب: ١١ / ٣٩٧.

(٧) المحتسب: ١ / ١١. وينظر: الخصائص: ١ / ٧٥.

وهذا قول الفرَّاء[1]، وأبي بكر الأنباري[2]، وابن جنّي[3]، والعكبَري[4]، وابن مالك[5]، وأبي حيان[6].

وقد استدلُّوا بشواهد مِن الشِّعر والنثر.

أمَّا الشِّعر، فقد سبق إيراد بعض شواهده في القول الأول، وأمَّا النثر، فشواهده مِن القراءات كثيرة[7]، ومنها:

- قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿بَارِيكُمْ﴾[8] بإسكان الهمزة[9].
- قراءة أبي عمرو أيضًا ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾[10] بإسكان الراء[11].
- قراءة ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾[12] بإسكان الدال[13].
- قراءة ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾[14] بإسكان الثاء[15].

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٣٧١.

(٢) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال: ١٠–١١.

(٣) ينظر : المحتسب: ١ / ١٠٩، ١٢٢.

(٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ: ٢ / ٩٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣١٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٥٧–٥٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ١ / ٣٦٥، ٢ / ٥٢٤، ٥ / ٤٢١.

(٧) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن: القسم ٣– الجزء ١ / ١٧–١٩.

(٨) البقرة: (٥٤).

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٢٢٦، والبحر المحيط: ٢ / ٥٢٤.

(١٠) الأعراف: (١٥٧).

(١١) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٤٠، وشرح التسهيل: ١ / ٥٢، ٤ / ٩٧.

(١٢) النساء: (١٢٠).

(١٣) وهي قراءة الأعمش. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣١٩، والبحر المحيط: ٣ / ٣٧٠.

(١٤) طه: (١١٣).

(١٥) وهي قراءة الحسن. ينظر: المحتسب: ٢ / ٥٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٤٦٠.

ولعلَّ هذا القول هو الراجح؛ للأسباب الآتية:

الأول: أنَّ حذف حركة الإعراب قد قرأ به بعض جِلَّة القُرَّاء، "وكفى أنها منقولة مِن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء؛ فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهبَ عنه جوازُ مثل هذا"[1].

الثاني: أنه قد أثبته بعض كبار أئمة اللغة، ومنهم: أبو زيد الأنصاري[2]، والفرَّاء.

الثالث: أنَّ حركات الإعراب قد تُحذَف في مواضع، منها: الوقف والإدغام والأفعال المعتلَّة، فلو كانت حركات الإعراب لا يجوز حذفها مِن حيثُ كانت دلالة الإعراب، لم يَجُزْ حذفها في هذه المواضع[3].

الرابع: أنه قد حُكي أنَّ كثيرًا مِن العرب يُسْكِنون لام الفعل إذا اتصل بها ضمير، نحو: (أنا أُكْرِمُكُم)[4]، وقد نُسب ذلك إلى تميم، وأسد[5].

وبناءً عليه، فإني أميل إلى حمل قراءة ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ ﴾ بإسكان الهمزة على حذف حركة الإعراب، وهو أرجح مِن حملها على الوقف بنية الوصل؛ لأنَّ حمزة ليس مِن مذهبه إبقاء الهمزة في الوقف على صورتها، بل يُزيلها ويُسَهِّلها[6].

---

(١) البحر المحيط: ٢ / ٥٢٤.

(٢) ينظر: المحتسب: ١ / ١٠٩، وشرح التسهيل: ١ / ٥٨.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٣٣٣-٣٣٤.

(٤) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٤٤.

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢١٣.

(٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٣٣٣.

المسألة الثانية: إسكان لام الفعل الماضي.

قراءة ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] بنون واحدة (نُجِّي)[2].

ذهب بعض النحويين كالفَّراء[3]، وابن قتيبة[4]، والطبري[5]، وغيرهم[6] إلى أنَّ (نُجِّي) فعل ماضٍ قد أُسنِدَ إلى ضمير المصدر، والتقدير: نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين.

وهذا التوجيه لا يجوز عند أبي النصر الفارقي، ؛ لأنَّ إسكان لام الفعل الماضي لا يكون إلَّا في ضرورة الشِّعر.

قال: "... ولأنه لو أراد ذلك، لوجب أن يفتح الياء؛ فيقول: (نُجِّيَ المؤمنين)، كما تقول: (حُلِّيَ زيدٌ)، إذ هو فعل ماضٍ وآخِره مفتوح ولا يَحْسُنُ إسكانه وحَمْلُه على الضرورة، ولا ضرورة في القرآن"[7].

ووافقه النَّسَفي[8]، وابن هشام[9].

ومِن شواهد الشِّعر على ذلك:

قول الشاعر[10]:

---

(١) الأنبياء: (٨٨).

(٢) وهي قراءة ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: السبعة: ٤٣٠، وجامع البيان في القراءات السبع: ٣ / ١٣٧٢، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٢٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٢١٠.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٠.

(٥) ينظر: جامع البيان: ١٦ / ٣٨٧.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٢ / ٦٥-٦٦، وحجة القراءات: ٤٦٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٥٠٧، والبحر المحيط: ٦ / ٣١١، والدر المصون: ٨ / ١٩٣.

(٧) الإفصاح: ٩٤.

(٨) ينظر: مدارك التنزيل: ٣ / ١٣٣.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٨٧٨.

(١٠) البيت من البسيط، لجرير في ديوانه: ٤٢٧ وفيه (قضى) بدلًا من (رضي). وهو في: المحتسب: ١ / ١٤١، والكشاف: ١ / ٣٤٩، والمحرر الوجيز: ١ / ٣٧٥، وضرائر الشعر: ٦٨، والبحر المحيط: ٢ / ٣٥١.

هُـوَ الـخَليفَةُ فارْضَـوْا مـا رَضِـيْ لَكُـمُ ... بالحـقِّ يَـصْدَعُ مـا فـي قَوْلِـهِ جَنَـفُ

وقول الشاعر[1]:

لَعَمْـرُكَ مـا أخْـشَى التَّـصَعْلُكَ مـا بَقِـيْ ... علـى الأرض قَيْـسِيٌّ يَـسوقُ الأبـاعِرَا

وقول الشاعر[2]:

ليـــتَ شِـــعْري إذا القيامـــةُ قامَـــتْ ... وَدُعِـــيْ بالحـــسابِ أيـــنَ المـــصيرا

وقد عدَّ المبرِّد إسكان الياء في موضع النصب مِن أحسن الضرورة، ولو جاء في النثر لكان قياساً[3].

قال العكبَري معقِّبًا: "وسكونها في الفعل أحسن؛ لكثرة استعمال الفعل وزيادة تصرُّفه"[4].

وظاهر كلام أبي بكر الأنباري أنَّ الإسكان لغة لبعض العرب، قال: "...لأنَّ جماعة مِن العرب يستثقلون تحريك الياء، فيقولون: بَقِيْ فلان، ورَضِيْ فلان"[5]، وقد جعله ابن مالك لغة مشهورة[6].

---

(١) البيت من الطويل، لزيد الخيل رضي الله عنه في شعره: ١١٦ برواية (بَقَى) بالألف. وهو في: البحر المحيط: ٢ / ٣٥١، والدر المصون: ٢ / ٦٣٨.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله. وهو في: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٩٥، والتفسير البسيط: ١٥ / ١٧٣، وضرائر الشعر: ٦٨.

(٣) ينظر: المحتسب: ١ / ١٢٥، ٢ / ٦٠. وينظر: المقتضب: ٤ / ٢١.

(٤) إعراب القراءات الشواذ: ١ / ٢٨٣.

(٥) التفسير البسيط: ١٥ / ١٧٤، ولم أقف على كلامه فيما بين يدي من كتبه.

(٦) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٧.

ومِن الشواهد النثريَّة على ذلك:

– قراءة الحسن ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾[1] بإسكان (بقيْ)[2].

– وقراءة الأعمش ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾[3] بإسكان (فنسيْ)[4].

وقد أجازه ابن عصفور[5] في سَعة الكلام، ولكنْ قصره على المسموع كالقراءتين السابقتين، ولا يُقاس عليه.

وإسكان لام الفعل المعتلِّ أحسن مِن إسكان لام الفعل الصحيح[6]، لأنَّ الياء أشبهت الألف، فكما لا تصل الحركة إلى الألف فكذلك لم تصل إلى الياء[7].

والذي أميل إليه أنَّ الإسكان لغة لبعض العرب، بدليل حكاية أبي بكر الأنباري لها، وهو إمام ثَبْتٌ صدوق[8]، ولكنَّها لغة قليلة لا ينبغي الحمل عليها مع وجود ما هو أقوى منها.

المسألة الثالثة: حذف التنوين لغير إضافة.

في قول الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[9]، ذهب مكِّي[10] إلى أنَّ (مصدِّق) صفة لـ(كتاب)، على تقدير حذف التنوين لالتقاء الساكنين، و(الذي) في محلِّ نصب مفعول به.

---

(١) البقرة: (٢٧٨).
(٢) ينظر: المحتسب: ١ / ١٤١، والكشاف: ١ / ٣٤٩، وضرائر الشعر: ٦٨، والبحر المحيط: ٢ / ٣٥١.
(٣) طه: (١١٥).
(٤) ينظر: المحتسب: ٢ / ٥٩–٦٠، والمحرر الوجيز: ٤ / ٦٦.
(٥) ينظر: ضرائر الشعر: ٦٨.
(٦) ينظر: المصدر السابق.
(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٣٧٥.
(٨) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٦ (المقدمة).
(٩) الأنعام: (٩٢).
(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٦٠–٢٦١.

قال ابن عطيَّة: "ولا يصلُح أن يكون (مصدِّق) مع حذف التنوين منه يتسلَّط على (الذي)، ويُقدَّر حذف التنوين للالتقاء، وإنما جاء ذلك شاذًّا في الشِّعر"[1].

وقد اختلف النحويون في حذف التنوين لغير إضافة، فذهب سيبويه إلى أنه جائز في ضرورة الشِّعر، ووافقه بعض النحويين، ومنهم: المبرِّد[2]، وابن السرَّاج[3]، والقزَّاز القيرواني[4]، وابن عصفور في كتابه (ضرائر الشِّعر)[5]، والرضي[6].

ومِن شواهده قول الشاعر[7]:

فألفَيْتُه غَيْرَ مُستَعْتِبٍ ولا ذَاكِرَ اللّهَ إلّا قَلِيلَا

وقول الشاعر[8]:

حُمَيْدُ الذي أمَجٌ دَارُه أخُو الخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأصْلَعُ

وقول الشاعر[9]:

---

(١) المحرر الوجيز: ٢ / ٣٢١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢ / ٣١٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣ / ٤٥٥.

(٤) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٥.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر: ٨١.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ق٢–ج٢ / ١٤٣٩.

(٧) البيت من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي. وهو في: الكتاب: ١ / ١٦٩، والمقتضب: ٢ / ٣١٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٢٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٥وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٦٤، وضرائر الشعر: ٨١، ومغني اللبيب: ٨٤٤.

(٨) البيت من المتقارب، لحُميد الأمجي. وهو في: المقتضب: ٢ / ٣١٣، والحجة: ٤ / ١٨٤، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٥، والتفسير البسيط: ١٠ / ٣٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٦٢، وضرائر الشعر: ٨٢.

(٩) البيت من الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه: ٩٦. وهو في: معاني القرآن للفراء: ١ / ٤٣٢، ٣ / ٣٠٠، وجامع البيان: ٢٤ / ٧٣٠، وإعراب القرآن: ٥ / ٣١٠، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٥، وضرائر الشعر: ٨١، وشرح المفصل: ٩ / ٣٦.

تُـذْهِلُ الـشَّيْخَ عَـنْ بَنِيـهِ وَتُبْـدِي ... عَـن خِـدَامِ العَقِيلَـةُ العَـذْرَاءُ

وقول الشاعر[1]:

فَمَـنْ مُبْلِـغُ الأَحْـلاَفَ عَنِّـي رِسَـالَةً ... وَذُبْيَـانَ هَـلْ أَقْـسَمْتُمُ كُـلَّ مُقْـسَمِ

قال أبو زكريا التبريزي: "وروى الأصمعي (فمن مبلغُ الأحلافَ عني)، يريد مبلغٌ الأحلافَ، على أن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين"[2].

وأمثال ذلك كثير[3].

وذهب السيرافي إلى أنَّ حذف التنوين لغير الإضافة غير خاصٍّ بالشِّعر، قال: "وحَذْفُ التنوين غير داخل في ضرورة الشِّعر لالتقاء الساكنَين....وقد رأيت بعض مَن ذكر ضرورة الشِّعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كذلك"[4].

ووافقه ابن عصفور في كتابه (شرح الجمل)، قال: "وأمَّا حذف التنوين لالتقاء الساكنَين، فمِن الناس مَن حمله على ضرورة، ومنهم مَن أجازه في فصيح الكلام، وهو الصحيح"[5].

ومِمَّا يؤيِّد ذلك مِن الشواهد:

– قراءة أكثر السبعة ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[6] بحذف التنوين مِن (عُزير)[7].

---

(١) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه: ٢٦برواية (الأحلافِ) بالكسر، ورُوِي (ألا أبلغ الأحلافَ عني رسالة)، ولا شاهد في كلتا الروايتين. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٦٥، ومغني اللبيب: ٤٨٥، وخزانة الأدب: ٣ / ٩.

(٢) شرح القصائد العشر: ١١٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ٢ / ٥٩٦.

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٢٢.

(٥) شرح الجمل: ٢ / ٥٩٦.

(٦) التوبة: (٣٠).

(٧) سبق تخريج القراءة في المبحث الأول.

فقد خرَّجها أبو عمرو بن العلاء[1]، والفرَّاء[2]، والزجَّاج[3]، وابن جنّي[4]، وابن يعيش[5] على أنَّ (عُزير) مبتدأ، وخبره (ابن)، وقد حُذف التنوين لالتقاء الساكنَين.

وهذا يدلُّ على أنهم يُجيزون حذف التنوين في غير الشّعر.

– قراءة عُمارة بن عقيل ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[6] بحذف التنوين ونصب (النهارَ)[7].

قال المبرّد: "سمعتُ عُمارة بن عقيل يقرأ (ولا الليل سابقُ النهارَ) بنصب (النهار)، فقلتُ له: ما تريد؟ فقال أريد سابقٌ النهار. فقلتُ له: فهلَّا قلتَه؟ فقال: لو قلتُه لكان أوزن"[8]، أي: أمكن وأقوى[9].

– قراءة ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[10] بحذف التنوين مِن (أحد)[11].

قال الفرَّاء: "قد سمعتُ كثيرًا من القُرَّاء الفصحاء يقرؤون: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ ، فيحذفون النون مِن (أحد)"[12].

---

(١) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٢٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٤٣١–٤٣٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٤٢٢.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٦.

(٦) يس: (٤٠).

(٧) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٢٥.

(٨) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٩.

(٩) المحكم والمحيط الأعظم: ٩ / ١١٠.

(١٠) الإخلاص: (١–٢).

(١١) رويت هذه القراءة عن أبي عمرو. ينظر: السبعة: ٧٠١.

(١٢) معاني القرآن: ١ / ٤٣٢.

وقد نقل الأخفش في (أحد) أنَّ "مِن العرب مَن لا ينوِّن، يحذف لاجتماع الساكنين"[1]، ووصف في موضع متقدِّم مِن معانيه الحذف بالقبح[2].

ولعلَّ القول الراجح في هذه المسألة أنَّ حذف التنوين لغير الإضافة متَّسع في الشِّعر[3]، وقليل في النثر، وليس بقبيح[4]، ولا ضعيف[5]؛ لأنه قد قرأ به كثير مِن القُرَّاء الفصحاء كما قال الفرَّاء.

ويقوِّي ذلك أنَّ حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين يجري على قياس حذف حروف اللِّين؛ "ألا ترى أنه قد جرى مَجراها في نحو: (لم يكُ زيد منطلقًا)، وفي نحو: صنعانيّ، وبهرانيّ وقد أُدغمت في الواو والياء كما أُدغِمَ كُلٌّ واحد مِن الواو والياء في الأخرى بعد قلب الحرف إلى ما يُدغَم فيه.... فلمَّا اجتمعت مع حروف اللِّين في هذه المواضع، وشابهتها كذلك يجوز أن تتّفق معها في الحذف لالتقاء الساكنين"[6].

وممَّا يَجْدُر ذكره في هذا المَقام أنَّ ابن عطيَّة على الرُّغم مِن عدم إجازته لحمل (مصدِّق) على حذف التنوين، إلَّا أنه في قراءة الحسن ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [7] بإسكان الباء ، أجاز وجهين: "أحدهما: أنه أراد وعبْدًا الطاغوت فحذف التنوين"[8].

---

(١) معاني القرآن: ٢ / ٥٨٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٩١.

(٣) ينظر: الحجة للفارسي: ٤ / ١٨٤، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٦٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١ / ٤٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٤٤٢.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢ / ٣١٦.

(٦) ينظر: الحجة للفارسي: ٤ / ١٨٣–١٨٤.

(٧) المائدة: (٦٠).

(٨) المحرر الوجيز: ٢ / ٢١٢. وينظر: المبحث الأول من هذا البحث.

المسألة الرابعة: حذف الضمير العائد في جملة الخبر.

أجاز ابن عطيَّة[1]، وغيره[2] في قول الله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾[3] أن تكون (كم) في محلِّ رفع مبتدأ، وجملة (آتيناهم) خبر، والعائد إلى الخبر محذوف، والتقدير: آتيناهموها أو آتيناهم إياها.

وقد تعقَّب مكِّي[4]، والمنتجَب الهمداني[5] هذا الإعراب بأنَّ سيبويه لا يُجيز حذف العائد إلَّا في ضرورة الشِّعر.

وقال أبو حيان: "وهذا لا يجوز عند البصريين إلَّا في الشِّعر، أو في شاذٍّ مِن القرآن"[6].

وبناءً على ذلك وُصفت قراءة ابن عامر ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[7] برفع (كُلٌّ) بالبُعد والشذوذ[8] على الرُّغم مِن كونها سبعيَّة.

والذي في (الكتاب) أنَّ سيبويه يُجيز حذف العائد في سَعة الكلام على ضعف، قال: "ولا يَحْسُنُ في الكلام أن يَجعل الفعل مبنيًّا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرجَ مِن لفظ الإعمال في الأوَّل ومِن حال بناء الاسم عليه ويَشغلَه بغير الأوَّل حتى يمتنع مِن أن يكون يعمل فيه، ولكنَّه قد يجوز في الشِّعر وهو ضعيف في الكلام"[9].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٣ / ٣١٦.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٢٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٧٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٤٩١، والجامع لأحكام القرآن: ٣ / ٢٧.

(٣) البقرة: (٢١١).

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٢٥.

(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٤٩١.

(٦) البحر المحيط: ٢ / ١٣٥. ونظيره في: ٥ / ٤٦٩. وينظر: الدر المصون: ٢ / ٣٦٦.

(٧) الشورى: (١٠).

(٨) ينظر: الكشف: ٢ / ٣٠٧، وارتشاف الضرب: ٣ / ١١١٩، والتذييل والتكميل: ٤ / ٤٢.

(٩) الكتاب: ١ / ٨٥.

وقال أيضًا: "فإن قلتَ: (زيدٌ كم مرَّةً رأيتَ)، فهو ضعيف إلَّا أن تُدخل الهاء"[1].

وعلَّة ذلك أنَّ حذف العائد إلى المبتدأ يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه[2].

وفي موضع آخَر، ذكر سيبويه أنَّ العرب قد تحذف العائد في كلامهم وفي الشعرِ كثيراً[3].

وظاهر كلام الأخفش إجازته له مطلقًا[4]، وهو منسوب إلى هشام بن معاوية[5]، ونُقل عن المبرِّد منعه له في المنثور والمنظوم[6].

وقد اختلفت النسبة إلى البصريين، فقيل: إنهم يُجيزونه في الاختيار ولكنْ على ضعف[7]، وقيل: إنهم يخصُّونه بالشِّعر[8]، وعزاه ابن عصفور إلى المحقِّقين منهم[9].

ومِن شواهده قول الشاعر[10]:

فأقبلتُ زَحْفًا على الرُّكبتينِ ... فَثَوبٌ نسيتُ وثوبٌ أجُرْ

فـ(ثوبٌ) في الموضعين مبتدأ، وجملتا (نسيت) و(أجُر) خبران، والعائد محذوف، أي: نسيته وأجره.

---

(١) الكتاب: ١ / ١٢٧.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ١٣٩، والتذييل والتكميل: ٤ / ٤٢، ٤٤.

(٣) الكتاب: ١ / ٧٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢٧٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١١٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤ / ٣٥٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٣١٣، والتذييل والتكميل: ٤ / ٤٢.

(٨) ينظر: ضرائر الشعر: ١٤٠، والتذييل والتكميل: ٤ / ٤٢، ٤٤.

(٩) ينظر: ضرائر الشعر: ١٤٠.

(١٠) البيت من المتقارب، لامرئ القيس في: ديوانه: ١٥٩ بنصب (ثوب). وهو في: الكتاب: ١ / ٨٦، وأمالي ابن الشجري: ١ / ١٤٠، ٢ / ٧٢، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٣٤٦، ومغني اللبيب: ٦١٤، ٨٢٩.

ويَحتمل أن يكون الخبر محذوفًا، وجملتا (نسيت) و(أجُرٌ) صفتين، والتقدير: فمِن أثوابي ثوب نسيته ومنها ثوب أجُرُّه، ويحتمل أنهما خبران، وهناك صفتان مقدَّرتان، أي: فثوب لي نسيته وثوب لي أجرُّه[1].

وقول الشاعر[2]:

قَــدْ أصــبحَتْ أمُّ الــخِيارِ تَــدَّعي ... علــيَّ ذَنْبًــا كُلُّــه لــَمْ أصْــنَعِ

والتقدير: كُلُّه لم أصنعه.

وقول الشاعر[3]:

وخالــــدٌ يَــــحْمَدُ ســــاداتُنا ... بالــــحقِّ لا يُــــحْمَدُ بالباطِــــلِ

وقد وردت عن العرب بعض الشواهد النثريَّة على حذف العائد إلى المبتدأ، كقولهم: "شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهر مَرْعَى"[4]، أي: شهر ترى فيه أطراف العشب[5]، وقولهم: "امرؤٌ يدعو إلى خير أجيبُ، وآمِرٌ بخير ولو كان صبيًا أطيعُ"[6].

وذهب الكوفيون[7]، ومنهم الفرَّاء[8]، وتابعهم بعض البصريين[9] إلى جوازه في السَّعة، بشرط أن يكون المبتدأ اسم استفهام، أو كُلًّا، أو كِلا أو كِلتا، نحو قول الله

---

(١) ينظر: خزانة الأدب: ١ / ٣٧٣.

(٢) من الرجز ، لأبي النجم العِجلي في ديوانه: ٢٥٦ والرواية فيه بنصب (كُلَّه)، وهو في: الكتاب: ١ / ٨٥، ومعاني القرآن للفراء: ١ / ١٤٠، والحجة للفارسي: ٢ / ٢٦٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٩٠، وضرائر الشعر: ١٤٠، وشرح التسهيل: ١ / ٣١٢.

(٣) البيت من السريع ، للأسود بن يعفر. وهو في : ضرائر الشعر: ١٤٠، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٣٤٨ ، والتذييل والتكميل: ٤ / ٤٠، ومغني اللبيب: ٧٩٦، وخزانة الأدب: ١ / ٣٦٠.

(٤) الكتاب: ١ / ٨٦، وأمالي ابن الشجري: ١ / ١٤٠، ومغني اللبيب: ٦١٤.

(٥) وأما الشهران الأول والثالث، فهما على تقدير مضاف، أي: شهر ذو ثرى وشهر ذو مرعى.

(٦) شرح الكافية الشافية: ١ / ٣٤٦.

(٧) ينظر: ضرائر الشعر: ١٤٠، والتذييل والتكميل: ٢ / ٤٢-٤٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن: ١ / ١٣٩-١٤٠.

(٩) ينظر: ضرائر الشعر: ١٤٠.

تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[1]، فقد أُجيزَ أن تكون (ماذا) بمنزلة اسم واحد، والجملة بعده خبر، والعائد محذوف والتقدير: يستعجله[2].

وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ اسم الاستفهام مِن ألفاظ الصَّدارة، ولا يجوز أن يتقدَّم ما بعده عليه؛ فأَشْبَه الاسمَ الموصول، والموصولُ لا تتقدَّم صلته عليه، فكما أنه يجوز حذف عائد الصلة، فكذلك يُحذف مِن الخبر.

وكذلك كُلٌّ وكِلا، وكِلتا، فإنه يَدخل الكلامَ إذا أُبتدئ بها معنى (ما)، و(ما) مِن ألفاظ الصَّدارة، فإذا قيل: "كُلُّ القوم ضربته"، فالمعنى: ما مِن القوم إلَّا ضربته[3].

وقد تعقَّب ابن عصفور ما ذهب إليه الكوفيون بأنه "لا فرق بين اسم الاستفهام و(كُلٍّ) وبين غيرها مِن الأسماء إذا أدَّى حذف الرابط إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه"[4].

وفي موضع آخَر فرَّق بين حذف العائد من الصلة وحذفه في جملة الخبر بأنَّ حذفه مِن الصلة لا يؤدِّي إلى تهيئة العامل وقَطْعِه عنها لأنَّ الصلة لا تعمل في الموصول، وليس كذلك اسم الاستفهام وكلٌّ وكِلا؛ لأنَّ ما بعدها يَسُوغُ أن يعمل فيها، وأيضًا فإنَّ الصلة والموصول شيء واحد؛ فطال لذلك الموصول بصلته، والطُّول موجب للتخفيف بالحذف، وليس الخبر مع المخبَر عنه كالشيء الواحد[5].

---

(١) يونس: (٥٠).

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣ / ٣٤٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢ / ٤٤.

(٤) ضرائر الشعر: ١٤٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٤ / ٤٥.

والذي يَظهر لي في هذه المسألة أنَّ حذف العائد في جملة الخبر جائز في النثر قليلًا، وهو اختيار ابن أبي الربيع[1]، وذلك لأمرين:

الأول: أنه لو نُصب الاسم المرفوع في الشواهد الشِّعرية المذكورة وغيرها لَمَا انكسر الوزن، "وهذا يُؤْنِسك بأنه ليس للضرورة مطلَقةً"[2].

وحُكي عن المبرِّد أنه قال: "لا يُضطرُّ شاعر إلى هذا؛ لأنَّ وزن المرفوع والمنصوب واحد"[3].

الثاني: أنَّ حذفه له وجه مِن القياس، وهو شَبَهُه بحذف العائد في جملة الصفة والحال[4].

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ بعض الشواهد النثريَّة ليست بقاطعة الدلالة على حذف العائد مِن جملة الخبر، فمثلًا قراءة ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[5] برفع (أفحكمُ)، أُجيزَ أن تكون جملة (يبغون) صفة لموصوف هو الخبر، والتقدير: أفحكمُ الجاهلية حُكم يبغونه[6].

ومثلها قول بعض العرب: "شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهر مَرْعَى"، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ العائد فيه محذوف مِن جملة الصفة، وليس مِن جملة الخبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: السنة شهر ترى فيه[7].

---

(١) ينظر: الملخص: ١ / ١٧٢–١٧٣، وارتشاف الضرب: ٣ / ١١١٩.

(٢) المحتسب: ١ / ٢١١.

(٣) التذييل والتكميل: ٤ / ٤٥.

(٤) ينظر: المحتسب: ١ / ٢١١.

(٥) المائدة: (٥٠).

(٦) ينظر: المحتسب: ١ / ٢١٢.

(٧) ينظر: نتائج الفكر: ٤٣٧.

المسألة الخامسة: حذف خبر (كان) وأخواتها.

في قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾[1].

يجوز في (لا أبرح) وجهان، أحدهما: أن تكون ناقصة، فتحتاج إلى خبر. والثاني: أن تكون تامةً، فلا تحتاج إليه. فإن كانت الناقصة ففيها تخريجان، أحدهما: أن يكون الخبر محذوفًا للدلالة عليه، تقديرُه: لا أبرحُ أسير حتى أبلغ.

وقد تعقَّب أبو حيان[2]، والسمين[3] هذا الاحتمال بأنَّ بعض النحويين قد نصُّوا على أنَّ حذف خبر (كان) وأخواتها خاصٌّ بضرورة الشِّعر.

قلتُ: في هذه المسألة خلاف بين النحويين، فقد استقبح المبرِّد[4] حذف خبر (كان) وأخواتها.

واستضعفه ابن جنّي مِن جهة السماع والقياس وقلَّما مرّ به، "ووجه ضعفه مِن قبل القياس أنَّ خبر (كان) إنما لزمها ليُفاد منه الحدث المخترَم منها، ألا ترى أنك إذا قلتَ: (كان زيد قائمًا)، فإنك إنما استفدتَ الحدث الذي هو القيام مِن (قائم) لا مِن (كان)، فـ(كان) وخبرها جميعًا يفيدان ما يفيده الفعل مجرَّدًا بنفسه، فكما لا يجوز انفكاك الفعل مِن دلالة الحدث إلَّا في هذه الأفعال التي لزمها أخبارها أعواضًا ممَّا جُردت منه مِن أحداثها.... فكذلك لا يَحْسُنُ حذف خبر (كان)"[5].

---

(١) البقرة: (٦٠).

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ١٣٦.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٧ / ٥١٧.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤ / ١١٨.

(٥) التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٧١.

وخصَّه ابن عصفور[1] بضرورة الشّعر، ومِن شواهده قول الشاعر[2]:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى ... وَأَبِي فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

والتقدير: فكان غير غدور وكنت غير غدور، فاكتفى بخبر الثاني عن خبر الأول.

وقول الشاعر[3]:

فَإِنْ قَصَدُوا لِمُرِّ الحقِّ فاقْصِدْ ... وإِنْ جارُوا فَجُرْ حتَّى يَصِيرُوا

أي: حتى يصيروا لك تَبَعًا.

وفسَّر الأخفش الأصغر (يصيروا) يرجعوا إلى ما تريد[4]، وعليه فلا شاهد في البيت.

وقول الشاعر[5]:

رَماني بأَمْرٍ كنتُ منه ووالِدِي ... بَرِيئًا ومِن أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمانِي

أي: كنت بريئًا، وكان والدي بريئًا.

وقول الشاعر[6]:

أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ ... عَلَى الوُدِّ والعَهدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر: ١٤٣–١٤٤، وشرح الجمل: ١ / ٤٢٧.

(٢) البيت من الكامل، نسبته المصادر إلى الفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في: الكتاب: ١ / ٧٦، ومعاني القرآن للفراء: ١ / ٤٣٤ ، وشرح نقائض جرير والفرزدق: ٣ / ١٠١٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٥٢، وشرح التسهيل: ٢ / ٥٠.

(٣) البيت من الوافر، لعمرو بن الأهتم. ينظر: المفضليات: ٤١٠، وضرائر الشعر: ١٤٤.

(٤) ينظر: الاختيارين: ٤٢٢.

(٥) البيت من الطويل، لعمرو بن أحمر. وهو في: الكتاب: ١ / ٧٥، والصحاح: ٤ / ١٦٦٣ (جول)، وشرح الجمل: ٢ / ٤٢٧، وهمع الهوامع: ٢ / ٨٤. والطويُّ في البيت هو البئر.

(٦) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. وهو في: شواهد التوضيح: ٣٥ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: ١ / ١٧١.

أراد الذي كانه مالكٌ.

وقد أجاز الحذفَ الطبري[1]، وأبو علي الفارسي[2]، ولكنْ وَصَفَه بأنه عزيز جدًا[3]، وابن الشجري[4]، والزمخشري[5]، وابن عطيَّة[6]، والرازي[7]، وابن مالك في بعض كتبه[8]، ونُسب إلى بعض الكوفيين[9].

ومِن الشواهد النثريَّة التي حُملت على حذف الخبر:

– قول الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾[10].

أي: فليكن ممَّن يشهدون رجل وامرأتان[11].

– حديث: "إنَّما كان منزلٌ يَنزله النبي صلى الله عليه وسلم"[12].

قال ابن مالك: "في رفع (منزل) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجعل (ما) بمعنى (الذي) واسم (كان) ضمير يعود على (المحصَّب)، فإنَّ هذا الكلام مسبوق بكلام ذُكر فيه (المحصَّب)، فقالت أم المؤمنين رضي الله عنها: إنَّ الذي كانه المحصَّب منزل ينزله رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ حُذف خبر (كان)،

---

(١) ينظر: جامع البيان: ٥ / ٥٦.

(٢) ينظر: الحجة: ٢ / ٤١٩–٤٢٠.

(٣) البحر المحيط: ٣ / ١١٧.

(٤) ينظر: أماليه: ٢ / ٦٣.

(٥) ينظر: الكشاف: ٣ / ٤٥٧.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٣٨١.

(٧) ينظر: التفسير الكبير: ٧ / ٨٩.

(٨) ينظر: شواهد التوضيح: ٣٤–٣٦. وفي شرح التسهيل: ١ / ٣٥٩ خصَّ (ليس) فقط بجواز حذف خبرها.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٣٧٦، والبحر المحيط: ٢ / ٣٥٤، والدر المصون: ٢ / ٦٤٣.

(١٠) البقرة: (٢٨٢).

(١١) ينظر: الحجة للفارسي: ٢ / ٤١٩.

(١٢) الحديث في: صحيح البخاري: ٢ / ١٨١.

لأنه ضمير متصل كما يُحذف المفعول به إذا كان ضميرًا متصلًا ويستغني بنيَّته .... الوجه الثاني: أن تكون (ما) كافَّة، ويكون (منزل) اسم (كان) وخبرها ضمير عائد على (المحصَّب)، فحُذف الضمير، واكتُفي بنيَّته على نحو ما تقرَّر في الوجه الأول"[1].

– حديث: "أليس ذو الحَجَّة"[2]، أي: أليسه ذو الحجَّة[3].

– قول بعض العرب: "ليس أحدٌ"، أي: ليس هنا أحد[4].

وقد يشهد لجواز الحذف مِن جهة القياس أنه لا يخلو مِن أن يُحكم لخبر (كان) بُحكم أصله أو بُحكم لفظه الآن، فإن حُكم له بحُكم أصله فهو خبر في الأصل، وخبرُ المبتدأ يجوز حذفه، وإن حُكم له بُحكم لفظه فإنه يُشبه المفعول، والمفعولُ يجوز حذفه[5].

وقد أُجيبَ عن ذلك بأنَّ الذي منع مِن حذفه أنَّ الخبر صار عوضًا مِن المصدر، لأنه في معناه، فالقيام مثلًا كون مِن أكوان زيد، والأعواض لا يجوز حذفها[6].

ولعلَّ الصحيح في هذه المسألة هو جواز الحذف في النثر إذا وُجد الدليل على المحذوف، ويقوِّي ذلك أنَّ البصريين يجعلون لام الجحود في نحو قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[7] لام جرٍّ، وخبر (كان) قبلها محذوفًا، والتقدير: وما كان الله مريدًا[8].

---

(١) شواهد التوضيح: ٣٤–٣٥.

(٢) الحديث في: صحيح البخاري: ٢ / ١٧٦.

(٣) شواهد التوضيح: ٣٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٤٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ١ / ٤٢٦.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٨٤، وأصله في شرح الجمل: ١ / ٤٢٦.

(٧) الأنفال: (٣٣).

(٨) ينظر: الدر المصون: ٢ / ١٥٧، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٢٤٦.

المسألة السادسة: حذف ضمير الشأن بعد (إنَّ) و (أنَّ).

في قول الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[1]، ذهب الفرَّاء[2] إلى أنَّ (ما) شرطية، واسم (أنَّ) ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه.

وقد تعقَّبه ابن عطيَّة[3] بأنَّ حذف اسم (إنَّ) وهو ضمير شأن لا يجوز عند سيبويه إلَّا في ضرورة الشِّعر، ووافقه أبو حيان[4]، ونسب السمين[5] ذلك إلى البصريين بشرط ألَّا يلي (إنَّ) فعل.

وممَّن ذهب إلى عدم جواز حذفه إلَّا في الشِّعر: أبو علي الفارسي [6]، والقزَّاز القيرواني[7]، وابن الشجري [8]، وابن يعيش [9]، وابن الحاجب [10].

وقد استحسنه ابن عصفور[11] في الشِّعر واستقبحه في الكلام، إلَّا إذا أدَّى حذفه إلى دخول (إنَّ) على فعل، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشِّعر؛ لأنها حروف تطلب الأسماء.

---

(١) الأنفال: (٤١).

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٤١١. وينظر: غرائب التفسير: ١ / ٤٤، والمحرر الوجيز: ٢ / ٥٣١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٢ / ٥٣١. وينظر: الكتاب: ٣ / ٧٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٩٤.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٥ / ٦٠٥. وقد نُسب ذلك إلى جمهور البصريين في: التذييل والتكميل: ٥ / ٤٢ نقلًا عن ابن عصفور.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٢، والتعليقة: ٢ / ٧٩.

(٧) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٣٠.

(٨) ينظر: أماليه: ٢ / ١٨.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ١١٤.

(١٠) ينظر: أماليه: ١ / ١٥٨.

(١١) ينظر: ضرائر الشعر: ١٤١. وينظر: شرح الجمل: ١ / ٤٥٤ وفيه: أنه عده غير جائز إلَّا في الشِّعر.

وعلَّل قبح حذف الضمير في الكلام وإن لم يؤدِّ الحذف إلى مباشرة (إنَّ) للأفعال؛ لأنه مفسَّر بجملة التي بعده؛ فأشبهت الجملةُ لذلك وإن كانت في الخبر الجملةَ الواقعة صفة في نحو قولك: (رأيت رجلًا يحبه عمرو)، في أنَّ كُلَّ واحدة مِن الجملتين مفسِّرة لما قبلها، والجملةُ الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها، فكذلك أيضًا يقبح حذف ضمير الشأن وإبقاء الجملة المفسِّرة له.

ومِن شواهد الشِّعر على الحذف قول الشاعر[1]:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكمْ إقامةٌ وإن كان سَرْحٌ قد مضى فتَسَرَّعَا

قال أبو البركات الأنباري: "أراد فلو أنه حُقَّ، ولو لم يُرِدْ الهاء لكان الكلام مُحالًا"[2]، لأنَّ (إنَّ) لا تدخل على الفعل[3].

ومنه أيضًا قول الشاعر[4]:

إنَّ مَن لامَ في بني بنتِ حَسَّان ألْمُهُ وأعْصِهِ في الخُطوبِ

والتقدير: إنه أي الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله[5].

ونظيره قول الشاعر[6]:

---

(١) البيت من الطويل، للراعي النُّميري في ديوانه: ١٦٦. وهو في: الكتاب: ٣ / ٧٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٢١، وضرائر الشعر: ١٤٢، وشرح التسهيل: ٢ / ١٤، وخزانة الأدب: ١٠ / ٤٥١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٨٠.

(٣) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٣١

(٤) البيت من الخفيف، للأعشى في ديوانه: ٧٢، وروايته فيه: من يلمني على بني ابنة حسان. وهو في: الكتاب: ٣ / ٧٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٣٠، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٨، وضرائر الشعر: ١٤١، وشرح التسهيل: ٢ / ١٤، ٤ / ٨٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٧٨٩.

(٦) البيت من الخفيف، نُسب إلى الأخطل ولم أجده في ديوانه. وهو في: الجمل: ٢١٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٣٠، وضرائر الشعر: ١٤١، وأمالي ابن الحاجب: ١ / ١٥٨، ومغني اللبيب: ٥٦، ٧٦٧، وخزانة الأدب: ١ / ٤٥٧.

إنَّ مَـــنْ يَـــدْخُلِ الكنِيـــسَةَ يَوْمًـــا يَلْـــقَ فِيهَـــا جَـــآذِرًا وظِبَـــاءَ

ونُسب إلى أكثر النحويين إجازتهم له مطلَقًا في الشِّعر والنثر[1]، ومنهم ابن مالك[2]، والرضي[3]، وابن هشام[4].

وعدَّه ابن أبي الربيع قليلًا في الكلام[5]، وهو ما أميل إليه، لوجود بعض الشواهد النثريَّة عليه، ومنها:

حديث: "إنَّ مِن أشدِّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون"[6]، وحديث: "وإنَّ لنفسك حقٌّ"[7]، وقول بعض العرب: "إنَّ بك زيدٌ مأخوذ"[8].

المسألة السابعة: حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا.

يحتمل الاسم الموصول (مَن) في قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[9] بعض الأعاريب، ومنها: أنَّ (مَن) في محلِّ جرٍّ مضاف إليه، والمضاف محذوف، والتقدير: وحَسْبُ مَن اتَّبعك.

وهو ظاهر كلام بعض المفسِّرين، كالثَّعبي والكلبي ومقاتل[10].

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٦٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ١١-١٣، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٢٣٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ق٢- ج١ / ١٢٩٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦.

(٥) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ٤٣٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢ /١٣ شرح الرضي للكافية: ق٢- ج١ / ١٢٩٧. وقد جاء الحديث برواية (إنَّ أشد.... المصورون)، وبرواية (إنَّ من أشد.... المصورين). تنظر رواياته ومناقشتها في رسالة (شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب شرح التسهيل): ١٨٠.

(٧) ينظر: عقود الزبرجد: ١ / ١٧٠. وفي الحديث رواية أخرى بنصب (حقًا) وهي الأشهر.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٣٤.

(٩) الأنفال: (٦٤).

(١٠) ينظر: البحر المحيط: ٤ / ٥١٠. وينظر: جامع البيان: ١١ / ٢٦٠، وتفسير الماوردي: ٢ / ٣٣١، وزاد المسير: ٣ / ٣٧٧.

قال ابن عطيَّة: "وهذا الوجه مِن حذف المضاف مكروه بابه ضرورة الشِّعر"[1]، كقول الشاعر[2]:

أكُــلَّ امْــرِئٍ تحــسَبين امْــرَءًا ونــــارٍ تَوقَّــــدُ باللَّيْــــل نــــارا

أي: وكُلِّ نارٍ.

وقد تعقَّبه أبو حيان بأنَّ حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا "ليس بمكروه ولا ضرورة، وقد أجازه سيبويه وخرَّج عليه البيت وغيره مِن الكلام الفصيح"[3].

وظاهر كلام سيبويه أنه يُجيزه بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مِثْلِه في اللفظ والمعنى.

قال: "وتقول: (ما كُلُّ سَوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة) .... و(بيضاءُ) في موضع جرٍّ كأنك أظهرتَ (كُلَّ)، فقلتَ: ولا كُلُّ بيضاءَ ....وجاز كما جاز في قولك: (ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخِيهِ)، وإن شئتَ قلتَ: ولا مثلُ أخيه"[4].

وقد عدَّ ابن عصفور في كتابه (ضرائر الشِّعر) حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا ممَّا يختصُّ به الشِّعر.

ومِن شواهده قول الشاعر[5]:

---

(١) المحرر الوجيز: ٢ / ٥٤٩.

(٢) البيت من المتقارب، وقد اُختلف في نسبته فقيل: لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه: ٣٥٣، وقيل: لعدي بن زيد في ملحق ديوانه: ١٩٩. ينظر: الكتاب: ١ / ٦٦، والكامل في اللغة والأدب: ١ / ٣٧٦، وشرح المفصل: ٣ / ٢٦، وشرح التسهيل: ٣ / ٢٧٠.

(٣) البحر المحيط: ٤ / ٥١١.

(٤) الكتاب: ١ / ٦٥-٦٦.

(٥) البيت من البسيط، للراعي النُّميري في ديوانه: ٥٧ . وهو في: ضرائر الشعر: ١٣١، والكامل في اللغة والأدب: ١ / ٣٦٨، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١ / ٤٢٢. والشَّحَّاج: مرتفع الصوت.

يَـا نُعْمَهَـا لَيْلَـةً حَتَّـى تَخَوَّنَـها داعِ دعـا فـي فـروعِ الـصُّبحِ شـحَّاجِ

أراد: دعـاء شـحَّاج، ولا يمكـن أن يكـون (شـحَّاج) صفة لـ(داعٍ)؛ لأنـه مـجرور و(داعٍ) مرفوع.

وقد ذكر أنه إذا جاء شيء منه في النثر، فإنه يُحفظ ولا يُقاس عليه، نحو:

١- قول بعض العرب: "أمَا واللهِ لو تعلمون العِلْمَ الكبيرةِ سنُّه"(١)، أي: عِلْمَ الكبيرة سنه.

٢- وقولهم: "أطعَمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها"(٢)، أي: لحم شاة.

٣- وقولهم: "رأيتُ التيميَّ تَيْمِ عَدِيٍّ"(٣)، أي: أحد أو صاحب أو ذا تيم عديٍّ.

ولكنَّه في كتابه (المقرَّب) أجاز بقاء المضاف إليه مجرورًا بعد حذف المضاف في السَّعة إذا تقدَّم في اللفظ ذكر المضاف المحذوف، وكلامه مُشْعِرٌ بأنه قليل(٤).

وقد اشترط ابن مالك لجوازه في القياس ثلاثة شروط، وهي: أن يكون المحذوف معطوفًا على مِثْلِه لفظًا ومعنى بعاطف متصل أو منفصل بـ(لا)(٥).

ومن أمثلة المقيس عنده:

قول بعض العرب: "ما كُلُّ سَوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة"(٦).

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر: ١٣٢، والبحر المحيط: ١ / ٣٤٧، ٣ / ٢٥٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٧٤، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٣٩، وهمع الهوامع: ٤ / ٢٩٣.

(٣) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١ / ٤٢٢، وشرح التسهيل: ٣ / ٢٧١.

(٤) ينظر: المقرب: ١ / ٢١٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٠٧، ٢٧٠، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٩٧٤، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨١٩- ٨٢٠.

(٦) ينظر: الكتاب: ١ / ٦٥ ، وشرح التسهيل: ٣ / ٢٧٠.

وقول الشاعر[1]:

وَلَـمْ أَرَ مِثْـلَ الـخيرِ يَتركُـهُ الفتَـى ولا الـشَّرِّ يأتِيـهِ امـرؤٌ وهـو طـائعُ

وقول الشاعر[2]:

لَـوْ أنَّ عُـصْمَ عَمَـايَتَينِ وَيَـذْبُلٍ سَـمِعَا حَـدِيثَكِ أنـزلا الأوعَـالا

وما تـخلَّف فيـه شـرط ممَّـا قيَّـد بـه المقـيس فهـو مـحفوظ لا يُقـاس عليـه[3]، ومِـن شواهد ذلك:

قـراءة سليمـان بـن جمَّـاز ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[4] بجـرّ (الآخِرةِ)، فإنَّ المضاف المحذوف وهو (عَرَضَ) ليس بمعطوف على (عَرَضَ) الأول[5].

وحـديث: " قلنـا: يـا رسـول الله، مـا لُبْثُـه فـي الأرض؟ قـال: أربعـين يومًـا"، أي: لُبْـثُ أربعين[6].

وحديث: "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة"، والتقدير: فضل سبعين صلاة[7].

---

(١) البيت من الطويل، وهومنسوب إلى بِشْرٍ القُشيري في: شرح عمدة الحافظ: ١ / ٥٠١. ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧١، وهمع الهوامع: ٤ / ٢٩٢، والمقاصد الشافية: ٤ / ١٦٢.

(٢) البيت من الكامل، لجرير في ديوانه: ٤٩٦. وهو في: كتاب الشعر: ١ / ١٣٤، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٤٦٢، وشرح التسهيل: ١ / ١٨٢، ٣ / ٢٧٠، والمقاصد الشافية: ٤ / ١٦٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧١، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٢٠– ٨٢١.

(٤) الأنفال: (٦٧).

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧١، والمقاصد الشافية: ٤ / ١٦٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧٢، والمقاصد الشافية: ٤ / ١٦١. وقد خُرِّج بوجه آخَر، وهو أن يكون ظرفًا لفعل محذوف، والتقدير: يلبث أربعين. ينظر: شواهد التوضيح: ٣٩، وعقود الزبرجد: ٢ / ٢٤٨.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ٥٩.

وحديث: "فلمَّا قدم، جاءه بالألف دينارٍ"، أراد بالألف ألفِ دينارٍ[1].

وممَّا يجدُر ذكره هنا أنَّ ابن مالك قد رجَّح في بعض كتبه حمل هذا الحديث على حذف المضاف، على الرُّغم مِن تخلُّف شرط العطف فيه[2].

ومنه أيضًا قول الشاعر[3]:

الآكِـــلُ المـــالَ اليتـــيمِ بَطَـــرا يأكـــلُ نـــارا وسيـــصلى سَـــقَرا

أي: مال اليتيم.

ونُسب إلى الكوفيين جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا في السَّعة، ونُسب إلى البصريين حمل ما جاء منه على الضرورة أو الشذوذ[4].

واشترط بعض النحويين تقدُّم نفي أو استفهام[5]، وهذا الشرط لا يصحُّ؛ لانتفائه في كثير مِن الشواهد[6].

والذي أميل إليه هوجواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا في السَّعة، وهو قول أبي حيان[7]، ولكنَّه قليل في الاستعمال[8]، وضعيف في القياس؛ وذلك لأنَّ المضاف

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ٥٧-٨٥، وشرح التسهيل: ٣ / ٢٧٢.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح: ٥٧-٨٥.

(٣) من الرجز، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧١، وشواهد التوضيح: ٥٨، وهمع الهوامع: ٤ / ٢٩٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٤ / ٢٩٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٤ / ١٦٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ١ / ٣٤٧، ٣ / ٢٥٥.

(٨) وقد عدَّه ابن جني عزيزًا. ينظر: المحتسب: ١ / ٢٨١. وكلام ابن مالك مشعر بقلَّته. ينظر: المقاصد الشافية: ٤ / ١٥٩-١٦٠.

نائب عن حرف الجرّ، فإذا حُذف المضاف فقد أُجحفَ بحذف النائب والمنوب عنه، ولأنَّ المضاف أيضًا قد عمل في المضاف إليه الجرَّ، ولا يَحْسُنُ حذف الجارّ وبقاء عمله[1].

وبناءً على ذلك، فإنَّ حمل آية ﴿ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ على حذف المضاف مع جرّ المضاف إليه وجه مرجوح.

المسألة الثامنة: حذف المصدر وإبقاء معموله.

اختلف النحويون في فاعل (كفى) مِن قول الله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[2] على قولين، أحدهما- وهو محلُّ البحث هنا-: أنَّ الفاعل مصدر مضمَر، تقديره: كفى الاكتفاء، و(بالله) متعلِّق به، وهو في موضع نصب؛ لأنه مفعول به في المعنى للمصدر.

وقد تعقَّب أبو حيان[3]، والسمين[4] هذا الإعراب بأنَّ فيه حذف المصدر وهو موصول، وإبقاء معموله وهو لا يجوز عند البصريين إلَّا في الشِّعر.

ونظير هذه الآية قول الله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ﴾[5]، فقد ذهب المبرِّد إلى أنَّ اللام متعلِّقة بمصدر محذوف، والتقدير: الذين هم رهبتهم لربِّهم[6].

قال أبو حيان: "وهذا على طريقة البصريين لا يتمشَّى؛ لأنَّ فيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم إلَّا في الشِّعر"[7]، نحو قول الشاعر[8]:

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ٢٦.

(٢) النساء: (٦).

(٣) البحر المحيط: ٣ / ٢٧٢.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٣ / ٥٨٦.

(٥) الأعراف: (١٥٤).

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٥٤، والبحر المحيط: ٤ / ٣٦٩، والدر المصون: ٥ / ٤٧٢.

(٧) البحر المحيط: ٤ / ٣٦٩.

(٨) البيت من البسيط، لجرير في ديوانه (بشرح محمد بن حبيب): ١٦٧ مع اختلاف بعض الألفاظ. وهو في: ضرائر الشعر: ١٤٤، والبحر المحيط: ٣ / ٢٧٢، وشرح قطر الندى: ٢٩٦ .

هـل تَـذْكُرون إلـى الـدَّيْرَيْنِ هِجْـرَتَكم ومَـسْحَكم صُـلْبَكُمْ رُحْمـانَ قُرْبانـا

والتقدير: وقولكم قربانا.

وقول الشاعر[1]:

الـــمنُّ للـــذَّمِّ داعٍ بالعطـــاءِ فـــلا تَـــمْنُنْ فتُلْفـــى بـــلا حمـــدٍ ولا مـــالِ

والتقـدير: والمـنُّ بالعطاء، ولـو عُلِّقـت الباء بكلمـة (المـنُّ) المـذكورة لأدَّى ذلـك إلى الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، والمخلِّص مِن ذلك تعليق الباء بمصدر محذوف.

وقول الشاعر[2]:

لَـــصَوْتُكَ مَـــن تعـــولُ أعـــمُّ نفعًـــا لـــَهُمْ عـــن ضِـــلَّةٍ وهـــوىً مُطـــاعِ

فـ(عن) متعلِّقة بمصدر محذوف، والتقدير: صونك عن ضِلَّة.

وأجازه بعض النحويين على قِلَّة في الكلام[3]، نحـو: "مِن لدُ شـولًا فإلى إتلائـها"، أي: مِن لدُ كونها شولًا.

وقد اشترط جمهور النحويين[4] لإعمال المصدر عدم حذفه، وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ المصدر مع معموله كالاسـم الواحد ولا يـجوز حـذف بعض الاسـم وإبقـاء بعضه[5]، وهـو أيضًا مع معموله كالموصول وصلته، فلا يجوز حذف الموصول وبقاء صلته[6].

---

(١) البيت من البسيط، ولـم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٢٥٦، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠٢٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٢٩٢.

(٢) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٢٥٦.

(٣) ينظر: الملخص: ٣٢٥، والدر المصون: ٤ / ١١٥.

(٤) تنظر هذه النسبة في: حاشية الصبان: ١ / ٢٢٠. وينظر: الحجة للفارسي: ١ / ٢٢، وشرح التسهيل: ٢ / ٢٥٦–٢٥٧، والملخَّص: ٣٢٤، وهمع الهوامع: ٥ / ٧١، والتصريح على التوضيح: ٢ / ٦٣.

(٥) ينظر: الحجة للفارسي: ١ / ٢٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ق٢–ج١ / ٧١١، والبحر المحيط: ٣ / ٢٧٢.

وقد نُسب إلى الكوفيين جواز إعمال المصدر محذوفًا[1]، وهو قول بعض النحويين، كابن خالويه[2]، وأبي علي الفارسي[3]، والزمخشري[4]، وابن مالك[5]، ويحتمله كلام سيبويه[6]، وابن السرَّاج[7]، ونُقل عن البصريين[8].

وقد حُملت عليه بعض الآيات، ومنها:

- ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾[9] على قول مَن جعل الباء متعلِّقة بمصدر محذوف، تقديره: ابتدائي باسم الله كائن[10].

- ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾[11] عند مَن جعل كلمة (أيامًا) منصوبة بمصدر محذوف، والتقدير: كُتب عليكم الصيام صومًا أيامًا[12].

- ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾[13]، وذلك بجعل الباء متعلِّقة بمصدر دلّ عليه (تُلْقون)، أي: إلقاؤُهم بالمودَّة[14].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع: ١ / ١٥٠.

(٣) وهو أحد قوليه. ينظر: الحجة: ٣ / ١،٢٧٣ / ٢٢.

(٤) ينظر: الكشاف: ١ / ٧٢٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٢٥٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٠٧. وينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٢٥٥.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٢٥١.

(٨) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ٢٩٨.

(٩) الفاتحة: (١).

(١٠) ينظر: الدر المصون: ١ / ٢٢، وشرح قطر الندى: ٢٩٦.

(١١) البقرة: (١٨٤).

(١٢) ينظر: جامع البيان: ٣ / ١٥٧.

(١٣) الممتحنة: (١).

(١٤) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ٢٩٨.

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو التفريق بين المعمول شبه الجملة وغيره، فإذا كان المعمول شبه جملة فإنه يجوز حذف عامله المصدر[1]، لأنه يُتوسَّع في الجارّ والمجرور والظرف ما لا يُتوسَّع في غيرهما.

وإذا كان المعمول غير ذلك، فإنه لا يجوز حذف عامله المصدر، وليست الشواهد المذكورة بحُجَّة قاطعة على جواز حذف المصدر، لإمكان حملها على وجوه إعرابية أخرى، فالبيت الثالث مثلًا يجوز أن يكون (بالعطاء) متعلِّقًا بـ(لا تَمْنُنْ)، أو بفعل مِن معناه محذوف يدلُّ عليه الظاهر[2]، والآية الثانية مثلًا يجوز أن تكون كلمة (أيامًا) فيها منصوبة بفعل محذوف، تقديره: صوموا أيامًا[3].

المسألة التاسعة: حذف (أنْ) ورفع الفعل المضارع بعدها.

في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[4]، ذهب بعض النحويين إلى أنَّ (تستكثرُ) على حذف (أنْ)، أي: أن تستكثر، فلمَّا حُذفت (أنْ) ارتفع الفعل بعدها[5]، والمعنى: "لا تَضْعُفْ عن الخير أن تستكثر منه"[6].

قال أبو حيان: "وهذا لا يجوز أن يُحمَل القرآن عليه، لأنه لا يجوز ذلك إلَّا في الشِّعر"[7].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠٢١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٣٥.

(٤) المدثر: (٦).

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٥٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٥ / ٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٧١، والكشاف: ٤ / ٦٤٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦ / ٢٥٩.

(٦) جامع البيان: ٢٣ / ٤١٦.

(٧) البحر المحيط: ٨ / ٣٦٤. قال السمين معقِّبًا: »وقد سبقه مكِّي، وغيره إلى هذا« [الدر المصون: ١٠ / ٥٣٦]. ولم أقف على ذلك لمكِّي في كتبه التي اطَّلعتُ عليها.

وقد عدَّ سيبويه حذف (أنْ) ورفع الفعل بعدها قليلًا، قال: "ولو قلتَ: (مُرْهُ يحفرُها) على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على: مُرْهُ أن يحفرَها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في: (عسينا نفعل)، وهو في الكلام قليلٌ لا يكادون يتكلمون به"[٢].

وتابعه المبرّد[٣]، وابن جنّي[٤]، وابن يعيش[٥]، وهو ظاهر كلام ابن مالك[٦].

وحمل عليه الخليل[٧]، والكسائي[٨]، وأبو بكر الأنباري[٩]، والزمخشري[١٠] قول الله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[١١]، والتقدير: أن أعبد، ويدلُّ على إرادة (أنْ) قراءةُ (أعبدَ) بالنصب[١٢].

وظاهر كلام الأخفش أنه غير قليل وأنه مقيس، فقد أجاز في قول الله تعالى: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[١٣] أن يكون التقدير: أن لا يسَّمَّعون. قال: "وإنْ شئتَ قلتَ: هو

---

(١) البحر المحيط: ٨ / ٣٦٤. قال السمين معقِّبًا: »وقد سبقه مكِّي، وغيره إلى هذا« [الدر المصون: ١٠ / ٥٣٦]. ولم أقف على ذلك لمكِّي في كتبه التي اطَّلعتُ عليها.

(٢) الكتاب: ٣ / ٩٩. وينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٦٢، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٨٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢ / ٨٤.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٨٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٧ / ٥٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ٥٠. وينظر: ١ / ٢٨٤، ٣٣٣-٣٣٤.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٠٠ وهو القول الثاني له.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤ /٢٠.

(٩) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٩٣.

(١٠) ينظر: الكشاف: ٤ / ١٤٤.

(١١) الزمر: (٦٤).

(١٢) ينظر: الكشاف: ٤ / ١٤٤، والدر المصون: ٤ / ٤٤٠.

(١٣) الصافات: (٨).

في معنى أنْ لا يسمَّعوا. فلمَّا حذفتَ (أنْ) ارتفع. كما تقول: (أتيتك تعطيني وتُحسن إليَّ وتنظرُ في حاجتي)، إن شئتَ جعلتَه على: فهو يعطيني، وإن شئتَ على: أن يعطيَني، فلمَّا ألقيتَ (أنْ) ارتفع"[1].

وفي قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[2]، ذهب إلى أنَّ الفعل (يريكم) منصوب في الأصل بـ(أنْ)، فلمَّا حُذفت ارتفع الفعل[3].

وجعله ابن عصفور ممَّا يَقِلُّ في الكلام، ويكثُر في الشِّعر؛ ولذا أورده في جملة ما يختصُّ بالشِّعر[4].

ومِن الشواهد عليه:

– قول بعض العرب: "تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أن تراه"[5]، أي: أن تسمع به خير مِن رؤيتك له.

– قول بعض العرب: "أذهبُ إلى البيت خيرٌ لي، وتزورُني خيرٌ لك"[6].

– قول الشاعر[7]:

---

(١) معاني القرآن: ١ / ١٤٠.

(٢) الروم: (٦٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣٨٨.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٠٦.

(٥) وفيه روايات أخرى. ينظر: مجمع الأمثال: ١ / ٢٢٧. وينظر: ضرائر الشعر: ٢٠٦، وشرح التسهيل: ٤ / ٥٠.

(٦) شرح التسهيل: ١ / ٢٣٤.

(٧) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه: ٣٢، وفي (أحضر) روايتان بالنصب والرفع. ينظر: الكتاب: ٣ / ٩٩، ومعاني القرآن للفراء: ٣ / ٢٥٦، والمقتضب: ٢ / ٨٥، ١٣٦، والتعليقة: ٢ / ٢٠٥، وضرائر الشعر: ٢٠٦، وشرح التسهيل: ٤ / ٥٠.

أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

والمراد (أن أحضرَ)، فلمَّا حُذفت (أنْ) ارتفع الفعل.

– وقول الشاعر[1]:

أَوَلَيسَ مِنْ عَجَبٍ أَسَائِلُكم مَا خَطْبُ عَاذِلَتي ومَا خَطبِي

أي: أن أسائلكم.

وأرى أنَّ حذف (أنْ) ورفع الفعل بعدها يكثُر في الشِّعر، ويَقِلُّ في النثر، وأن يُقتصَر فيه على مورد السماع؛ لأنه لم يَرد منه إلا نزر قليل؛ "فلا ينبغي أن يُجعل ذلك قانونًا كُلِّيًا يُقاس عليه"[2].

المسألة العاشرة: حذف لام الطلب الجازمة، وبقاء عملها.

﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾[3].

أجاز ابن عطيَّة أن يكون الفعل (يُحاجُّوكم) مجزومًا بلام الطلب الجازمة المحذوفة، والتقدير: أو فليُحاجُّوكم فإنهم يغلبونكم[4].

قال أبو حيان: "وفيه الجزم بلام الأمر وهي محذوفة، ولا يجوز ذلك على مذهب البصريين إلَّا في الضرورة"[5].

---

(١) البيت من الكامل، لأسماء بن خارجة الفزاري. وهو في: الأصمعيات: ٣، وكتاب الشعر: ٥٢٠، وضرائر الشعر: ٢٠٦، وشرح التسهيل: ١ / ٣٣٤، وخزانة الأدب: ٨ / ٥٨٠.

(٢) همع الهوامع: ٤ / ١٤٣.

(٣) آل عمران: (٧٣).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٤٥٦.

(٥) البحر المحيط: ٢ / ٥١٩. وينظر: الدر المصون: ٣ / ٢٥٥.

وفي مقدِّمة أولئك البصريين سيبويه، فقد قال: "واعْلَمْ أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشِّعر وتعمل مضمَرةً كأنَّهم شبَّهوها بـ(أنْ) إذا أعملوها مضمَرةً"[1].

وقد نُسب هذا المذهب إلى جمهور النحويين[2]، وممَّن ذهب إليه: أبو بكر بن السرَّاج[3]، والزجَّاجي[4]، وابن جنّي[5]، وابن الشجري[6]، والقزَّاز القيرواني[7]، وابن يعيش[8]، وابن عصفور[9]، والمالَقي[10].

وذلك قياسًا على حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله في الاسم بعده[11]، بل هو عند ابن عصفور أقبح ؛ لأنَّ عوامل الأفعال أضعف مِن عوامل الأسماء [12].

ومِن شواهده قول الشاعر[13]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا

---

(١) الكتاب: ٣ / ٨. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٤٣٨، والمحرر الوجيز: ٢ / ١٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ١٢٦٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٧٤–١٧٥.

(٤) ينظر: اللامات: ٩٤.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٣٩٠.

(٦) ينظر: أماليه: ٢ / ١٥٠.

(٧) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٥.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٧ / ٣٥.

(٩) ينظر: ضرائر الشعر: ١١٧، والمقرب: ١ / ٢٧٢.

(١٠) ينظر: رصف المباني: ٢٥٥–٢٥٦.

(١١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٣٩٠.

(١٢) ينظر: ضرائر الشعر: ١١٧.

(١٣) البيت من الوافر، وقد اُختلف في نسبته، فقيل: لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل: لأبي طالب، وقيل: للأعشى. وليس في دواوينهم. ينظر: الكتاب: ٣ / ٨، والمقتضب: ٢ / ١٣٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٥، وضرائر الشعر: ١١٧، وشرح التسهيل: ٤ / ٦٠.

أي: لتفدِ.

وهذا البيت ليس بحُجَّة؛ لجواز أن يكون أراد: تفدي نفسك على الخبر، ولكنْ حذف الياء تخفيفًا[1]

وقول الشاعر[2]:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي ... لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

أي: أو ليبكِ.

وقول الشاعر[3]:

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّيْ بَقَائِي وَمُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

أي: وليكن.

وقول الشاعر[4]:

قلتُ لبوَّابٍ لديه دارُها ... تِيذَنْ فإنّي حَمُوها وجارُهَا

أي: لتيذن.

وقول الشاعر[5]:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ٦٠.

(٢) البيت من الطويل، لمتمِّم بن نويرة. وهو في: الكتاب: ٣ / ٩، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ٨٣، والمقتضب: ٢ / ١٣٢، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٣٩١، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٥١.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. وهو في: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٩٥، ومجالس ثعلب: ٢ / ٤٥٦، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٣٩٠، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٧٠، ومغني اللبيب: ٢٩٧.

(٤) من الرجز، لمنصور الأسدي. وهو في: ضرائر الشعر: ١١٧، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٧٠، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٢٦٩، ومغني اللبيب: ٢٩٨، وخزانة الأدب: ١٩ / ١٣.

(٥) من الرجز، ولم أقف له على نسبة. وهو في: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦٠، والشعر والشُّعراء: ١ / ١٠٠، والخصائص: ٣ / ٣٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٥٣٣، وضرائر الشعر: ١١٧، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٧٠

مَــنْ كــان لا يــزعمُ أنــّي شــاعرُ فَيَــدْنُ مِنّــي تَنْهَــهُ الــمزاجِرُ

وذهب الأصمعي[1]، والمازني[2] إلى أنه لا ضرورةَ في هذا البيت؛ لإمكان الشاعر أن يقول: "فليدنُ".

وقد أجاب عن ذلك ابن جنّي بأنَّ "العرب قد تَلزم الضرورةَ في الشِّعر في حال السَّعة أُنسًا بها، واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها...."[3].

وأجاز الأخفش حذف اللام وبقاء عملها في النثر، نحو: "تقِ اللّهَ امرؤٌ فعل كذا وكذا"، ولكنَّه استقبحه[4]، وعدَّه ابن خالويه شاذًّا[5].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر معرَب مجزوم بلام محذوفة[6]، واستدلُّوا لذلك بأدلَّة[7]، ومنها:

١- أنَّ الأصل في فعل الأمر للمخاطَب نحو: (اِفْعَلْ) لتفعل أن يكون باللام، ثُم حُذفت مع حرف المضارعة لكثرة استعمال فعل الأمر.

٢- أنه قد أُجمعَ على أنَّ فعل النهي، نحو: (لا تفعل) معرَب مجزوم، فكذلك يكون فعل الأمر؛ لأنَّ الشيء كما يُحمل على نظيره فإنه يُحمل على نقيضه.

---

(١) ينظر: الشعر والشُّعراء: ١ / ١٠٠.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣ / ٣٠٣.

(٣) الخصائص: ٣ / ٣٠٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٨٣.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٣.

(٦) ينظر مذهبهم في: معاني القرآن للفراء: ١ / ٤٦٩، ومجالس ثعلب: ٢ / ٤٥٦، وشرح القصائد السبع الطوال: ٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٣٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٥٢٤، وشرح المفصل: ٧ / ٦١، وشرح التسهيل: ٤ / ٦٢.

(٧) ينظر بعضها في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٥٢٤ – ٥٢٨.

٣- أنَّ فعل الأمر المعتلَّ الآخِر يُحذف منه حرف العلَّة نحو: (اغزُ)، كما يُحذف مِن الفعل المضارع المعتل المسبوق بجازم، نحو: (لم يغز)، فدلَّ ذلك على أنَّ فعل الأمر مجزوم بلام مقدَّرة.

وذهب الفرَّاء[١]، والكسائي[٢] في بعض الشواهد التي جاء فيها المضارع بعد طلب، كقول الله تعالى: ﴿فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤] إلى أنه مجزوم بلام محذوفة، والتقدير: فلتأكل، وليقيموا[٥].

وقد منع المبرِّد حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشِّعر، "لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمَر، وأضعفها الجازمة؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"[٦].

وضعَّف البيت الأول بأنه غير معروف القائل، ووجَّه البيت الثاني بأنَّ فيه حملًا على المعنى؛ لأنَّ (اخمشي)، و(لتخمشي) بمعنى واحد[٧].

وقد تعدَّد رأي ابن مالك في هذه المسألة[٨]، فذهب في كتابه (شرح الكافية الشافية) إلى أنَّ حذف اللام وبقاء عملها على ثلاثة أضرُب، وهي:

١- كثير مطَّرد: وهو الحذف بعد أمرٍ بقولٍ، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أي: ليقيموا، فحَذف اللام؛ لأنه بعد (قُلْ).

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٧٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ٦٠.

(٣) الأعراف: (٧٣).

(٤) إبراهيم: (٣١).

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٧٧.

(٦) المقتضب: ٢ / ١٣٣. وينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٧٥، ومغني اللبيب: ٢٩٧.

(٧) ينظر: المقتضب: ٢ / ١٣٣.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ١١٣.

٢- قليل جائز في الاختيار: وذلك بعد قولٍ غيرِ أمرٍ، كقول الشاعر:

قلـــتُ لبـــوَّابٍ لديـــه دارُهـــا تِيـــذَنْ فـــإني حَمُوهـــا وجارُهَـــا

ولم يجعله مِن ضرورة الشِّعر، لأنَّ الشاعر لو قصد الرفع لتوصَّل إليه مستغنيًا عن الفاء، فكان يقول: تيذن إني حموها وجارها، فإذا لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مرادان[1].

٣- قليل مخصوص بضرورة الشِّعر: وذلك إذا لم يتقدَّم قول بصيغة قولٍ أو غيرها، كقول الشاعر:

فَـلا تَـستَطِلْ مِنِّـيْ بَقَـائِي وَمُـدَّتِي وَلَكِـنْ يَكُـنْ لِلْخيْـرِ مِنْـكَ نَـصِيْبُ

وذهب في كتابه (التسهيل) إلى أنَّ حذف اللام لا يجوز إلَّا في الشِّعر، لأنه محلٌّ اختصار وتغيير[2].

ولعلَّ الرأي الراجح أنَّ حذف لام الأمر وبقاء عملها جائز في الشِّعر ضرورةً وفي النثر شذوذًا، وما استدلَّ به الفرَّاء والكسائي مِن قول الله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ونحوه ليس بلازم، لاحتمال توجيه جزم (يقيموا) بوجوه إعرابية أخرى، ومنها: أنه مجزوم على جواب (قُلْ)، أو جواب شرط مقدَّر بعد القول، أو غير ذلك [3].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٧٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ٥٩-٦٠.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٧ / ١٠٤ - ١٠٦.

المسألة الحادية عشرة: رفع الاسم بعد (لو) بفعل مضمَر.

﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾[1].

ذهب جمهور المعربين[2] إلى أنَّ (أنتم) فاعل بفعل مضمَر يفسِّره الفعل الظاهر، والأصل: لو تملكون، فحُذف الفعل لدلالة ما بعده عليه، فانفصل الضمير وهو الواو؛ إذ لا يمكن بقاؤُه متصلاً بعد حَذْف رافعه.

وسبب تقدير فعل هو أنَّ (لو) فيها معنى الشرط، فهي تقتضي الفعل كما تقتضيه (إنْ)[3]، بالإضافة إلى أنَّ "(لو) تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، والاسم يدلُّ على الذوات، والفعلُ هو الذي يدلُّ على الآثار والأحوال، والمنتفي هو الأحوال والآثار لا الذوات"[4].

وقد نسب أبو حيان[5] إلى البصريين أنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، ولا يليها الاسم على إضمار فعل إلَّا في ضرورة الشِّعر، كما في قول الشاعر[6]:

---

(١) الإسراء: (١٠٠).

(٢) ينظر: المقتضب: ٣ / ٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٦٢، واللامات: ٢٣٧، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢ / ٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن: ٤٣٥، والتفسير البسيط: ١٣ / ٤٩٠، والكشاف: ٢ / ٦٥١، والمحرر الوجيز: ٣ / ٤٨٧، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٣٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٢٢٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٦١، ومشكل إعراب القرآن: ٤٣٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٣٣.

(٤) التفسير الكبير: ٢١ / ٥٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٨٩٩، والبحر المحيط: ٦ / ٨١. وتابعه السمين في الدر المصون: ٧ / ٤١٨. وتنظر هذه النسبة أيضًا في: مغني اللبيب: ١ / ٨٢٧.

(٦) البيت من الطويل، للمتلمِّس الضبُعي. وهو في: ديوانه: ٢٩، والمقتضب: ٣ / ٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٦٢، والكشاف: ٢ / ٦٥١، والدر المصون: ٧ / ٤١٧.

فَلَـــوْ غيـــرُ أخـــوالي أرادوا نقيـــصَتي جعَلْـتُ لـهُمْ فُـوقَ العـرَانينِ مِيـسَمَا

واختار هذا القولَ ابنُ عصفور، فذهب إلى أنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، ولا يليها مضمَرًا إلَّا في ضرورة كالبيت السابق، أو في ندور مِن النثر، كقول بعض العرب: "لو ذاتُ سوارٍ لطمتني"(١).

ولم أجد في كتب البصريين المتقدِّمين التي اطَّلعتُ عليها ما يُصدِّق ما نسبه أبو حيان إليهم، فظاهر كلام سيبويه أنَّ رَفْعَ الاسم بعد (لو) بفعل مضمَر لا يختصُّ بالضرورة والندور.

قال: "و(لو) بمنزلة (لولا) ولا تُبتدَأ بعدها الأسماء سوى (أن)، نحو: (لو أنك ذاهبٌ)، و(لولا) تُبتدَأ بعدها الأسماء و(لو) بمنزلة (لولا) وإن لم يَجُزْ فيها ما يجوز فيما يُشْبِهُها، تقول: (لو أنه ذهب لفعلت)، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾"(٢).

ومِثْلُه المبرِّد، فقد قال: "و(لو) لا تقع إلَّا على فعل، فإن قدَّمتَ الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمَر"(٣).

ولعلَّه فُهم ذلك مِن قول سيبويه في (إنْ): "واعلم أنَّ قولهم في الشِّعر: (إنْ زيدٌ يأتك يكن كذا) إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره...."(٤)، وذلك لأنَّ (لو) تشابه (إنْ) في الاختصاص بالفعل.

وقد يُعترَض على ذلك بأنَّ (لو) تختلف عن (إنْ) بأنها غير عاملة؛ "فلا يُسلَك بها سبيل (إنْ) في الاختصاص بالفعل دائمًا"(٥).

---

(١) ينظر: شرح الجمل: ٢ / ٤٥٣. وينظر: البحر المحيط: ٦ / ٨١، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٣٠٠.
(٢) الكتاب: ٣ / ١٤٠.
(٣) المقتضب: ٣ / ٧٧.
(٤) الكتاب: ٣ / ١١٣.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٦٣٦.

والذي أميل إليه أنَّ (لو) يليها الفعل مضمَرًا كما يليها ظاهرًا، ولا فرق في ذلك بين الشِّعر والنثر، وذلك قياسًا على (إنْ) في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1].

ومذهب جمهور البصريين أنَّ الاسم بعدها مرفوع بفعل مضمَر يفسِّره المذكور[2]، فكذلك يكون الأمر في (لو).

المطلب الثاني: مسائل الزيادة.

المسألة الثانية عشرة: إشباع الحركة.

قال الله تعالى: ﴿لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[3] في قراءة حمزة بجزم (لا تَخَفْ)[4].

وهي قراءة مشكلة، ووَجْهُ الإشكال فيها أنَّ حمزة "جزَم (لا تَخَفْ)، ولم يقرأ (ولا تخشَ)، وكان حقُّه حذف الألف أيضًا"[5].

وقد وجَّهها بعض النحويين[6] على أنَّ الفعل (تخشى) مجزوم، والألف فيه ليست بلام الفعل، ولكنَّها ناشئة عن إشباع الفتحة مِن أجل الفاصلة.

وهذا التوجيه ضعيف عند ابن أبي مريم[7]، لأنَّ الإشباع خاصٌّ بالشِّعر.

---

(١) التوبة: (٦).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٦١٦.

(٣) طه: (٧٧).

(٤) ينظر: السبعة: ٤٢١، والمبسوط: ٢٩٦.

(٥) كشف المشكل: ٢ / ١٠٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ٧٠، والحجة: ٥ / ٢٤٠، والكشاف: ٣ / ٧٩،ومفاتيح الغيب: ٢٢ / ٨٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٤٤١، وإبراز المعاني: ٥٩٥، والبحر المحيط: ٦ / ٢٤٥.

(٧) ينظر: الموضح: ٢ / ٨٤٦.

وهذا مذهب جمهور النحويين[1]، بل إنَّ أبا البركات الأنباري[2] قد نصَّ على انعقاد الإجماع على عدم جواز الإشباع في اختيار الكلام.

وذكر ابن جنّي في موضع أنه قد جاء منه "شيء صالح نثرًا ونظمًا"[3]، وذكر في موضع آخَر أنه ممَّا تختصُّ به ضرورة الشّعر، وقلَّما يأتي في النثر[4].

وذهب بعض الباحثين إلى أنه قد يُفهَم مِن كلام ابن جنّي إجازتُه وقوع الضرورة في النثر غير المسجوع.

قال: "ولم يَقُلْ أحد مِن النحاة بوقوع الضرورة في النثر غير المسجوع غير ابن جنّي الذي يشير إشارة يُفهَم منها مجيء المختصِّ بالضرورة في النثر؛ إذ يقول عن الإشباع: (ولعمري إن هذا ممَّا تختصُّ به ضرورة الشّعر، وقلَّما يجيء في النثر)؛ لأنهم إذا وجدوا ذلك في النثر مِثْلَ ما يعدُّونه في الشّعر ضرورة، قالوا عنه: إنه شاذٌّ أو قليل أو مقصور على السماع"[5].

وقد عدَّ أبو عمر الدَّاني الإشباع لغة، وسمَّاها "لغة الممطِّطِين"[6]، ووصفها ابن مالك[7] بأنها لغة معروفة، وتابعه ابن الجَزَري[8].

---

(١) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٣٥– ٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣١، وضرائر الشعر: ٢٣–٢٨، والبحر المحيط: ٣ / ٨٠، ٤ / ٣٨٠، ٤ / ٤٧٨، ٥ / ٤٢١.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٦١.

(٣) المحتسب: ١ / ٢٥٨.

(٤) ينظر: المحتسب: ١ / ٣٤٠.

(٥) الضرورة الشعرية في النحو العربي: ٢٠١.

(٦) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ٣ / ١٢٥٩.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ٤٢.

(٨) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٩٩.

ومِن شواهد الإشباع النثريَّة التي وقفتُ عليها:

– قول بعض العرب: "أكلت لحما شاة"[1] بإشباع فتحة الميم.

– قول بعضهم: "جيء به مِن حيث وليسا"[2] بإشباع فتحة السين.

– قول بعضهم: "بينا زيد"[3] بإشباع فتحة النون.

– قول بعضهم: "يا بيشر"، و "يا منذير"[4]، يريدون يا بِشْر و يا منذر.

– قراءة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[5] بإشباع الدال[6].

– قراءة الحسن ﴿ سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾[7] بواو ساكنة بعد الهمزة[8].

قال ابن جنّي: "أراد : سأُرِيكم وأشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوًا، وهو أبو سعيد [يقصد الحسن]، والمأثور من فصاحته ومتعالَم قوة إعرابه وعربيته"[9].

– قراءة ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً ﴾[10] بلفظ (متكَّاء)[11].

– قراءة هشام عن ابن عامر ﴿ أَفْئِدَةً ﴾[12] بياء بعد الهمزة[13].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٣ / ١٢٣، وضرائر الشعر: ٢٦، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣ / ١٢٣، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٦٧٧.، وضرائر الشعر: ٢٥.

(٣) ينظر: المحتسب: ١ / ٢٨٥، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥ / ٦٦٨–٦٦٩.

(٥) الفاتحة: (٥).

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١ / ٤٩، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٢٣.

(٧) الأعراف: (١٤٥).

(٨) ينظر: المحتسب: ١ / ٢٥٨، والبحر المحيط: ٤ / ٢٨٨.

(٩) المحتسب: ١ / ٢٥٩.

(١٠) يوسف: (٣١).

(١١) ينظر: المحتسب: ١ / ٣٣٩، والكشاف: ٢ / ٤٣٧.

(١٢) إبراهيم: (٣٧).

(١٣) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ٢ / ١٢٥٩، وإبراز المعاني: ٥٥٢.

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ "هشامًا سهَّل الهمزة، فعبَّر الراوي عنها على ما فَهِمَ بياء بعد الهمزة، والمراد بياء عوض عنها. وردَّ ذلك الحافظ الداني، وقال: النقَلة عن هشام كانوا أعلم بالقراءة ووجوهها وليس يُفضي بهم الجهل إلى أن يُعتقَد فيهم مثل هذا"[1].

– قراءة نافع وابن عامر وأبي بكر عن عاصم ﴿الظُّنُونَا﴾، و﴿الرَّسُولَا﴾، و﴿السَّبِيلَا﴾[2] بإثبات الألف وقفًا ووصلًا[3].

ولعلَّ القول بجواز الإشباع في النثر أصحُّ، وذلك لشواهد النثر التي سقتُها، ولأنَّ العرب قد شبَّهوا الكلام المسجوع وإن لم يكن موزونًا بالشِّعر في زيادة حروف الإطلاق[4].

وقد يقوِّي ذلك ما ذكره سيبويه مِن "أنَّ ناسًا من العرب يُلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعتْ بعدها هاء الإضمار ألفاً في التذكير وياءً في التأنيث، وذلك قولك: أعطيكيها وأعطيكيه للمؤنَّث، وتقول في التذكير: أعطيكاه وأعطيكاها"[5].

المسألة الثالثة عشرة: إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة.

اختلف النحويون في (ما) مِن قول الله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[6]، فأجاز بعضهم جَعْلَها استفهاميَّة[7]، "كأنَّه قيل: بأيِّ شيء أغويتني؟ ثُمَّ أُبتدئ (لأقعدنَّ)"[8].

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٩٩–٣٠٠. وينظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٢١.
(٢) الأحزاب: (١٠)،(٦٦)، (٦٧).
(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٤٧١، والدر المصون: ٨ / ٨٣.
(٤) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٤٠، وضرائر الشعر: ٧.
(٥) الكتاب: ٤ / ٢٠٠.
(٦) الأعراف: (١٦).
(٧) لم أقف على أحد معيَّن قد اختار هذا القول. ينظر: التفسير الكبير: ١٤ / ٣٢، وغرائب القرآن: ٣ / ٢١٠، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ٢٨٥، ولباب التأويل في معاني التنزيل: ٢ / ١٨٦، وخزانة الأدب: ٦ / ٩٩.
(٨) الكشاف: ٢ / ٨٨.

وقد ضعَّفه أبو حيان[1]، وتابعه السمين[2] بأنَّ حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة واجب، وأنَّ إثباتها ضرورة، أو شاذٌّ لا يصحُّ حمل القرآن عليه.

ونظير الآية قول الله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[3]، فقد أجاز الفرَّاء[4]، والزجَّاج[5]، والزمخشري[6] أن تكون (ما) فيها استفامهية، والمعنى: بأيِّ شيء غفر لي ربي؟

وقد اعترضه مكِّي[7]، والعكبَري[8]، وأبو حيان[9] بأنَّ بقاء ألف (ما) الاستفهامية المجرورة مختصٌّ بالشِّعر.

وهذا مذهب جمهور النحويين[10]، ونُسب إلى البصريين[11].

ومِن شواهده:

قول الشاعر[12]:

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٧٥.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥ / ٢٦٥.

(٣) يس: (٢٧).

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٣٤٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٢٨٣.

(٦) ينظر: الكشاف: ٤ / ١٤.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٦٠١.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٨٠.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٣١٦.

(١٠) ينظر: أدب الكاتب: ٢٣٤، والجمل: ٢٧٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٢١١، والحجة للفارسي: ٢ / ٣١٧، والتفسير البسيط: ٤ / ١٢٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢٠٩، وشرح الجمل: ٢ / ٣٥٨، وشرح المفصل: ٤ / ٨–٩، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٤٨٧، ومغني اللبيب: ٣٩٤.

(١١) ينظر: خزانة الأدب: ٦ / ١٠٠.

(١٢) البيت من الوافر، لحسَّان بن ثابت رضي الله تعالى عنه في ديوانه: ١٩٦. وهو في: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٠٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٠٩، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٥٤٧، وشرح المفصل: ٤ / ٨، ومغني اللبيب: ٣٩٤.

عَلَامَـــا قَـــامَ يَـــشْتُمني لَئِـــيمٌ كخِنْزيـــرٍ تـــمرَّغَ فـــي رَمَـــادِ

وقول الشاعر[1]:

أنَّـــا قَتَلْنَـــا بقَتْلَانَـــا سَرَاتَـــكَمَ أهـــلَ اللـــواءِ فَفيمَـــا يكثُـــرُ القِيـــلُ

وذهب الدماميني إلى أنه لا ضرورة في البيتين؛ "إذا الوزن مع حذف الألف في كُلٍّ منهما مستقيم، غاية الأمر يكون في بيت حسَّان العقل، وفي الآخَر الخَبْن[2]، وكُلٌّ منهما زِحاف مغتفَر"[3].

وقول الشاعر[4]:

لِـــمقالِ الـــصَفِيِّ فيمَـــا التَجَنِّـــي وَلِمـــا قَـــد جَفَـــوتَني وَهَجَرتـــا

وقد اُختلف في علَّة وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة، فقيل: هي التفريقُ بينها وبين (ما) الموصولة، وإنما خُصَّت الاستفهامية بالحذف؛ لأنَّ الموصولة تَلزمها الصلة، والصلة مِن تمام الموصول؛ فكأنَّ ألفها وقعت حشوًا غير متطرفة؛ فسَلِمَتْ مِن الحذف[5].

---

(١) البيت من البسيط، لكعب بن مالك رضي الله عنه في ديوانه: ٢٠٢وفيه: (أن قد)، وقد ضُبطت (أنَّا) في أكثر مظانِّ البيت بكسر الهمزة والصواب فتحها؛ لأنه معمول للفعل (أَبْلِغْ) في البيت الذي قبله. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٩٢، ٣٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٥٤٧ مع حاشية المحقِّق، ومغني اللبيب: ٣٩٤، وخزانة الأدب: ٦ / ١٠١.

(٢) العقل: هو حذف الخامس المتحرك، والخبن: حذف الثاني الساكن. ينظر: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب: ١٣–١٤.

(٣) خزانة الأدب: ٦ / ١٠١.

(٤) البيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٨٤. ينظر: شواهد التوضيح: ١٦١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٩٢، وجامع البيان: ١٩ / ٤٥٧، وإعراب القرآن: ٢ / ٢١٧، وأمالي ابن الشجري: ١ / ٣٣٠، والمحرر الوجيز: ٥ / ٤٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٣٧١، وشرح المفصل: ٤ / ٩، وشواهد التوضيح: ١٦٠.

وقيل: إنَّ علَّة الحذف هي التخفيف، لأنَّ (ما) صارت مع حرف الجرّ قبلها كجزء منه، ولكثرة دورانها في الاستعمال[1].

وذهب بعض النحويين إلى جواز إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في السَّعة، فقد نقل الكسائي[2]، والأخفش[3]، والطبري[4]، وأبو بكر الأنباري[5]، وابن جنّي[6]، وابن الشجري[7] أنها لغة.

ويؤيِّد هذا القولَ بعضُ الشواهد، ومنها:

قراءة عكرمة، وعيسى بن عمر: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[8] بإثبات ألف (ما)[9].

وحديث: "بما أهللتَ"[10].

وحديث: "ليأتينَّ على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال، أمِن حلالٍ أم مِن حرام"[11].

وحديث: "يا أبا ذر، هل تدري فيما تنتطحان؟"[12].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤ / ١٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ١ / ٤٢٨، والتفسير البسيط: ٢٣ / ١٠٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١ / ٣٨٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع: ٢ / ٤٣٠.

(٣) ينظر: التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٤٥.

(٤) ينظر: جامع البيان: ١٨ / ١٥٦.

(٥) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٠٣.

(٦) ينظر: المحتسب: ٢ / ٣٤٨.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢ / ٥٤٦-٥٤٧.

(٨) النبأ: (١).

(٩) ينظر: الكشاف: ٤ / ٦٨٤، وشواهد التوضيح: ١٦١، والبحر المحيط: ٨ / ٤٠٢، ومغني اللبيب: ٣٩٤.

(١٠) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥٨، وعقود الزبرجد: ١ / ١٣٠، وعمدة القارئ: ٩ / ١٨٧.

(١١) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥٨.

(١٢) ينظر: عقود الزبرجد: ٢ / ٣١٩.

وإذا ثبت أنَّ إثبات ألف (ما) الاستفهام المجرورة لغة عن العرب لم يكن ذلك ضرورة [1]، ولكنْ يُقال: إنه قليل، "والأكثر حذف الألف مِن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ"[2].

وبذلك ينتفي عجب ابن هشام مِن الزمخشري، إذ جوَّز كون (ما) استفهامية في قراءة (عمَّا يتساءلون)، مع ردِّه على مَن قال في ﴿ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي ﴾: إنَّ المعنى بأيِّ شيء أغويتني بأنَّ إثبات الألف قليل شاذٌّ[3].

ووَجْهُ ذلك أنَّ قراءة (عمَّا يتساءلون) شاذَّة، فلا بأس مِن تخريجها على الوجه القليل أو الشاذِّ، في حين أنَّ آية ﴿ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي ﴾ ليست كذلك، فوجب حمل (ما) فيها على غير الاستفهام، لأنَّ كلام الله لا يُحمل على القليل[4].

المطلب الثالث: مسائل التقديم والتأخير.

المسألة الرابعة عشرة: إضافة المصدر إلى المفعول ورفعه للفاعل.

في قول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾[5]، نُسب إلى بعض البصريين[6] أنَّ (مَن) فاعل بالمصدر (حِجٌّ)، وأنَّ المصدر مضاف إلى مفعوله وهو (البيت)، وتقدير الكلام: ولله على الناس حِجٌّ من استطاع البيت، وبه قال ابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِي[7].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب: ٦ / ١٠٠.

(٢) البحر المحيط: ٨ / ٤٠٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١ / ٣٩٤.

(٥) آل عمران: (٩٧).

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٤٧٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٦٩٤.

وقد ضعَّف أبو حيان هذا الإعراب بأنَّ "إضافة المصدر للمفعول ورَفْعَ الفاعل به قليل في الكلام، ولا يكاد يُحفظ في كلام العرب إلَّا في الشِّعر، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلَّا في الشِّعر"(١).

وتابعه السمين، فقال: "وهذا الوجه قد رَدَّه جماعة مِن حيثُ الصناعةُ ومِن حيثُ المعنى: أمَّا مِن حيثُ الصناعةُ فلأنه إذا اجتمع فاعل ومفعول مع المصدر العامل فيهما فإنما يُضاف المصدر لمرفوعه دون منصوبه، فيقال: (يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا)، ولو قلتَ: (ضَرْبُ عمرٍو زيدٌ) لم يَجُزْ إلَّا في ضرورة...."(٢).

وهو قول بعض النحويين(٣)، ومِن شواهده قول الشاعر(٤):

أفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

وقول الشاعر(٥):

أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ... لِعَيْنَيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ

فقد أضاف المصدر الذي هو(رَسْمِ) إلى المفعول ومعه الفاعل، والتقدير أمِنْ أن رَسَمَ دارًا مربعٌ ومصيفٌ(٦).

---

(١) البحر المحيط: ٣ / ١٣.

(٢) الدر المصون: ٣ / ٣٢٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٧، ومغني اللبيب: ٦٩٤، والتصريح على التوضيح: ٢ / ٦٤

(٤) البيت من البسيط، للأقيشر الأسدي في ديوانه: ٩٥ . وهو في: المقتضب: ٢١، واللمع: ١١٥، وأمالي ابن الشجري: ٣ / ٢٠٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٣٣، والمقرب: ١ / ١٣٠، ومغني اللبيب: ٦٩٤.

(٥) البيت من الطويل، للحطيئة في ديوانه: ١٦٦. وهو في: الإيضاح العضدي: ١٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١١١، وشرح المفصل: ٦ / ٦٢، شرح التسهيل: ٢ / ١٠٦، ٣ / ١١٨، وخزانة الأدب: ٨ / ١٢١.

(٦) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١ / ١٧١.

وجمهور النحويين على جواز إضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل[1]، وممَّا احتجوا به:

– قراءة ابن عامر في بعض الروايات ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾[2] برفع (عبدُه)[3].

– حديث: "وحِج البيتِ مَن استطاع إليه سبيلًا"[4].

– قول بعض العرب: "عَمْرَكَ اللهُ"[5]، والمراد عمَرك الله تعميرًا، فأُضيفَ المصدر إلى المفعول ورُفع الفاعل.

وقد نصَّ بعض النحويين كابن عصفور[6]، وابن مالك[7]، والمرادي[8] على أنَّ إضافة المصدر إلى المفعول قليلة، وأنَّ الكثير استعمال المصدر مضافًا إلى الفاعل ناصبًا بعده المفعولَ به

وظاهر كلام سيبويه أنَّ إضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل به غير قليلة[9].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ١٩٠، والمقتضب: ١ / ٢١، والجمل: ١٢١، والأصول في النحو: ١ / ١٣٨، واللمع: ١١٥، والإيضاح العضدي: ١٥٧، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١١١–١١٢، وشرح المفصل: ٦ / ٦٢، وشرح التسهيل: ٣ / ١١٩، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٨٧١، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٧، ومغني اللبيب: ٦٩٤، والتصريح على التوضيح: ٢ / ٦٤.

(٢) مريم: (٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١١٨، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١١٣، ١١٨، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٧، ومغني اللبيب: ٦٩٤.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢ / ١١٢، وشرح التسهيل: ٣ / ١٩٧.

(٦) ينظر: المقرب: ١ / ١٣٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١١٣.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٧.

(٩) ينظر: الكتاب: ١ / ١٩٠.

وعلى الرُّغم من تضعيف أبي حيان لحمل الآية محلِّ البحث على إضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل به، إلَّا أنه خرَّج عليها قراءة أبن أبي عبلة ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[1] برفع (أنفسكُم)[2]، بل قال: "ولا قبح في إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل"[3].

ولعلَّ الصحيح في هذه المسألة هو أنَّ إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل جائزة في الشِّعر والنثر، ولكنَّها قليلة، ويؤيِّد ذلك أنَّ البيت الأول قد "رُوي بالرفع مع التمكُّن مِن النصب وهي الرواية الأخرى وذلك على أنَّ (القواقيز) الفاعل و(الأفواه) مفعول"[4].

المسألة الخامسة عشرة: تقديم الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة.

في قول الله تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[5]، أجاز العكبَري[6] أن تكون شبه الجملة (مِن ربكم) متعلِّقة بصفة محذوفة لـ(بلاء)، والتقدير: كائن مِن ربكم، واقتصر عليه المنتجَب الهمداني[7].

ونظيره قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾[8]، فقد ذهب بعض المعربين إلى أنَّ شبه جملة (مِن عند الله) متعلِّقة بصفة محذوفة لـ(كتاب)[9].

---

(١) الروم: (٢٨).
(٢) تنظر القراءة في: المحرر الوجيز: ٤ / ٣٣٦، والدر المصون: ٩ / ٤٣، ومعجم القراءات القرآنية: ٧ / ١٥٥.
(٣) البحر المحيط: ٧ / ١٦٦.
(٤) مغني اللبيب: ٦٩٤.
(٥) البقرة: (٤٩).
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٦١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٢٥٤.
(٧) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٢٥٤.
(٨) البقرة: (٨٩).
(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٣٢٤، والبحر المحيط: ١ / ٤٧١.

وفي قول الله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[1]، جعل أكثر المعربين جملة (يحبُّهم) في محلِّ جرّ صفة لـ(قوم)[2].

وقد تعقَّب ذلك أبو حيان[3]، والسمين[4] بأنَّ بعض النحويين قد خصُّوا تقدُّم الصفة غير الصريحة (الجملة وشبه الجملة) على الصفة الصريحة المفردَة بضرورة الشِّعر.

ونصَّ ابن عصفور على أنَّ ذلك لا يجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر، أو في نادر الكلام[5].

ومنه قول الشاعر[6]:

وفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسودَ فاحِمٍ ... أثيثٍ كقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ

فقدَّم الوصف بجملة (يغشِّي) على الوصف بالمفرَد بعدها.

وقول الشاعر[7]:

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ

فجملة (لنا كانوا) صفة وقد تقدَّمت على الصفة المفردَة[8].

---

(١) المائدة:(٥٤).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢٧، ومشكل إعراب القرآن: ٢٣٠، والفريد في إعراب القرآن: ٢ / ٤٥٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣ / ٥٢٤.

(٤) ينظر: الدر المصون: ١ / ٣٤٨، ٥٠٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ١ / ٢٢٠، والمقرب: ١ / ٢٢٧.

(٦) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: ١٦. وهو في: شرح القصائد السبع الطوال: ٦٢، وشرح الجمل: ١ / ٢٢٠، والمقرب: ١ / ٢٢٧، والبحر المحيط: ٣ / ٥٢٤، ٥ / ٤٠٤.

(٧) البيت من الوافر، للفرزدق في ديوانه: ٥٩٧. ينظر: الكتاب: ٢ / ١٥٣، والمقتضب: ٤ / ١١٦، وشرح التسهيل: ١ / ٣٦١، ومغني اللبيب: ٣٧٧، وخزانة الأدب: ٩ / ٢١٧.

(٨) ينظر: خزانة الأدب: ٩ / ٢٢٠ وفي البيت توجيهات إعرابية أخرى.

والصحيح جواز تقدُّم الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة، ولكنَّ الأغلب هو العكس[1]؛ لظاهر الشواهد القرآنية السابقة وغيرها، كقول الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [2].

قال أبو علي الفارسي: "فقوله: (أنزلناه) وَصْفٌ لـ(كتاب)، وموضع الجملة رَفْعٌ، والدليل على ذلك رَفْعُ (مبارك) بعده، فيُعلَم بارتفاع المفرد أنَّ الجملة قبله في موضع رفع"[3].

وكقول الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[4]، حيث قُدِّم الوصف بالجارّ على الوصف بالصريح[5].

وقد يُعترَض على ذلك بأنَّ بعض تلك الشواهد المذكورة تحتمل توجيهات إعرابية أخرى تَسلَمُ بها الآية مِن تقدُّم الوصف غير الصريح على الوصف الصريح.

والجواب عن ذاك أنَّ بعض تلك التوجيهات خلاف الظاهر، وبعضها لا يخلو مِن نقد، فمثلًا تعليق (مِن عند الله) بالفعل (جاءهم) ضعيف، "للفصل بين الصفة والموصوف بما هو معمول لغير أحدهما"[6]، وجَعْلُ جملة (يحبهم ويحبونه) اعتراضيَّة بدلًا مِن وصفيَّة يؤدِّي إلى الفصل بين أجزاء الكلام الواحد، وحَمْلُ الآية على كلام واحد أَولَى مِن حملها على كلامين.

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ق١-ج٢ / ١٠١٥.

(٢) الأنعام:(١٥٥).

(٣) الحجة: ٥ / ٤٦٢.

(٤) الأنبياء:(٢).

(٥) ينظر: الدر المصون: ٤ / ٣٠٩.

(٦) البحر المحيط: ١ / ٤٧١.

المطلب الرابع: مسائل الإبدال (إبدال حُكم من حُكم أو كلمة من كلمة)

المسألة السادسة عشرة: قلب المعنى أو الإعراب.

حمَل بعض النحويين بعض الآيات والقراءات على قلب المعنى أو الإعراب، كـ"إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه"[1]، ومِن تلك الآيات[2]:

١- ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾[3]، والأصل: لتنوء العصبة بمفاتحه، أي: لتَنهض بها[4]، وقد نُسب هذا التوجيه إلى كثير مِن المتأوّلين[5].

٢- ﴿وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾[6]، وترتيب الكلام فيها: وقد بلغتُ الكبر[7].

٣- قراءة ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾[8] بلفظ (عَمِيَتْ) ببناء الفعل للمعلوم[9]، وقد حُملت "على معنى: فعَمَيْتُم عن

---

(١) مغني اللبيب: ٩١٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١ / ١٨٧، ٦٥٧، ٢ / ١٤٧، ٤ /٣٩٦، ٥ / ٣٨٧، ٦ / ٤٥٩، ٧ / ٦٢، ٨ / ٦٣.

(٣) القصص: (٧٦).

(٤) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٦٤، ٢ / ١١٠، ومعاني القرآن للفراء: ٢ / ٣١٠ عن رجل من أهل العربية ويعني أبا عبيدة، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ٤٠١، والكامل: ١ / ٢٨٣، ٤٧٥، وجامع البيان: ١٦ / ٢٧٣، والتفسير البسيط: ١٧ / ٤٥٣.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٢٩٩.

(٦) آل عمران: (٤٠).

(٧) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٩٢، والكشف والبيان: ٣ / ٦٥، ولباب التأويل في معاني التنزيل: ١ / ٢٤٣والدر المصون: ٣ / ١٥٩، والتحرير والتنوير: ٣ / ٩٣.

(٨) هود: (٢٢).

(٩) وهي قراءة السبعة عدا حمزة والكسائي وحفص عن عاصم. ينظر: السبعة: ٣٣٢، والمبسوط: ٢٣٨، والإتحاف: ٣٢٠.

الأخبار التي أتتكم وهي الرحمة، فلم تؤمنوا بها، ولم تَعْمَ الأخبار نفسها عنهم، ولو عَمِيتْ هي لكان لهم في ذلك عذر، إنما عَمُوا هم عنها فهو مِن المقلوب"[1].

وقد ضُعِّف حمل هذه الآيات على القلب، لأنَّ بابه ضرورة الشِّعر[2].

ومنه قول الشاعر[3]:

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوآتِهِم هَجَرُ

"وهو يريد أنَّ السوءات بلغت هجرًا، و(هجرُ) رَفْعٌ، لأنَّ القصيدة مرفوعة"[4].

وقول الشاعر[5]:

ولا تَهَيَّبُني المَوْماةُ أركبُها إذا تَجاوَبَتِ الأَصْداءُ بالسَّحَرِ

يريد : ولا أتهيَّب المومـاة، وذلك "لأنَّ اللبس يُؤْمَنُ في مِثْلِه، فيقال: تهيَّبني الطريق، لأنه معلوم أنَّ الطريق لا تتهيَّب أحدًا"[6].

وقول الشاعر[7]:

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٣٦٠.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٠٦، ١٢٩، والتفسير البسيط: ٣ / ٤٩٢، والنكت في القرآن: ٣٤٨.، والبحر المحيط: ٥ / ٢١٦، ٧ / ١٢٧، والدر المصون: ٦ / ٣١٤.

(٣) البيت من البسيط، للأخطل في ديوانه: ١٠٩، وروايته فيه: على العِياراتِ هَدَّاجونَ قَد بَلَغَتْ نَجرانَ أو حُدِّثَتْ سَوآتِهم هَجَرُ وهو في: مجاز القرآن: ٢ / ٣٩، والأصول في النحو: ٢ / ٤٦٤، وكتاب الشعر: ١ / ١٠٧، والمحتسب: ٢ / ١١٨، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٢١٦.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٤١.

(٥) البيت من البسيط، لتميم بن مقبل في ديوانه: ٧٣، ونُسب إلى الراعي في الأضداد: ٩٩. وهو في: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢١١، وكتاب الشعر: ١ / ١٠٧، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٧، وضرائر الشعر: ٢٠٩، ومغني اللبيب: ٩١٢.

(٦) الأضداد للأنباري: ٩٩.

(٧) البيت من البسيط، لكعب بن زهير رضي الله تعالى عنه في شرح ديوانه: ١٦. وهو في: أمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٦، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢ / ١٦٤، ٤٠٢، ومغني اللبيب: ٩١٢، والقُور: جَمْعُ قارة وهي الجبل الصغير، والعساقيل: اسم لأوائل السراب.

كَـــأنَّ أوْبَ ذِرَاعَيْهـــا وقـــد عَرِقَـــتْ وقـــد تَلَفَّـــعَ بـــالقُورِ العَـــسَاقِيلُ

والمعنى: وقد تلفَّع القُور بالعساقيل.

وهناك شواهد شعرية أخرى يطول البحث بذكرها[1].

وممَّن ذهب إلى أنَّ القلب خاصٌّ بالشِّعر ابن قتيبة[2]، وابن السرَّاج[3]، والزجَّاجي[4]، وأبو سعيد السيرافي في أحد قوليه[5]، والقزَّاز القيرواني[6]، وابن عصفور[7]، وأبو حيان[8].

وذهب بعض النحويين، ومنهم: الفرَّاء[9]، وأبو عبيدة[10]، وقطرب[11]، والأخفش[12]، وثعلب[13]، وأبو علي الفارسي[14]، وابن فارس[15]، وابن مالك[16]، إلى أنَّ القلب ليس خاصًّا بالشِّعر، بل جائزٌ في النثر.

---

(١) تنظر في: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢٠٩–٢١٧، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٥– ١٣٧، وشرح التسهيل: ٢ / ١٣٢– ١٣٣، ومغني اللبيب: ٩١١– ٩١٤.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٠٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣ / ٤٦٣ وما بعدها.

(٤) ينظر: الجمل: ٢٠٣.

(٥) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢٠٩ ، وقارِنْه بكلامه في: ٢١٥، وفي: شرحه للكتاب: ١ / ٢٤٠.

(٦) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٠٣.

(٧) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٠٧.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ١ / ١٨٧، ٦٥٧، ٢ / ١٤٧.

(٩) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٩٩، ٢ / ١٢.

(١٠) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ١٣، ٦٣، ٢ / ٣٨، ١١٠.

(١١) ينظر: الأضداد: ١٤٤.

(١٢) ينظر: معاني القرآن: ١ / ١٤٠–١٤١، ٢ / ٤١٧.

(١٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٦.

(١٤) ينظر: الحجة: ٤ / ٣٢٢، ٦ / ٣٥٣– ٣٥٤.

(١٥) ينظر: الصاحبي: ٣٢٩–٣٣٢.

(١٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ١٣٣، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٦١٢.

قال ابن الشجري: "وقد اتَّسع القلب في كلامهم، حتى استعملوه في غير الشِّعر"[1]، ومِن ذلك:

– "خرق الثوبُ المسمارَ"[2].

– "هذا القميص لا يقطعني"، أي: أنت لا تقطعه، والمعنى: لا يبلغ ما أردتَ مِن تقدير[3].

– "إذا طلعتْ الجوزاءُ انتصب العودُ في الحرباء"، أي: انتصب الحرباء في العود[4].

– "إنها لتنوء بها عجيزتها"[5]، والمعنى: أنها هي التي تنوء بعجيزتها.

– "عرضتُ الناقة على الحوض"، يريدون عرضتُ الماء عليها[6].

– "أدخلتُ الخاتَمَ في إصبعي"، وإنما يُدخَل الإصبع في الخاتَم[7].

ولا خلاف بين أصحاب القولين على أنَّ شرط القلب هو وضوح المعنى، فإذا أدَّى القلب إلى لَبْس، فلا يجوز حينئذٍ.

قال أبو بكر الأنباري: "....فإذا جاء ما يُمْكِنُ اللَّبسُ فيه لم يكن الفاعل بتأويل المفعول، والمفعول بتأويل الفاعل؛ ألا ترى أنه لا يسوغ لقائل أن يقول: (ضربني عبدُ الله)، وهو يريد: ضربتُ عبدَ الله؛ لأنَّ في هذا أعظم اللبس"[8].

---

(١) أمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦١٢، ومغني اللبيب: ٩١٧.

(٣) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٦٣، ٩٢.

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ١ / ١٠٥، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٧.

(٥) ينظر: مجاز القرآن: ٢ / ٣٩، ١١٠، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ١٤١.

(٦) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٦٣، وكتاب الشعر: ١ / ١٠٥.

(٧) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢١٥، والصاحبي: ٣٣٠.

(٨) الأضداد: ٩٩–١٠٠.

والذي يَظهر لي أنَّ القلب جائز في الشِّعر والنثر، "إلَّا أنه يُحفَظ ما سُمِع منه، ولا يُقاس عليه"[1].

المسألة السابعة عشرة: إجراء الفعل المعتلِّ المجزوم مُجرى الصحيح.

قال الله تعالى: ﴿ لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[2] في قراءة حمزة بجزم (لا تَخَفْ)[3].

وقد وجَّهها بعض النحويين[4] على أنَّ (ولا تخشى) مجزوم بالعطف على (لا تَخَفْ)، وقد بقيت الألف على لغة مَن يعامل الفعل المضارع المعتلِّ معاملة الصحيح؛ فيُبقي حرف العلة مع دخول حرف الجزم عليه.

ومنع هذا التوجيهَ أبو جعفر النحَّاس[5]، وأبو علي الفارسي[6]، وغيرهما[7]؛ لأنه لا يجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر

وبذلك يتبين أنَّ للنحويين في إجراء الفعل المضارع المجزوم مُجرى الصحيح قولين:

---

(١) أضواء البيان: ٧ / ٢٢٨.

(٢) طه: (٧٧).

(٣) سبق بيان مظانِّ هذه القراءة في المسألة الثانية عشرة.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦١، ٢ / ١٨٧، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢ / ٧٦٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٦، والتفسير الكبير: ٢٢ / ٨٠، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٨٩، والجامع لأحكام القرآن: ١١ / ٢٢٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٤٤١، والبحر المحيط: ٦ / ٢٤٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٣ / ٣٥٢، ٤ / ٣٩٧. وهذا خلاف ما في كتابه (شرح أبيات سيبويه: ٣٥)، حيث أثبت وجود هذه اللغة.

(٦) ينظر: الحجة: ٥ / ٢٣٩–٢٤٠.وهذا يتفق ومذهبَه في كتبه الأخرى. ينظر مثلًا: كتاب الشعر: ١ / ٢٠٤–٢٠٦، والحلبيات: ٨٥

(٧) ينظر: النكت في القرآن: ٣٢٤، ٥٥٢، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٦ / ٢١٨.

القول الأول: أنه جائز في الشِّعر والنثر؛ لأنَّ مِن "العرب مَن يُجري المعتلَّ مُجرى الصحيح؛ فيرفعه في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويُسْكِنُه في موضع الجزم، ولا يحذفه"[1].

وهذا القول منسوب إلى رؤوساء النحويين[2]، وقد أثبت هذه اللغةَ الفرَّاء[3]، وابن خالويه[4]، وأبو بكر الأنباري[5]، والأزهري[6]، وابن مالك في أحد قوليه[7].

وقد اُختُلف في ثبوت هذه اللغة ومنزلتها، فذكر أبو حيان[8] أنَّ الأخفش حكاها، وذهب الزجَّاجي[9] إلى أنها لغة مشهورة متَّفَق على حكايتها، ونُسب إليه تضعيفها[10]، ولم أقف على ذلك في كتبه.

وقد قصَرها على الواو والياء دون الألف[11]، وهذا جارٍ على مذهب القائلين: إنَّ المحذوف مِن الفعل المعتلِّ بعد دخول حرف الجزم هو الضمَّة الظاهرة، وليس

---

(١) الجمل: ٤٠٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٣٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٥ / ١٦١.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع: ١ / ٣١٦.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢ / ٧٦٩.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥ / ٦٦٩.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ٢١، وشرح التسهيل: ١ / ٥٥، ٥٨.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ٤٩٨.

(٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٠٤.

(١٠) ينظر: خزانة الأدب: ٨ / ٣٦١.

(١١) ينظر: الجمل: ٤٠٦.

المقدَّرة[1]؛ لأنَّ الواو والياء يتحركان نصبًا في النثر، ورفعًا في الشِّعر قياسًا للرفع على النصب عند الضرورة، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسَلِمَ الحرف المعتلُّ مِن الحذف، ولا يأتي ذلك في الألف؛ لأنها لا تتحرك أصلًا[2].

وذهب أبو حيان إلى أنها لغة قليلة[3]، وهو ظاهر كلام ابن مالك[4].

وقال الأعلم: "وهي لغة ضعيفة فاستعملها [يعني: الشاعر][5] عند الضرورة"[6].

وهذا النصُّ قد يبدو مشكلًا؛ لأنه قد عدَّ إجراء المعتلِّ مُجرى الصحيح لغة أولًا؛ فيجوز مجيئه في السَّعة، ثُم جعله ضرورة، وفي تفسير ذلك ثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ الأعلم في مفهوم الضرورة قد جرى على رأي الأخفش، وهو أنَّ "الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغيره....فكثيرًا ما يقول: جاء هذا على لغة الشِّعر"[7].

الثاني: أنَّ إجراء المعتلِّ مُجرى الصحيح ليس مِن لغة الشاعر، ولكنَّه اُضطرَّ إليه في هذا الموضع.

الثالث: أنَّ هذه اللغة لضعفها لا يجوز القياس عليها، وما جاء منها في الشِّعر فهو ضرورة، وما جاء منها في النثر فيُحكَم عليه بالشذوذ أو القِلَّة.

---

(١) ينظر القولان في: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٦٨، وأمالي ابن الشجري: ١ / ١٢٨، وضرائر الشعر: ٣٤–٣٥، والتذييل والتكميل: ١ / ٢٠٦–٢٠٧، وهمع الهوامع: ١ / ١٧٩–١٨٠.

(٢) ينظر: التعليق على الفرائد: ١ / ١٧٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٢٤٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٥٥.

(٥) في قوله: (ألم يأتيك والأنباء تنمي)، وسيأتي ذكره.

(٦) خزانة الأدب: ٨ / ٣٦١.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٥٦٧. وينظر: كتاب الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٥٣.

وقد أنكر هذه اللغةَ ابن السِّيْد البَطَلْيَوسي[1]، وابن خروف[2]، وعبد القادر البغدادي[3].

ومِن الشواهد عليها:

– قـــراءة ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾[4] بلفـــظ (نُوْفِي)[5].

– قراءة ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ ﴾[6] بإثبات الواو في (يقفو)[7].

– قـــراءة ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[8] بإثبات الألف في (يراه)[9].

– حديث "كان النبي صلى الله عليه و سلم إذا غزا قومًا لم يغزو حتى يُصْبِح"[10].

– حديث "مَن أكل مِن هذه الشجرة، فلا يغشانا في مسجدنا"[11].

– حديث "مُرُوا أبا بكر، فليُصَلِّي بالناس"[12].

---

(١) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٣٩٢.

(٢) ينظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٩٥.

(٣) ينظر: خزانة الأدب: ٨ / ٣٦١.

(٤) هود: (١٥).

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٥ / ٢١٠.

(٦) الإسراء: (٣٦).

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ١ / ٧٨٩، والبحر المحيط: ٦ / ٣٢.

(٨) الزلزلة: (٧–٨).

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ٤٩٨.

(١٠) ينظر: عمدة القارئ: ٥ / ١١٦. وجاء برواية (لم يكن يغزو). ينظر: صحيح البخاري: ١ / ١٢٥.

(١١) ينظر: عقود الزبرجد: ١ / ٣٠٧. ورُوي (فلا يَغْشَنا). ينظر: صحيح مسلم: ١ / ٣٩٥.

(١٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢١، وفيه رواية أخرى (فليُصَلِّي). ينظر: صحيح البخاري: ١ / ١٣٣.

القول الثاني: أنَّ إجراء الفعل المضارع المعتل المجزوم مُجرى الصحيح لا يجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر.

وهذا القول منسوب إلى جمهور النحويين[1]، ومنهم سيبويه[2]، وابن السرَّاج[3]، والسيرافي[4]، وابن جنِّي[5]، وابن عصفور[6]، وابن مالك في قوله الآخَر[7]، وغيرهم[8].

ومِن الشواهد:

- قول الشاعر[9]:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأنباءُ تَنمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ

- وقول الشاعر[10]:

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ١ / ١٧٩–١٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣ / ٣١٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣ / ٤٤٣–٤٤٤

(٤) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٦٨.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٦٣٠–٦٣١.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر: ٣٤–٣٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٥٦.

(٨) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٨٤، والعمدة في محاسن الشعر: ٢ / ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري: ١ / ١٢٨–١٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٠٩، والتذييل والتكميل: ١ / ٢٠٦، وتوضيح المقاصد: ١ / ٣٥١.

(٩) البيت من الوافر، لقيس بن زهير، وهو في: الكتاب: ٣ / ٣١٦، ومعاني القرآن للفراء: ١ / ١٦١، والأصول في النحو: ٣ / ٤٤٣، وكتاب الشعر: ١ / ٢٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٨٤، وخزانة الأدب: ١٨ / ٣٦١. وقد جاء البيت بروايتين لا شاهد فيهما، وهما: (ألم يأتِك)، و(ألا هلَ اتاك) بنقل حركة الهمزة إلى اللام. ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٧٨.

(١٠) البيت من البسيط، وقد نُسب إلى أبي عمر بن العلاء، وهو في: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦٢، وكتاب الشعر: ١ / ٢٠٤، وأمالي ابن الشجري: ١ / ١٢٨، وشرح التسهيل: ١ / ٥٦، والبحر المحيط: ٦ / ٣٢.

هَجَـوْتَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِئْـتَ مُعْتَـذِرًا مِـنْ هَجْـوِ زَبَّـانَ لَـمْ تَـهْجُو وَلَـمْ تَـدَعِ

وذهب أبو جعفر النحَّاس إلى أنه "ليس في البيتين اضطرار....لأنهما إذا رُويا بحذف الواو والياء كانا وزنًا صحيحًا مِن البسيط والوافر، يسمّي الخليلُ الأولَ مطويًا والثانيَ منقوصًا"[1].

– وقول الشاعر[2]:

إذا العَجـــوزُ غَـــضِبَتْ فَطَلِّـــقِ ولا تَرَضَّـــــاها ولا تَـــــمَلَّقِ

– ومن الشواهد أيضًا قول الشاعر[3]:

قَـالَ لَـها مِـنْ تَـحْتِها وَمَـا اسْـتَوَى هُـزِّي إِلَيْـكِ الـجِذْعَ يَجْنِيـكِ الـجَنَى

– وقول الشاعر[4]:

قُـولا لِـصخْرَةَ إِذْ جَـدَّ الهِجَـاءُ بِـها عُـوجِي عَلَيْنَـا يُـحَيِّيكِ ابـنُ عنَّـابِ

قال المرزوقي: "يجوز أن يكون [يُحَيِّيكِ] في موضع الجزم جوابًا لقوله: (عوجي)"[5].

---

(١) إعراب القرآن: ٣ / ٥١.

(٢) من الرجز، لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٧٩، وهو في: كتاب الشعر: ١ / ٢٠٥، والخصائص: ١ / ٣٠٧، وضرائر الشعر: ٣٥، وشرح التسهيل: ١ / ٥٦، وخزانة الأدب: ٨ / ٣٥٩.

(٣) من الرجز، وهو منسوب إلى بعض بني حنيفة. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦١، ٢ / ١٨٧، وجامع البيان: ١٦ / ١٢٢، والتفسير البسيط: ١٤ / ٤٧٥، وضرائر الشعر: ٣٤.

(٤) البيت من البسيط، لـحُريث بن عنَّاب، وهو في: ديوان الحماسة: ٢٩٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣ / ١٤٨١.

(٥) ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٣ / ١٤٨١.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ الجازم في هذه الشواهد قد حَذف حروف العلة التي هي لامات الأفعال، وأنَّ الحروف الموجودة ليست بلامات الأفعال، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها[1].

وقد عدَّ ابن فارس إثبات حرف العلَّة مع دخول الجازم مِن خطأ الشُّعراء. قال: "....وهذا وإن صحَّ وما أشبهه .... فكلُّه غلط وخطأ، وما جعل الله الشُّعراء معصومين يُوَقَّون الخطأ والغلط، فما صحَّ مِن شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود"[2].

والذي أميل إليه في هذه المسألة أنَّ إجراء المعتلِّ المجزوم مُجرى الصحيح لغة وليس بضرورة؛ لأنَّ المثبِت مقدَّم على النافي، ومَن حفظ حُجَّةٌ على مَن لم يحفظ، وبخاصَّة أنه قد حكاها بعض كبار أهل العربية كالفرَّاء، والأخفش.

ولكنِّي لا أميل إلى عدِّها لغة مشهورة متَّفَقًا على فصاحتها كما قال الزجَّاجي، بل هي لغة قليلة.

وليست مخصوصة بالواو والياء دون الألف، بل هي فيها جميعًا؛ وذلك للشواهد المسموعة التي سبق إيرادها، ولأنَّ مِن العرب مَن يُشبِّه الياء بالألف لقربها منها، فيقول: (لن يرميْ)، فكذلك تُشَبَّه الألف بالياء في ثبوتها في موضع الجزم[3].

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ١ / ١٨٠.

(٢) الصاحبي: ٤٦٨–٤٦٩.

(٣) ينظر: المنصف: ٢ / ١١٤–١١٥.

المسألة الثامنة عشرة: مجيء ضمير النصب المنفصل بدلًا من ضمير النصب المتصل.

في قول الله تعالى: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[1]، لا خلاف بين المعربين على أنَّ الضمير (إيَّاي) منصوب بفعل مقدَّر بعده، أي: إيَّاي ارهبوا فارهبون، ولا يجوز أن يكون منصوبًا بـ(ارهبونِ)، لأنه قد استوفى مفعوله[2].

وقدَّر ابن عطيَّة الفعل متقدِّمًا على الضمير، أي: ارهبوا إيَّاي فارهبون[3].

وقد عدَّ أبو حيان تقديم ابن عطيَّة للفعل ذهولًا عن القاعدة في النحو؛ لأنه إذا كان المفعول ضميرًا منفصلًا والفعل متعديًا إلى واحد هو الضمير، وجب تأخير الفعل، ولا يجوز أن يتقدَّم إلَّا في ضرورة[4].

قلتُ: تتبَّع النحويون المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير، وممَّا ذكروه: أن يتقدَّم الضمير على عامله، كقول الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[5]، ولا يجوز الإتيان بضمير النصب منفصلًا بعد عامله إلَّا في ضرورة الشِّعر، وذلك لإمكان اتصاله[6].

---

(١) النحل: (٥١).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٩٠، والتفسير البسيط: ٢ / ٤٣٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٧، والدر المصون: ٧ / ٢٣٦.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٣ / ٤٠٠.

(٤) البحر المحيط: ٥ / ٤٨٥.

(٥) الفاتحة: (٥).

(٦) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٦١–٣٦٢ ، والأصول في النحو: ٢ / ١٢٠، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٥، واللمع: ٥٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٢١، وأمالي ابن الشجري: ١ / ٥٨، وأسرار العربية: ١٦٠، وشرح المفصل: ٣ / ١٠٢، وشرح الجمل: ٢ / ١٤، وضرائر الشعر: ٢٠٣–٢٠٤، وشرح التسهيل: ١ / ١٤٧–١٤٩، ١٥٦، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٢٣٣، والتذييل والتكميل: ٢ / ٢١٧، ٢٤٧، وهمع الهوامع: ١ / ٢١٦، وموارد البصائر: ٣٦٧.

ومِن شواهد ذلك:

قول الشاعر[1]:

أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَا ... إِلَيْكَ حَتَّىٰ بَلَغَتْ إِيَّاكَا

وقول الشاعر[2]:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّىٰ ... إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وذهب الزجَّاج في البيت الأول إلى أنَّ التقدير: بَلَغَتْك إياك، فحذف الفاء ضرورةً، وقد اُعترض عليه بأنَّ هذا التقدير لا يُخرج البيت مِن الضرورة؛ لأنَّ حذف المؤكَّد أو المبدَل منه ضرورة أيضًا، بل هو أقبح مِن فصل الضمير في موضع الاتصال[3].

وذهب الزجَّاج[4] أيضًا، وابن مالك[5] إلى سلامة البيت الثاني مِن الضرورة؛ لأنَّ فيه معنى الحصر المستفاد بـ(إنما) وهو ما جعله مساويًا للمقرون بـ(إلا)، فحسُن وقوع (إيَّا) فيه كما يحسُن بعد (إلَّا).

ونُسب إلى المبرِّد أنَّ فصل الضمير مع التأخير أحسن لا واجب، وأنَّ الاتصال أيضًا جائز[6]، ولم أقف في كتبه على ما يُصدِّق هذه النسبة، بل الذي فيها أنه لا يُجيز وضع الضمير المنفصل موضع المتصل[7].

---

(١) من الرجز، لحميد بن الأرقط. وهو في: الكتاب: ٢ / ٣٦٢، والأصول في النحو: ٢ / ١٢٠، واللمع: ٥٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٢١، وضرائر الشعر: ٢٠٤، وشرح التسهيل: ١ / ١٤٩.

(٢) البيت من الهزج، لأبي الإصبع العدواني. وهو في: الكتاب: ٢ / ١١١، ٣٦٢، والخصائص: ٢ / ١٩٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٢٢، وأمالي ابن الشجري: ١ / ٥٧، وشرح المفصل: ٣ / ١٠٢، وضرائر الشعر: ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ١٠٢، وخزانة الأدب: ٥ / ٢٨١.

(٤) ينظر: شرح الجمل: ٢ / ١٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ١٤٨–١٤٩.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ١ / ٢٢٠.

(٧) ينظر: المقتضب: ١ / ٢٦١–٢٦٢، ٢٦٧.

ويبقى هنا أمر، وهو أنه قد يُجاب عن اعتراض أبي حيان لابن عطيَّة بأنه لا يَقْبُحُ في الأمور التقديرية ما يَقْبُحُ في الأمور اللفظية[1].

المسألة التاسعة عشرة: تذكير الفعل المسنَد إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي.

في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2]، أشكل على النحويين تذكير كلمة (قريب) على الرُّغم مِن أنها خبر عن الرحمة، وهي مؤنثة.

وقد قيل في توجيه ذلك وجوه كثيرة، ومنها أنَّ الرحمة مؤنثة تأنيثًا غير حقيقي، فجاز في خبرها التذكير والتأنيث[3].

ولم يستجدْ أبو حيان هذا التوجيه، قال: "وهذا ليس بجيِّد إلَّا مع تقديم الفعل، أمَّا إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: (الشمس طالعة)، ولا يجوز (طالع) إلَّا في ضرورة الشِّعر، بخلاف التقديم فيجوز (أطالعة الشمس) و(أطالع الشمس) كما يجوز (طلعت الشمس) و(طلع الشمس)، ولا يجوز [الشمس][4] (طلع) إلَّا في الشِّعر"[5].

وتابعه ابن هشام[6].

وما ذكره أبو حيان هو مذهب جمهور النحويين[7]، ومنهم سيبويه، قال: "وقد يجوز في الشِّعر (موعظة جاءنا)، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء"[8].

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٧ / ٢٣٦.

(٢) الأعراف: (٥٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١ / ٣٢٧، وتفسير الطبري: ١٠ / ٢٥١، والصحاح: ١ / ١٩٨ (قرب).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) البحر المحيط: ٤ / ٣١٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦٦.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢ / ٤٥، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١٠٢، والأصول في النحو: ٢ / ٤١٣، والبلغة في المذكر والمؤنث: ٦٤، وشرح الكافية للرضي: ق٢-ج١ / ٦٢٦، وشرح المفصل: ٥ / ٩٤، وشرح التسهيل: ٢ / ١١٢، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٩٦، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٥٩٠، ومغني اللبيب: ٨٦٠.

(٨) الكتاب: ٢ / ٤٥.

وعلَّة تأنيث الفعل أنَّ الضمير"الراجع ينبغي أن يكون على حسَب ما يرجع إليه، لئلَّا يُتوهَّم أنَّ الفعل مسنَد إلى شيء من سببه، فيُنتظَر ذلك الفاعل، فلذلك لزِم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهُّم، كما اُضطروا إلى علامة الفاعل إذا أُسنِدَ إلى ضمير تثنية أو جمع"[1].

ومِن شواهد تذكير الفعل قول الشاعر[2]:

فـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقالَـــها

والقياس: أبقلت إبقالها؛ لأنَّ الفعل مسنَد إلى ضمير يعود إلى الأرض وهي مؤنَّث، فحذف التاء ضرورةً.

وذهب ابن كيسان إلى جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسنَد إلى ضمير مؤنث مجازي التأنيث، فكما يجوز في الفعل المسنَد للاسم الظاهر المجازي التأنيث تذكيرُ الفعل وتأنيثُه، فإنه يجوز مع المضمَر، لأنه لا فرق بين المضمَر والمظهَر[3].

وذكر أنَّ البيت السابق لا ضرورة فيه، لأنَّ الشاعر كان يُمْكِنُه أن يقول: أبقلتِ ابقالها بنقل الكسرة ووصل همزة القطع، فلمَّا عدل عن ذلك مع تمكُّنه منه دلَّ على أنه مختار لا مضطَرٌّ[4].

وقد أُجيبَ عنه بأوجه، وهي:

---

(١) شرح المفصل: ٥ / ٩٤.

(٢) البيت من المتقارب، لعامر بن جُوين الطائي. وهو في: الكتاب: ٢ / ٤٦، ومعاني القرآن للفراء: ١ / ١٢٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢٦٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٦١، وشرح التسهيل: ٢ / ١١٢، وخزانة الأدب: ١ / ٤٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٩٧، ومغني اللبيب: ٨٦٠، والدر المصون: ٥ / ٣٤٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٨٦٠، والتصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٧.

أحدها: أنَّ إلقاء حركة الهمزة يَلزم منه حذف أصل أو كالأصل، وحذفُ التاء حذف زائد.

والثاني: أنَّ الإلقاء أقلُّ في الاستعمال مِن حذف التاء في مثل هذا.

والثالث: أنَّ هذا طريقٌ والإلقاء طريق؛ فلا يُتخيَّر على اللغوي أحدهما[1]

والرابع: أنه إنما يَثبت ما ذكره بعد ثبوت أنَّ هذا الشاعر ممَّن يخفِّف الهمز بالنقل وغيره، فإنَّ مِن العرب مَن لا يجيز في الهمز إلَّا التحقيق[2].

وقد وجَّه بعض النحويين البيت على أنه لمَّا كان الأرض في المعنى: المكان، فحمل على المعنى، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها[3].

ولعلَّ الصواب في هذه المسألة خصُّ تذكير الفعل المسنَد إلى ضمير مؤنث مجازي التأنيث بالشِّعر، وعدم جوازه في النثر؛ لعدم ورود شواهد نثريَّة تؤيِّده.

المسألة المتمِّمة للعشرين: عمل (أنْ) المخففَّة في غير ضمير شأن.

في قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا﴾[4]، نقل أبو حيان عن العكبَري أنَّ (أنْ) في الآية هي المخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير محذوف، تقديره: أنكم.[5].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٠٢– ١٠٣.

(٢) ينظر: التصريح على التوضيح: ١ / ٢٨٧.

(٣) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢٦٣ وغيره من المصادر المذكورة في هذه المسألة.

(٤) النساء: (١٤٠).

(٥) لم أجد هذا التقدير في التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٩٨–٣٩٩ ولا في كتبه الأخرى التي بين يدي. وقد نبَّه إلى ذلك السمين في الدر المصون: ٤ / ١٢١.

ثُمَّ تعقَّبه بقوله: "ليس بجيِّد، لأنها إذا خُفِّفت (أنْ) لم تعمل في ضمير إلا إذا كان ضمير أمر وشأن محذوف، وإعمالُها في غيره ضرورة، نحو قوله[1]:

فلو أنْكِ في يومِ الرخاءِ سَألْتِني طلاقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ[2].

وهذا خلاف ما ذهب إليه في كتابه (ارتشاف الضرَب)، فقد أجاز فيه أن تعمل (أنْ) المخفَّفة في غير ضمير شأن.

قال "ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن، كما زعم بعض أصحابنا، بل إذا أمكن تقديره بغيره قُدِّر"[3].

وهو ظاهر كلام سيبويه، فقد قدَّر اسم (أنْ) المخفَّفة في قول الله تعالى: ﴿ **وَنَادَيْنَاهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ** ﴾[4] ضميرًا للمخاطَب، قال: "كأنه قال جلَّ وعزَّ: ناديناه أنك قد صدَّقتَ الرؤيا يا إبراهيم"[5].

وإليه ذهب ابن مالك[6]، والمرادي[7].

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ تقدير غير ضمير الشأن ضرورة[8].

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٩٠، والأزهية: ٦٢، وأمالي ابن الشجري: ٣ / ١٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٠٥، والجنى الداني: ٢١٨، والتذييل والتكميل: ٥ / ١٦٠.

(٢) البحر المحيط: ٣ / ٣٨٩.

(٣) ٣ / ١٢٧٥.

(٤) الصافات: (١٠٥).

(٥) الكتاب: ٣ / ١٦٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٤١.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٢١٨.

(٨) ينظر: المقرب: ١ / ١١٠.

والذي أميل إليه عدم تقدير ضمير الشأن إذا أمكن غيره، لمخالفة ضمير الشأن القياسَ مِن خمسة أوجه[1]، فلا يَحْسُنُ تقديره ما دام عنه فُسحة.

المسألة الحادية والعشرون: استعمال الكاف اسمًا.

ذهب بعض النحويين[2] إلى أنَّ الكاف اسم بمعنى مِثْلٍ في بعض الآيات، ومنها:

- ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[3].
- ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾[4].
- ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[5].

ولم يُجز ذلك أبو حيان، فقد قال في الآية الأُولى: "وقال ابن عطيَّة: الخبر الكاف، وهي على هذا اسم، وهذا الذي اختاره ونبَّأ به غير مختار، وهو مذهب أبي الحسن، يجوز أن تكون الكاف اسمًا في فصيح الكلام، وتقدَّم أنا لا نُجيزه إلَّا في ضرورة الشِّعر"[6].

وهو في ذلك جارٍ على مذهب سيبويه في أنَّ الكاف حرف، ولا تكون اسمًا إلَّا ضرورةً، قال: ".... إلَّا أنَّ ناسًا مِن العرب إذا اُضطُرُّوا في الشِّعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ"[7]، ومِن شواهد ذلك:

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٦.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٢، ١٠٦، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٩، و المحرر الوجيز: ١ / ٩٩.

(٣) البقرة: (١٧).

(٤) البقرة: (١١٣).

(٥) غافر: (٣٥).

(٦) البحر المحيط: ١ / ٢٠٨–٢٠٩. وينظر كلامه في الآتين الأُخريين في: ١ / ٥٢٣، ٧ / ٤٤٥.

(٧) الكتاب: ١ / ٤٠٨.

قول الشاعر[1]:

فَـــصُيِّرُوا مِثْـــلَ كَعَـــصْفٍ مَـــأْكُولْ

فإضافته (مِثْلَ) إلى الكاف يدلُّ على أنه جعلها اسمًا[2].

وقول الشاعر[3]:

وصَـــــالياتٍ كَكَمَـــــا يُـــــؤثفَينْ

فالكاف الأُولى حرف جرٍّ والثانية اسم؛ لعدم جواز دخول حرف جرٍّ على حرف جرٍّ آخَر[4].

وقول الشاعر[5]:

يَـــضْحكْنَ عَـــنْ كَـــالبَرَدِ الـــمُنْهَمِرّ

أي: عن مِثْلِ البرَد.

وقد نُسب مذهب سيبويه إلى المحقّقين مِن النحويين[6]، ومنهم: المبرّد[7]، وابن السرَّاج[8]، والقزَّاز القيرواني[9]، وابن عصفور[10]، والمالَقي[11].

---

(١) من الرجز، وقد اُختلف في نسبته، فقيل: لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٨١، وقيل: لحميد الأرقط. ينظر: الكتاب: ١ / ٤٠٨، والمقتضب: ٤ / ١٤١، وكتاب الشعر: ١ / ٢٧٥، وضرائر الشعر: ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٨١٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٤٣٨.

(٣) من الرجز، وهو لخِطام المجاشعي. ينظر: الكتاب: ١ / ٣٢، ٤٠٨، والمقتضب: ٤ / ١٤٠، وحروف المعاني والصفات: ٧٩، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٨٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٨٨.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٩٦.

(٥) من الرجز، للعجَّاج. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٤٩، وشرح المفصل: ٨ / ٤٢، والجنى الداني: ٧٩، ومغني اللبيب: ٢٣٩، وخزانة الأدب: ١٠ / ١٦٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٨.

(٧) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٤٠، ٤ / ٣٥٠.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٤٣٨.

(٩) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٨٨.

(١٠) ينظر: شرح الجمل: ١ / ٤٨٧-٤٨٨، وضرائر الشعر: ٢٣٤.

(١١) ينظر: رصف المباني: ١٩٨.

واستدلُّوا بأدلة، ومنها:

١- أنه لم يَثبت أنَّ الكاف قد جاءت في نثرٍ موجودًا فيها أحكام الاسم[١]. قال السيوطي: "وذلك في الشِّعر كثير جدًّا، ولم يَرِد في النثر فاختصَّ به"[٢].

٢- أنَّ الكاف تقع مع مجرورها صلةً للاسم الموصول، نحو: "جاء الذي كزيد"، ولو كانت الكاف اسمًا لم يَجُزْ ذلك إلَّا على قبح أو ندور أو ضرورة ؛ لاستلزامه حذف صدر الصلة مِن غير طول[٣].

٣- أنَّ الكاف على حرف واحد، والاسم لا يكون كذلك إلَّا في شذوذ لا يُلتفت إليه[٤].

٤- أنَّ الكاف تُزاد في الكلام، ولو كانت اسمًا لَمَا زيدت؛ لأنَّ الأسماء لا تُزاد[٥].

وذهب كثير مِن النحويين[٦] إلى جواز مجيء الكاف اسمًا في السَّعة، ومنهم: ابن قتيبة[٧]، وأبو علي الفارسي[٨]، وابن جنّي[٩]، والزمخشري[١٠]، وابن مالك[١١]، ونُسب إلى الأخفش[١٢].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٤٨٧.

(٢) همع الهوامع: ٤ / ١٩٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٤٣٧، والمسائل البغداديات: ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٤٨٧، والجنى الداني: ٧٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٤٨٧، والجنى الداني: ٧٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٤٣٧.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٧٩، ومغني اللبيب: ٢٣٩.

(٧) ينظر: أدب الكاتب: ٥٠٤- ٥٠٥.

(٨) ينظر: المسائل البغداديات: ٣٩٦، والجنى الداني: ٧٩.

(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٨٢.

(١٠) ينظر: الكشاف: ١ / ١٨٣، ٢ / ٢٧٤، ٤ / ٢٧٩.

(١١) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١٧٠-١٧١، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٨١٢-٨١٣.

(١٢) ينظر: الجنى الداني: ٧٩، ومغني اللبيب: ٢٣٩.

ولعلَّ أقوى دليل استدلُّوا به هو أنَّ الكاف قد وقعت مواقع الاسم، وهذا شأن الأسماء المتصرفة يتقلب عليها وجوه الإسناد والإعراب[1].

ومِن ذلك: وقوعها مبتدأ في قول الشاعر[2]:

بِنَا كالجَوَى ممَّا يُخافُ وَقد نرَى شفاءَ القلوبِ الصادياتِ الحوائمِ

ووقوعها اسمًا لـ(كان) في قول الشاعر[3]:

لَو كَانَ في قَلْبي كَقَدْرِ قُلامةٍ فَضْلًا لِغَيرِكِ ما أتَتْكِ رسائلي

ووقوعها فاعلةً في قول الشاعر[4]:

وَإنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَليكَ كَفَاخِرٍ ضَعيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

ووقوعها مفعولًا به في قول الشاعر[5]:

لا يَبرمون إذا ما الأُفْقُ جلَّلَهُ بَرْدُ الشتاءِ من الإمحالِ كالأُدَمِ

والذي أميل إليه هو قصر مجيء الكاف اسمًا على الشِّعر؛ لأنه "لم يَثبت في كلام العرب، أعني نثرها: (جاءني كزيد)، تريد: مِثْلُ زيد؛ فلم تَثبت اسميَّتها"[6].

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٤ / ١٩٥.

(٢) البيت من الطويل، لجرير في ديوانه: ٦٣٤. وهو في: شرح التسهيل: ٣ / ١٧١، وهمع الهوامع: ٤ / ١٩٨.

(٣) البيت من الكامل، لجميل بثينة في ديوانه: ٥٤ برواية: لَو أنَّ في قَلبي كَقَدرِ قُلامَةٍ فَضلاً وَصَلتُكِ أو أتَتكِ رَسائِلي

ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١٧١، والجنى الداني: ٨٣ ، وهمع الهوامع: ٤ / ١٩٨، وخزانة الأدب: ٥ / ٢٢٢.

(٤) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: ٤٤. وهو في: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٤٨٨، وضرائر الشعر: ٢٣٤، وهمع الهوامع: وخزانة الأدب: ١٠ / ١٧٠.

(٥) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٠١. وهو في: همع الهوامع: ٤ / ١٩٨، وخزانة الأدب: ١٠ / ١٦٨.

(٦) البحر المحيط: ٧ / ٤٤٥.

ولا يصحُّ الاستدلال بالآيات الواردة في صدر المسألة ولا غيرها، نحو قول الله تعالى: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾[2]، وذلك لأنَّ حمل الكاف فيها على الاسميَّة محتمل، وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال.

المسألة الثانية والعشرون: دخول الكاف على الضمير.

في قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3]، جعل بعض النحويين[4] كلمة (مِثْل) في الآية زائدة لتقوية الكلام، لأنها بمعنى الكاف قبلها.

ويترتَّب على ذلك دخولُ الكاف على ضمير الغيبَة، ودخولُ الكاف على الضمائر لا يجوز إلَّا في الشِّعر[5].

وهو مذهب سيبويه، قال: "....إلَّا أنَّ الشُّعراء إذا اُضْطُروا أضمروا في الكاف فيُجْرُونها على القياس"[6]، وتابعه ابنُ السرَّاج[7]، والسيرافي[8]، والقزَّاز القيرواني[9]، وابنُ يعيش[10]،وابن مالك في بعض كتبه[11]،والرضي[12].

---

(١) البقرة: (٧٤).
(٢) الأنفال: (٥).
(٣) الشورى: (٤٢).
(٤) ينظر: جامع البيان: ٢٠ / ٤٧٦،و حروف المعاني والصفات: ١٩، والمحرر الوجيز: ١ / ٢١٥، والدر المصون: ٧ / ٥٩، ٩ / ٥٤٣.
(٥) ينظر: الجنى الداني: ٨٩، والدر المصون: ٩ / ٥٤٣.
(٦) الكتاب: ٢ / ٣٤٨.
(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٢٣.
(٨) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢٠٤.
(٩) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٢٧.
(١٠) ينظر: شرح المفصل: ٨ / ١٦.
(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٧٩١-٧٩٢.
(١٢) ينظر: شرح الكافية: ق٢-ج٢ / ١٢٢٤.

ومِن شواهد ذلك قول الشاعر[1]:

وأُمٌّ أوْعـــــالٍ كَهَـــــا أو أقْرَبَـــــا

وقول الشاعر[2]:

كَـــــهُ ولا كَهُـــــنَّ إلَّـــــا حَـــــاظِلا

وقول الشاعر[3]:

فَـــإنْ يَـــكُ مِـــنْ جِـــنٍّ لأبْـــرَحُ طارِقـــا وإنْ يَـــكُ إنـــساً ماكهـــا الإنـــسُ تفعـــلُ

وقد جاء في النثر قليلًا، ومنه ما حُكي عن الحسن البصري: "أنا كَكَ وأنتَ كِي"[4]، وقول بعض العرب: "ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا"[5]، وقولهم: "هو في الغداة كأنا"[6].

وقد حُكم عليه بالشذوذ في الاستعمال[7].

ونُسب إلى المبرِّد جوازُ دخول الكاف على الضمائر[8]، وهو ظاهر كلامه في (المقتضَب)[9].

---

(١) من الرجز، للعجَّاج في ملحَق ديوانه: ٢ / ٢٦٩. وهو في: الكتاب: ٢ / ٣٤٨ . والأصول في النحو: ٢ / ١٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢ / ١٠٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ٢٠٥، وشرح المفصل: ٨ / ١٦.

(٢) من الرجز، لرؤبة في ديوانه: ١٢٨، ونُسب إلى العجَّاج في الكتاب: ٢ / ٣٤٨. وينظر البيت في: الأصول في النحو: ٢ / ١٢٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٢٧، وشرح التسهيل: ٣ / ١٦٩.

(٣) البيت من الطويل، للشنفرى في ديوانه: ٧١. وهو في: شرح التسهيل: ٢ / ١٦٩، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٧٤٧، وهمع الهوامع: ٤ / ١٩٥، وخزانة الأدب: ١١ / ٣٤٤.

(٤) ضرائر الشعر: ٢٤٠، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٧٤٥، وهمع الهوامع: ٤ / ١٩٦.

(٥) شرح التسهيل: ٣ / ١٦٩، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٦٤٧، ومغني اللبيب: ٢٠٣.

(٦) ضرائر الشعر: ٢٣٩، وشرح التسهيل: ٢ / ٢٦٠، وخزانة الأدب: ١٠ / ١٩٦.

(٧) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٤٠.

(٨) ينظر: شرح لكافية للرضي: ق٢-ج٢ / ١٢٢٤.

(٩) ينظر: ١ / ٢٥٥.

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ الكاف يجوز أن تَجُرَّ الضمير المنفصل في سَعة الكلام؛ لجريانه مَجرى الظاهر[1].

وجعل ابن مالك في (التسهيل) دخول الكاف على ضمير الغائب المجرور قليلًا[2].

قال أبو حيان: "ومعنى كلامه يُفهِم جوازَه على قِلَّته، واختصاصَه بالغائب المجرور"[3].

والذي أميل إليه أنه لا يلزم مِن زيادة (مِثْل) في الآية دخولُ الكاف على الضمير؛ لأنه لا يعني كون الكلمة زائدةً أنَّ دخولها كسقوطها؛ فقد نصَّ النحويون على أنها تأتي لغرض معنوي وهو التوكيد ، وأغراض لفظية عديدة[4].

قال الطبري في زيادة (مِثْل): "....وأدخل المِثْلَ في الكلام توكيدًا للكلام إذا اختلف اللفظ به وبالكاف، وهما بمعنىً واحد"[5].

المسألة الثالثة والعشرون: دخول (حتى) الجارَّة على الضمير.

في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾[6]، يجوز أن تكون (حتى) للغاية وأن تكون للتعليل، وهي مِن حيث المعنى يجوز تعليقها بـ (استجارك)، أو (فأجره).

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٣٩، وظاهر كلامه في المقرب: ١ / ١٩٤ أنه لا يجوز مطلقًا.

(٢) ينظر: التسهيل: ١٤٧، وشرح التسهيل: ٣ / ١٦٩.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٤ / ١٩٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ق٢-ج٢ / ١٣٧١-١٣٧٢.

(٥) جامع البيان: ٢٠ / ٤٧٦.

(٦) التوبة: (٦).

وقد أورد السمين هنا سؤالًا، وهو هل يجوز أن تُحمَل الآية على التنازع؟ وقد أجاب عن ذلك بأنه "لا يجوز عند الجمهور لأمر لفظي مِن جهة الصناعة لا معنوي، فإنَّا لو جعلناه مِن التنازع، وأعملنا الأول مثلًا لاحتاج الثاني إليه مضمَرًا ... وحينئذٍ يلزم أنَّ (حتى) تجرُّ المضمَر، و (حتى) لا تجرُّه إلَّا في ضرورة شعر"[1].

وذهب المبرّد[2]، والكوفيون[3] إلى جواز دخول (حتى) على الضمير، فيُقال: حتاه وحتاك وحتاي.

وقد استدلُّوا لذلك ببعض الشواهد، ومنها:

قول الشاعر[4]:

فـــــلا واللهِ لا يُلْفَـــــى أنـــــاسٌ ... فتًـــى حتَّـــاك يـــابن أبـــي يزيـــدِ

وقول الشاعر[5]:

وأكْفِيـهِ مـا يَخْـشى وأُعْطِيـهِ سُـؤْلَهُ ... وأُلْحِقُـــهُ بـــالقَومِ حَتَّـــاهُ لاحِـــقُ

---

(١) الدر المصون: ٦ / ١٣. وينظر: البحر المحيط: ٥ / ١٣.

(٢) هذه الرأي نسبته إليه بعض المصادر ولم أجده في كتبه. ينظر: شرح المفصل: ٨ / ١٦، وشرح الكافية للرضي: ق٢-ج١ / ٤٧٣، والتذييل والتكميل: ٢ / ٢٣٥، ومغني اللبيب: ١٦٦.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٣ ، ومغني اللبيب: ١٦٦، وموارد البصائر: ٣٥٦. وينظر: التذييل والتكميل: ٢ / ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) البيت من الوافر، ولم أقف على مصدر نسبه إلى قائله. ينظر: المقرب: ١ / ١٩٤، وضرائر الشعر: ٢٤٠، وشرح الكافية للرضي: ق٢-ج٢ / ١١٥٨، والتذييل والتكميل: ٢ / ٢٣٥، والجنى الداني: ٥٤٤، وخزانة الأدب: ٩ / ٤٧٤.

(٥) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية للرضي: ق٢-ج٢ / ١١٥٧، وخزانة الأدب: ٩ / ٤٧٢.

وذهب جمهور البصريين[1]، والنحويين[2] إلى عدم جواز دخول (حتى) على الضمير، وحملوا ما استشهد به المجيزون على الضرورة[3] أو الشذوذ[4].

وقد اُختلف في علَّة عدم الجواز، فقيل: هي أنَّ مجرور (حتى) لا يكون إلَّا بعضًا ممَّا قبلها أو كبعض منه؛ فلم يمكن عود ضمير البعض على الكُلِّ، وقيل: العلَّة خشية التباسها بالعاطفة، وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياءً كما في (إلى) وهي فرع عنها[5].

وما قاله الجمهور هو الصحيح؛ لعدم توافُر شواهد نثريَّة تشهد بدخول (حتى) على الضمير.

المسألة الرابعة والعشرون: إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطَب أو المتكلِّم.

في قول الله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[6]، اختلف النحويون في إعراب (الذين)، فذهب الأخفش[7]، والطبري[8] إلى أنه بدل مِن الكاف في (ليجمعنكم)، "وذلك أنَّ الذين خسروا أنفسهم هم الذين خُوطبوا بقوله: (ليجمعنكم)"[9].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٣، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٣١، والأصول في النحو: ١ / ٤٢٦، ٢ / ٢١٨، ٣ / ١٧٧، والمخصَّص: ٤ / ٢٣٥، وضرائر الشعر: ٢٤٠، والمقرب: ١ / ١٩٤، وشرح المفصل: ٨ / ١٦–١٧، وشرح التسهيل: ١ / ١٥٢، ١٦٨، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٧٩١، ورصف المباني: ١٨٥، ومغني اللبيب: ١٦٦–١٦٧.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٤٠، وشرح المفصل: ٨ / ١٦–١٧، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٧، ومغني اللبيب: ١٦٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ق٢–ج٢ / ١١٥٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٦٧.

(٦) الأنعام: (١٢).

(٧) معاني القرآن: ١ / ٢٩٣.

(٨) ينظر: جامع البيان: ٩ / ١٧٣.

(٩) جامع البيان: ٩ / ١٧٣.

وقد استبعده محمود الكَرماني؛ "لأنه لا يجوز البدل مِن ضمير المخاطَب ولا مِن ضمير المتكلِّم إلَّا في ضرورة الشِّعر"[1].

قلتُ: لم أقف على أحد غيره خصَّ إبدال الاسم الظاهر مِن ضمير الحاضر بالضرورة.

ولا خلاف بين النحويين على جواز بدل بعض مِن كُلٍّ، وبدل الاشتمال مِن ضمير الحاضر[2]، كقول الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾[3]، حيث أُبدل (لمن كان) مِن ضمير المخاطَبين (لكم)[4]، وكقول بعض العرب: "مُطرنا سهلُنا وجبلُنا"[5].

وإنما خلاف النحويين في إبدال كُلٍّ مِن كُلٍّ مِن ضمير الحاضر، فقد ذهب جمهور البصريين[6]، بل جمهور النحويين[7] إلى عدم جوازه مطلَقًا.

---

(١) غرائب التفسير: ١ / ٣٥٤.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٨٦، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ٢١-٢٢، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٩٣، وشرح المفصل: ٣ / ٧٠، وشواهد التوضيح: ٢٠٤، وشرح الكافية للرضي: ق١-ج٢/ ١٠٨٦.

(٣) الأحزاب: (٢١).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢ / ٩٣، والدر المصون: ٩ / ١٠٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ١ / ١٥٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٢١٦، وتوضيح المقاصد: ٢ / ١٠٤٥.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ٧٠، والبحر المحيط: ٣ / ١٥٠. وينظر: الكتاب: ٢ / ٧٦، والمقتضب: ٣ / ٢٧٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٢٣٠، وشرح أبيات سيبويه: ١ / ٨٦، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ٢١-٢٢، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٣١١، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٩٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤١٢، وشرح المفصل: ٣ / ٧٠، وشرح الجمل: ١ / ٢٩٤-٢٩٥، والمقرب: ١ / ٢٤٥-٢٤٦، وشرح الكافية للرضي: ق١-ج٢/ ١٠٨٧، واللمحة في شرح الملحة: ١ / ٧٢٠، وتوضيح المقاصد: ٢ / ١٠٤٥.

وحُجَّتهم في ذلك أنَّ الغرض مِن البدل هو إيضاح المبدَل منه وبيانه، وضميرُ الحاضر في غاية الوضوح؛ فلا يحتاج إلى بدل يوضِّحه ويبيِّنه[1].

وذهب الكوفيون[2]، وعلى رأسهم الفرَّاء[3] إلى جواز إبدال الاسم الظاهر مِن ضمير الحاضر مطلَقًا، وشُهر هذا القول عن الأخفش[4] مِن البصريين، وبه قال الزجَّاج[5]، وأبو علي الفارسي[6].

ولهذا القول ما يؤيِّده مِن السماع، والقياس.

أمَّا السماع، فمنه:

– قراءة ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾[7] برفع كلمة (ذريَّةٌ)[8]، وهي بدل مِن ضمير المخاطَبين في (تتخذوا)[9].

– وقول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾[10].

---

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٨٦، وشرح الجمل: ١ / ٢٩٥. وشرح المفصل: ٣ / ٧٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٨٤، وائتلاف النصرة: ٥٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٣٦٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢٩٣، وشرح المفصل: ٣ / ٧٠، وشرح التسهيل: ٣ / ٣٣٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٢٦، ٤ / ٢٥٥.

(٦) ينظر: الحجة: ٥ / ٨٥.

(٧) الإسراء: (٢).

(٨) لم أقف على مصدر أسند هذه القراءة إلى أهلها. ينظر: معجم القراءات القرآنية: ٥ / ٧–٨.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٢٦، والحجة للفارسي: ٥ / ٨٥.

(١٠) سبأ: (٣٧).

قال الزجَّاج: "موضع (مَن) نَصْبٌ بالاستثناء على البدل مِن الكاف والميم على معنى: ما يقرِّب إلَّا مَن آمن وعمل صالحًا، أي: ما تقرِّب الأموال إلَّا مَن آمن وعمل بها في طاعة اللَّه"[1].

– وحديث "أتينا النبي صلى الله عليه وسلم نفرٌ مِن الأشعريين"[2].

– وقول الشاعر[3]:

أنا سَيفُ العَشِيرَةِ فاعرِفُونِي ... حُمَيدًا قد تَذرَّيتُ السِّنَاما

فـ(حُميدًا) بدل مِن ياء المتكلِّم في (فاعرفوني).

وقول الشاعر[4]:

فلأحْسَنَنْ كَمِشْقَصًا ... أوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَهْ

حيث جُعل (أوسًا) بدلًا مِن كاف الخطاب.

وقول الشاعر[5]:

بِكُم قُرَيشٍ كُفِينا كُلَّ مُعضِلَةٍ ... وأمَّ نَهْجَ الهُدى مَن كان ضِلِّيلا

حيث أبدل (قريش) مِن الكاف.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٢٥٥. وينظر: الدر المصون: ٩ / ١٩٣.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٠٤، وشرح التسهيل: ٣ / ٣٣٤. والحديث في: صحيح البخاري: ٥ / ١٧٣.

(٣) البيت من الوافر، لحُميد بن ثور في ديوانه: ١٣٣. وهو في: الحجة للفارسي: ٢ / ٣٦٥، و المنصف: ١ / ١٠، وشرح المفصل: ٣ / ٧٠، وشرح الجمل: ١ / ٢٩٦، وخزانة الأدب: ٥ / ٢٤٢. وقد جاء في أكثر المصادر برفع (حميدٌ)، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٤) البيت من مجزوء الوافر، لأسماء بن خارجة. وهو في: أدب الكاتب: ٧١، والخصائص: ٢ / ٧٢، والمخصَّص: ٢ / ٢٨٤، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٨٥. وأويس في البيت هو الذئب.

(٥) البيت من البسيط، لعدي بن زيد. ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣٣٥، والبحر المحيط: ٣ / ١٥١، والدر المصون: ٣ / ٥٤٠، وتوضيح المقاصد: ٢ / ١٠٤٦.

وأمَّا القياس، فلأنه قد جاز أن يُبدَل الاسم الظاهر مِن ضمير الغائب بلا خلاف، على الرُّغم مِن أنه كضمير الحاضر لا يدخله لَبس، ولذا لا يجوز نعته، فإذا ثبت جواز الإبدال منه لم يُنكَر الإبدال مِن ضمير الحاضر، ولو كان القصد بالبدل إزالة اللَّبس لامتنع البدل مِن ضمير الغَيبة كما امتنع نعته[1].

وقد اعترض ابن عصفور هذا الدليل بأنَّ نعت ضمير الغَيبة لم يمتنع مِن جهة عدم دخول اللَّبس عليه، بل امتنع مِن جهة أنه ناب مَناب ما لا يُنعت وهو الظاهر المعاد، نحو قولك: "لقيتُ رجلًا فضربتُه"، فالهاء نائبة مَناب قولك: "فضربتُ الرجل"، ولو قيل: "فضربتُ الرجل العاقل" لم يَجُز، فكذلك لا يُنعت ما ناب مَنابه[2].

وذهب ابن مالك[3] إلى جواز الإبدال إذا أفاد الإحاطة، كقول الله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[4] وإذا لم يفد معنى الإحاطة جاز على قِلَّة ولم يمتنع.

ولعلَّ قوله هو الصحيح؛ لتنزُّل البدل المفيد للإحاطة منزلة التوكيد بـ(كُلّ)[5].

وما استدلَّ به المجيزون مطلَقًا مِن شواهد ليس متعيِّن الدلالة؛ لإمكان حمل أكثر تلك الشواهد على توجيهات أخرى غير البدل، فالقراءة مثلًا يمكن حمل (ذريةٌ) فيها على الخبر لمبتدأ محذوف، أي: هم ذريةٌ[6]، وكذلك الحديث يمكن إعراب (نفرٌ) فيه خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: نحن نفرٌ.

---

(١) ينظر: شرح الجمل: ١ / ٢٩٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣٣٤، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٨٤، وشواهد التوضيح: ٢٠٤.

(٤) ينظر: المائدة: (١١٤).

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣٣٤.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨١٢.

و(مَن آمن) في الآية تحتمل أن تكون منصوبة على الاستثناء المنقطع[1].

ونُصب (حُميدًا) في البيت الأول على الاختصاص، و(أوسًا) في البيت الثاني "مصدر وهو العِوَض فعمل فيه الفعل المضمَر، كأنه قال: أَوُوسُك أَوْسًا، وحَسُن الإضمار لدلالة ما تقدَّم"[2]، أو هو منصوب على الذمّ[3]

وردَّ السمين البيت الثالث بأنَّ روايته ليست بجرٍّ (قريش)، ولكنْ برفعها على النداء والتنوينُ ضرورة[4].

قلتُ: لا يصحُّ اعتراض رواية برواية أخرى إذا وُثِقَ مِنها، وروايةُ الجرِّ قد نقلها ابن مالك وهو ثقة، وهذا البيت في ظنِّي أقوى الشواهد لدى المجيزين، ولكنَّ التمسُّك به لإجازة الإبدال مطلَقًا لا يكفي.

وخُلاصة الكلام في هذه المسألة أنَّ إبدال الاسم الظاهر مِن ضمير الحاضر بدل كُلِّ مِن كُلٍّ جائز إذا دلَّ على إحاطة، وما ورد غير ذلك فهو شاذٌّ.

ولا أميل إلى حمل شواهد الشِّعر السابقة، وغيرها على الضرورة كما ذهب محمود الكَرماني؛ لإمكان تخريجها على غيرها، وقد قال سيبويه: "لا يُحمَل على الاضطرار، والشاذِّ إذا كان له وجه جيِّد"[5].

* * *

(١) ينظر: الدر المصون: ٩ / ١٩٣.

(٢) المخصَّص: ٢ / ٢٨٤.

(٣) ينظر: ألفية ابن معطٍ: ٢ / ٨٠٧.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤ / ٥٠٧.

(٥) الكتاب: ٢ / ١٦٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي هداني لاختيار هذا الموضوع، وأعانني على إنجازه، ويسَّر لي إتمامه.

مِن أهمِّ النتائج التي خلَص إليها هذا البحث:

١- الضرورة الشَّعرية مقترنة بالمستويات اللغوية الضعيفة، كالشاذِّ والضعيف وغير ذلك.

٢- اتفق النحويون على أنه "ليس في القرآن ضرورة"، ولكنَّهم في التطبيق الإعرابي حملوا كثيرًا مِن الآيات على أنواع مختلفة مِن ضرائر الشِّعر.

ولعلَّ مرجع ذلك في معظمه إلى اختلاف النحويين بينهم في كثير مِن مسائل الضرائر، فما يُجيزه أحدهم في النثر، قد يخصُّه آخَر بالشِّعر.

٣- مِن خلال دراستي لبعض مسائل الضرائر في المبحث الثاني، تبين لي ما يلي:

– أنَّ أكثر وجوه الضرائر التي حُمل عليها القرآن وقراءاته تجري في باب الحذف.

– بعض ما أُطلق عليه ضرورةً هو لغة أثبتها بعض أئمة النحو واللغة الثقات.

– وقفتُ على بعض الضرائر التي لم تُشر إليها كتب الضرائر التي رجعتُ إليها، ومنها: إبدال الاسم الظاهر مِن ضمير الحاضر، وتقديم الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة.

– أنَّ أبا حيان أكثر مَن تعقَّب بعض النحويين في حملهم للقرآن وقراءاته على وجوه الضرائر.

٤- قد يمنع النحوي في موضع حمل آية على وجه إعرابي، لأنه لا يجوز إلَّا في الضرورة، ثُمَّ يحمل عليه آية أخرى في موضع آخَر، ويكثُر هذا في توجيه القراءات الشاذَّة.

٥- قد يحكم النحوي على وجه إعرابي بأنه لغة اُضطرَّ إليها الشاعر، وهذا قد يبدو متعارضًا؛ لأنَّ كونه لغة يعني جواز استعماله في السَّعة.

٦- وقد أُجيب عن ذلك بأجوبة، ولعلَّ أحسنها هو أنَّ استعمال الشاعر ما ليس مِن لغته يُعدُّ ضرورةً؛ لأنَّ العربي يُستبعد أن يتكلَّم بغير لغته.

٧- لا يعني حُكم بعض النحويين على وجه بالضرورة أنه لا يُقِرُّ بوجود نظائر لها في النثر؛ فقد يحكم على وجه بأنه مِن الشاذِّ أو النادر في النثر، ومِن الضرورة في الشِّعر[1].

٨- مِن آثار حمل القرآن على ضرورة الشِّعر: البحثُ عن وجوه إعرابية أخرى سالمة مِن إشكال الضرورة، ومنها أيضًا الاعتراض على بعض القراءات بالطعن.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

* * *

(١) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: ١٣٧.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز المعاني في القراءات العشر: أبو شامة المقدسي، تحقيق: إبراهيم عطوة، مكتبة مصطفى البابي، مصر، دط، دت.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد الدمياطي الشهير بالبنَّاء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- الاختيارين: الأخفش الأصغر، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- الأُزهِيَّة في علم الحروف: علي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- أصول النحو عند ابن مالك: الدكتور خالد سعيد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- الأضداد: أبو بكر الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٥هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبَري، تحقيق: محمد السَّيِّد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحَّاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجَّاج، دراسة وتحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- إعراب ثلاثين سورة: ابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: أبو النصر الفارقي، تحقيق: الدكتور سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف الزَّبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبوعلي الحسن القيسي، تحقيق: الدكتور محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

- البحر المحيط: أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، عالم الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر المعروف بالزَّركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٩١ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجَّاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق: الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري ، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دط ، ١٤٠٠هـ.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، تحقيق: السَّيِّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- التبصرة: مكِّي بن أبي طالب، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية: الهند، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبَري، تحقيق: محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- التحرير والتنوير: الشيخ ابن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- تخليص الشواهد وتسهيل الفوائد: ابن هشام، تحقيق: عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ج (١): ١٤١٨هـ، (ج٤) ١٤٢١هـ (ج ٥) ١٤٢٢هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٨٧هـ.

- التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جُزَي الكلبي، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- التفسير البسيط: الواحدي، تحقيق: مجموعة مِن الباحثين، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
- تفسير البيضاوي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- التمام في تفسير أشعار هذيل: ابن جنّي، تحقيق: أحمد القيسي وأحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ.
- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٣٩٦هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد الحسن المُرادي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

- جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد القرطبي، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد الحسن المُرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- حاشية محمد الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الفكر، بيروت ، دط ، دت.
- حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- حُجَّة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، دت.
- الحُجَّة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- الحُجَّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٣، ١٤١٣هـ.
- حروف المعاني والصفات: أبو إسحاق الزجَّاجي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ.

- الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي ، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي ، من دون بيانات.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ.
- الخصائص: ابن جنّي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، ١٣٧١هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ.
- دراسات في أسلوب القرآن الكريم: الدكتور محمد عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط١، دط، دت.
- دراسة بلاغية في السجْع والفاصلة القرآنية: الدكتور عبد الجواد طبق، دار الأرقم، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- دفاع عن كتاب الله القرآن والضرورة الشعرية: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى (ع: ٢٠، صفر ١٤٢١هـ).
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي للدكتور إحسان عباس، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م.
- ديوان الأخطل، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ديوان الأقيشر الأسدي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط١، دت.
- ديوان جرير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، دت.

- ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٢هـ.
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.
- ديوان الحطيئة، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ديوان حميد بن ثور، تحقيق: الدكتور عبد العزيز الراجكوتي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ.
- ديوان الراعي النُميري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- ديوان رؤبة بن العجَّاج، اعتني بتصحيحه وليم بن الورد، مكتبة قتيبة، الكويت، دخ، دط.
- ديوان الشنفرى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- ديوان طرَفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت، ط١، دت.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، دط، ١٣٧٨هـ.
- ديوان العجَّاج، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، دار أطلس، دمشق، دط، دت.
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق: محمد المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، العراق، ط١، ١٣٨٥.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ.
- ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- ديوان المتلمس الضُبعي، تحقيق: كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، دط، ١٣٩٠هـ.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، دت.
- رسالة الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعرّي، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد المالَقي ، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دط ، دت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- زاد المسير على التفسير: ابن الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- السبعة في القرآن: أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب: ابن جنّي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الشاهد وأصول النحو: الدكتور خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٣٩٤م.
- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحَّاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٣٩٤هـ.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيِّد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠.
- شرح الجمل: ابن عصفور، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، حقَّق القسم الأول الدكتور حسن بن محمد الحفظي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، حقَّق القسم الثاني الدكتور يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

- شرح ألفية ابن معطٍ: عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: الدكتور علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
- شرح القصائد العشر: أبو زكريا يحيى التبريزي، المطبعة الأميرية، القاهرة، دط، ١٣٥٢هـ.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، دت.
- شرح الكتاب (السِّفر الأول): أبو الفضل قاسم بن علي الصفَّار، تحقيق: الدكتور معيض العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح الكتاب: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.
- شرح المفصَّل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- شرح ديوان كعب بن زهير رضي الله عنه، صنعه: أبو سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- شرح شعر زهير بن أبي سُلمى: أبو العباس ثعلب، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- شرح شواهد المغني: السيوطي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، دت، دط.
- شرح قطر الندى وبَلُّ الصدى: ابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ.
- شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معر بن المثنى، تحقيق: محمد إبراهيم حور ووليد محمود، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٨م.
- شعر زيد الخيل الطائي، جمعه: الدكتور أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الشِّعر والشُّعراء: ابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، دت.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- شواهد الشِّعر في كتاب سيبويه: الدكتور خالد الجمعة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط٣، ١٤٢٥هـ.
- الصاحبي: ابن فارس ، تحقيق: السَّيِّد أحمد صقر ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، دط ، دت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.
- الصناعتين: أبو هلال العسكري، تحقيق: على أحمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، ١٤٠٦هـ.
- ضرائر الشِّعر: ابن عصفور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمد الألوسي، المكتبة العربية، بغداد، المكتبة السلفية، ١٣٤١هـ.
- الضرورة الشِّعرية في النحو العربي: الدكتور محمد حماسة، مكتبة دار العلوم، القاهرة، دط، دت.
- عقود الزبرجد على مسنَد الإمام أحمد: العكبَري، تحقيق: الدكتور سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، دط، ١٤١٤هـ.
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، دت.
- العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود الكرماني، تحقيق: شمران العجلي، دار القبلة: جدة، مؤسسة علوم القرآن: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن القمّي النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد: المُنتجَب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتَيّخ، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- في أصول إعراب القرآن: الدكتور هاني الفرناوني، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٦م.
- قواعد الترجيح عند المفسِّرين (دراسة نظرية تطبيقية): الدكتور حسين الحربي، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد المبرِّد، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ .
- كتاب الشِّعر: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الكتاب المختار في معاني قراءات الأمصار: أبو بكر أحمد بن إدريس، تحقيق: الدكتور عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، أبو الحسن علي الباقولي، تحقيق: عبد القادر السعدي، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكّي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ.

- الكشف والبيان في تفسير القرآن: أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق: ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- كنز الكُتَّاب ومنتخَب الآداب: أبو إسحاق إبراهيم الفهري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٤م.
- اللامات: أبو القاسم الزجَّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.
- لباب التأويل في معاني التنزيل: أبو الحسن علي بن محمد المعروف بالخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دارا الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبَري، تحقيق: الدكتور غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٦هـ.
- لغة الشِّعر دراسة في الضرورة الشِّعرية: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- اللغة الشِّعرية عند النحاة: الدكتور محمد عبده فلفل، دار جرير، عمَّان، ط١، ١٤٢٨هـ.
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: الدكتور إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- اللمع في العربية: ابن جنِّي ،تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط٢، ١٤٢١هـ.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزَّاز القيرواني، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلَّام والدكتور محمد مصطفى هدارة، المعارف، الإسكندرية، دط، دت.
- ما يحتمل الشِّعر من الضرورة: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور عوض القوزي، ط١، ١٤٠٩هـ.
- المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، دط، دت.
- مجاز القرآن: أبو عُبيدة، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤٠١هـ.

- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد الميداني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنّي، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر ،ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- المحكَم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- مختصَر في شواذ القرآن مِن كتاب البديع: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت.
- المخصَّص: ابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن محمد النسفي، دارالنفائس، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- المذكر والمؤنث: أبو العبَّاس المبرِّد، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.
- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: الدكتور محمد السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبوعلي الفارسي ، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد.

- مشكل إعراب القرآن: مكِّي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ.
- معاني القراءات: أبو منصور محمد الأزهري، تحقيق: الدكتور عيد درويش، وعوض القوزي، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى قرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- معاني القرآن: الفرَّاء، حقَّق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، وحقَّق الجزء الثاني: محمد النجار، وحقَّق الجزء الثالث: عبد الفتاح شلبي، دار السرور، دط، ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجَّاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- معجم القراءات القرآنية: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، دط، ١٤٠٥هـ.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: أبو العلاء محمد الكرماني، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المفضليَّات: أبو المفضَّل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، دت.
- مفهوم الضرورة الشِّعرية عند أهمِّ علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: الدكتور سامي عوض، بحث منشور في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، ع: ٦، ١٣٩٠هـ.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- المقتضَب: أبو العباس محمد المبرِّد، تحقيق: الدكتور محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- المقرَّب: ابن عصفور، تحقيق: الدكتور أحمد الجواري، والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ.
- الملخَّص في ضبط قوانين العربية: ابن أبي الربيع، تحقيق: الدكتور علي سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الممتع في صنعة الشِّعر: عبد الكريم القيرواني، تحقيق: محمد زغلول سلَّام، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، دت.
- المنصف: ابن جنِّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٣٧٣هـ.
- منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدَثين عليه: الدكتور سليمان يوسف خاطر، دار ابن الجوزي، من دون بيانات.
- موارد البصائر لفرائد الضرائر: محمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، تحقيق: الدكتور حازم سعيد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب: السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- الناسخ والمنسوخ: أبو عبيد القاسم بن سلَّام، تحقيق: محمد المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، دت.

- نتائج الفكر: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: الدكتو محمد البنا، مكتبة الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.
- النحويون والقرآن: الدكتور خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق: علي الضبَّاع، المكتبة التجارية، مصر، دط، دت.
- النكت في القرآن: أبو الحسن المجاشعي، دراسة وتحقيق: عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.
- النكت والعيون: أبو الحسن الماوَردي، تحقيق: السَّيِّد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط١، دت.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر عطا، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل مِن فنون علومه: مكِّي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مَكْرَم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، ١٣٩٧هـ.

* * *

▪ Tha‘lab, A. (1417). SharH she‘r Zuhair Bin Abi Salma. F. Qebaawah (Ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

* * *

- KhaaTer, S. (n.d). Manahaj Sibawayh fi al-istish-haad be al-Qura'an al-Kareem wa tawjeeh qira'atuh wa ma'akhidh ba'DH al-muHadetheen alayh. Daar Ibn Al-Jouzi.
- Mujaahed, A. (1400). Al-Sab'ah fi al-Qura'an (2nd ed.). Sh. DHaif (Ed.). Egypt: Daar Al-Ma'aref.
- OuDHaymah, M. (n.d). Deraasaat fi osloub al-Qura'an al-Kareem. Cairo: Daar Al-Hadeeth.
- SaHiH Al-Bukhaari. (1422). Daar Touq Al-Najah.
- SaHiH Muslim. (1412). M. Abdulbaqi (Ed.). Cairo: Daar EHya'a Al-Kutub Al-Arabia – Issa Al-Baabi Al-Halabi and his Partners.
- Sallam, A. (n.d). Al-Nasekh wa al-mansoukh. M. Al-Mudaifer. Riyadh: Maktabat Al-Rushd.
- Sh'er Zaid Al-Khayl Al-Ta'i. (1408). A. Al-Barzah (Ed.). Daar Al-Ma'moun li Al-Turaath.
- Sha'baan, Kh. (1427). OSoul al-naHw ind Ibn Maalek. Cairo: Maktabat Al-Aadaab.
- SharH Al-RaDHi li kafeyat Ibn Al-Haajeb. (1414). H. Al-Hifzhi (Ed.). Riyadh: Imam MoHammed Bin Saud Islamic University printings.
- SharH Al-RaDHi li kafiat Ibn Al-Haajeb. (1414). B. MaSri (Ed.). Riyadh: Imam MoHammed Bin Saud Islamic University printings.
- Sibawayh. (1408). Al-Kitaab (3rd ed.). A. Haroun (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khaaniji.
- Tabaq, A. (1413). Deraasah balagheyyah fi al-saja' wa al-faaSelah al-Qura'aneyyah. Cairo: Daar Al-Arqam.
- Tafseer Al-BayDHaawi. (n.d). Beirut: Daar Al-Fikr.
- Tafseer Al-QurTubi: Al-Jame' li aHkaam al-Qura'an. (n.d). (n.p).

- Ibn Khalawayh. (1413). E‘raab al-qira’at al-sab‘ wa ilaluha. A. Al-Othaymeen (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Ibn Khalawayh. (n.d). E‘raab thalaatheen sourah. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Ibn Khalawayh. (n.d). MukhtaSar fi shawadh al-Qur'an min kitaab al- badee‘. Cairo: Maktabat Al-Mutanabi.
- Ibn Maalik. (1403). Shawaahid al-tawDHeeH wa al-taSHiH li mushkilaat al-jaame‘ al-SaHiH (3rd ed.). M. AbdulBaaqI (Ed.). Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Ibn Maalik. (1410). SharH al-tas-heel. A. Al-Sayed & M. Al-Makhtoon (Eds.). Egypt: Daar Hajr.
- Ibn Maalik. (n.d). SharH al-kaafeyyah al-shaafeyah. A. Hareedi (Ed.). Makkah:Umm Al-Qura University.
- Ibn Malik. (1387). Tas-heel al-fawa’ed wa takmeel al-maqaaSed. M. Barakat (Ed.). Daar Al-Kitaab Al-Araby.
- Ibn Qutaybah. (1393). Ta’weel mushkel al-Qura’an (2nd ed.). A. Saqr (Ed.). Cairo: Daar Al-Turaath.
- Ibn Qutaybah. (1411). Tafseer ghareeb al-Qura’an. Beirut: Maktabat Al-Hilaal.
- Ibn Qutaybah. (n.d). Al-She‘r wa al-shu‘ra’ (2nd ed.). A. Shaaker (Ed.). Cairo: Daar AlMa‘aref.
- Ibn Saydah. (1417). Al-MukhaSSaS. Beirut: Daar EHya’a Al-Turath Al-Arabi.
- Ibn Saydah. (1421). Al-MuHakam wa al-muHeeT al-a‘zham. A. Hindawi (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Ibn Ya‘ish. (n.d). SharH al-mufaSal. Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Idrees,A. (1428). Al-Kitaab al-mukhtaar fi ma‘any qira’at al-amSaar. A. Al-Juhani. Riyadh: Maktabat Al-Rushd.

- Ibn ASfour. (1419). SharH Al-Jumal. S. Abu JanaH (Ed.). Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Ibn ASfour. (1420). DHara'er al-sh'er. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Ibn ATeyyah. (1413). Al-MuHarrar al-wajeez fi tafseer al-kitaab al-aziz. A. MoHammed (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Ibn Faares. (n.d). Al-SaaHibi. A. Saqr (Ed.). Cairo: Maktabat Isaa Al-Baabi Al-Halabi.
- Ibn Hisham. (1406). TakhleeS al-shawaahed wa tas-heel al -fawa'ed. A. Al-SaaleHy. Beirut: Daar Al-Kitaab Al-Arabi .
- Ibn Hisham. (1419). SharH qaTr al-nada wa ball al-Sada (3rd ed.). M. AbdulHameed. Beirut: Al-Maktabah Al-Asreyyah.
- Ibn Jenni. (1371). Al-KhaSa'eS. M. Al-Najar (Ed.). Al-Maktabah Al-Elmeyyah.
- Ibn Jenni.(1373). Al-MunSef. I. Mustafa & A. Ameen (Eds.). General Ministry of Education.
- Ibn Jenni. (1381). Al-Tamaam fi tafseer ash'aar hadheel. A. Al-Qaisi, A. MaTloub & Kh. Al-Hudeethi (Eds.). Baghdad: MaTba'at Al-Aani.
- Ibn Jenni. (1406). Al-MuHtaseb fi tabyeen wojouh shawadh al-qira'at wa al-eyDHah anha (2nd ed.). A. NaaSef & A. Shalabi (Eds.). Daar Sazkeen for Printing and Publishing .
- Ibn Jenni. (1413). Ser Sena'at al-e'raab. (2nd ed.). H. Hindaawi (Ed.). Damascus: Daar Al-Qalam.
- Ibn Jinni. (1421). Al-Lam' fi al-Arabia (2nd ed.). F. Fares (Ed.). Jordan: Daar Al-Amal.
- Ibn Khalawayh. (1401). Al-Hujjah fi al-qera'at al-sab' (4th ed.). A. Mukarram. Beirut: Daar Al-Shorouq.

- Deewaan Odai Bin Zaid. (1385). M. Al-Mu‘ibed. Iraq: Ministry of Culture and Guidance.
- Deewaan Omar Bin Abi Rabe‘ah. (1416). (2nd ed.). Beirut: Daar Al-Kitaab Al-Arabi.
- Deewaan Ru'bah Bin Al-Ajjaaj. (n.d). W. Al-Ward (Ed.). Kuwait: Maktabat Qutaybah.
- Deewaan Turfah Bin Al-Abd. (n.d). Beirut: Al-Maktabah Al-Thaqafeyyah.
- E‘raab al-Qura’an al-mansoub ela al-Zajjaaj. (1420). I. Al-Ebyaari (Ed.). Cairo: Daar Al-Kitaab Al-MaSri & Beirut: Daar Al-Kitaab Al-lebnani.
- Filfil, M. (1428). Al-Lughah al-she‘reyyah ind al-nuHaat. Amman: Daar Jareer.
- Haashiyat al-shehaab ala tafseer Al-BayDHaawi. (n.d). Beirut: Daar Saader.
- Haashiyat MoHammed Al-Sabban ala sharH Al-Ashmouni li Alfiyyat Ibn Malik. Beirut: Daar Al-Fikr.
- Haashiyat MoHyeldeen Sheikh Zadah ala tafseer Al-BayDHaawi. (1419). M. Shaaheen. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Hamaasah, M. (n.d). Al-DHarourah al-she‘reyyah fi al-naHw al-Arabi. Cairo: Maktabat Daar Al-Oloum.
- Ibn Abi Al-Rabee‘. (1407). Al-BaseeT fi sharH jumal Al-Zajjajy. E. Al-Thubayti. Beirut: Daar Al-Gharb Al-Islami.
- Ibn Al-jawzi. (1407). Zaad al-maseer ala al-tafseer (4th ed.). Beirut: Al-Maktab Al-Islaami.
- Ibn Al-Jazari. (n.d). Al-Nashr fi al-qira’at al-ashr. A. Al-DHabbaa‘ (Ed.). Egypt: Al-Maktabah Al-Tejareyyah.
- Ibn ASfour. (1392). Al-Muqarrab. A. Al-Jawaari & A. Al-Jabouri (Eds.). Baghdad: MaTba‘at Al-aani.

- Bin Zanjalah, A. (n.d). Hujjat al-qera'at (2nd ed.). S. Al-Afghaani (Ed.). Beirut: Mu'assassat Al-Resaalah.
- Deewaan Al-Ajjaj. (n.d). A. Al-SaTli (Ed.). Damascus: Daar ATlas.
- Deewaan Al-AkhTal. (1414). (2nd ed.). Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Deewaan Al-Aqeesher Al-Asadi. (1997). Beirut: Daar Saader.
- Deewaan Al-Frazdaq. (n.d). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Deewaan Al-HuTay'ah. (1407). N. Taha (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khaniji.
- Deewaan Al-Mutalamis AlDHub'i. (1390). K. Al-Serafi (Ed.). Ma'had Al-MakhTuTat Al-Arabeyyah.
- Deewaan Al-Naabeghah Al-Dhubyani. (n.d). (2nd ed.). M. Ibrahim (Ed.). Cairo: Daar Al-Ma'aref.
- Deewaan Al-Ra'i Al-Numairi. (1416). Beirut: Daar Al-Jeel.
- Deewaan Al-Shanfari. (1407). (2nd ed.). Beirut: Daar Al-Kitaab Al-Arabi.
- Deewaan Hassaan Bin Thaabet. (n.d). A. Al-Barquqi (Ed.). Beirut: Daar Al-kitaab Al-Arabi .
- Deewaan Humaid Bin Thor. (1371). A. Al-Rajkouti (Ed.). Cairo: Daar Al-Qawmeyyah for Publishing and Printing.
- Deewaan Ibn Muqbel. (1416). A. Hassan. Beirut: Daar Al-Sharq Al-Arabi.
- Deewaan Imru' Al-Qays. (n.d). (3rd ed). M. Ibrahim (Ed.). Cairo: Daar Al-Ma'aref.
- Deewaan Jameel Buthaynah. (1402). Daar Beirut for Printing and Publishing.
- Deewaan Jarirwith the explanation by MoHammed Bin Habeeb. (n.d). (3rd ed.). N. MoHammed (Ed.). Cairo: Daar Al-Ma'aref.
- Deewaan Jarir. (1413). Beirut: Daar Al-Kitaab Al-Arabi.
- Deewaan Obaid Allah Bin Qais Al-Ruqayaat. (1378). M. Najm (Ed.). Beirut: Daar Saader.

- Al-SuyouTi. (n.d). SharH shawaahid Al-Mughni. Beirut: Maktabat Al-Hayat.
- Al-Tabari, A. (1424). Jaame‘ al-bayaan an ta’weel aai al-Qura’an. A. Al-Turki (Ed.). Daar Aalam Al-Kutub.
- Al-Tabreezi, Y. (1352). SharH al-QaSa’ed al-ashr. Cairo: Al-Ameereyyah.
- AlTha‘labi, A. (1422). Al-Kashaf wa al-bayaan fi tafseer al-Qura’an. Ibn Ashour (Ed.). Beirut: Daar Ehya’a Al-Turaath Al-Arabi.
- Al-Tunisi, I. (1421). Al-TaHreer wa al-tanweer (2nd ed.). Beirut: Mu’ssassat Al-Taareekh.
- Al-WaaHidi. (1430). Al-Tafseer al-baseeT. Riyadh: Deanship of Scientific Research in MoHammed Bin Saud Islamic University.
- Al-Zajjaaji, A. (1402). Horouf al-ma‘any wa al-Sefaat. H. Farhoud (Ed.). Riyadh: Daar Al-Oloum.
- Al-Zajjaaji, A. (1412). Al-Laamaat (2nd ed.). M. Al-Mubarak (Ed.). Beirut: Daar Saader.
- Al-Zajjaaji, A. (1417). Al-Jumal fi al-naHw (5th ed.). A. Al-Hamad (Ed.). Beirut: Mu’ssassat Al-Resaalah.
- Al-Zajjaj. (1408). Ma‘any al-Qura’an wa e‘rabuh. A. Shalabi (Ed.). Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Al-Zarkashi, M. (1391). Al-Burhaan fi oloum al-Qura’an. M. Ibraaheem. Beirut: Daar Al-Ma‘rifah.
- Al-Zubaidi, A. (1407). E’atilaaf al-nuSrah fi ekhtelaaf nuHaat al-Kufah wa al-BaSrah. T. Al-Janaabi. Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Amaaly Ibn Al-Shajari. (1413). M. Al-TanaaHi (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khaniji.
- Awadh, S. (1390).Mafhoum al-DHarourah al-she‘reyyah ind ahham olama’a al-arabeyyah Hatta nihaayat al-Qarn al-raabe‘ al-hijri. Magazine of Studies In Arabic Languages and its Arts (6).

- Al-Saayegh, M. (1424). Al-LamHah fi sharH al-lmalHah. I. Al-Sa‘edi (Ed.). Madinah: Deanship of Scientific Research, the Islamic University.
- Al-Sabheen, M. (1426). Masa’el al-khelaaf al-naHaweyyah fi DHaw’ al-e‘teraaDH ala al-daleel al-naqli. Riyadh: Imaam MoHammed bin Saud Islamic University.
- Al-Saffaar, Q. (1419). SharH al-kitaab (Al-ssifr al-awal). M. Al-Owfi (Ed.). Al-Madinah: Daar Al-Ma’ather .
- Al-Sarraaj, A. (1420). Al-OSoul fi al-naHw (3rd ed.). A. Al-Fatli (Ed.). Beirut: Mu’ssassat Al-Resalah.
- Al-SayuoTi. (1397). Ham‘ al-hawaame‘ fi sharH jam‘ al-jawaame‘. A. Makram (Ed.). Kuwait: Daar Al-BuHouth Al-Elmeyyah.
- Al-Seeraafi, A. (1409). Ma yaHtamel al-she‘r min al-DHarourah. A. Al-Quzi (Ed.). (n.p).
- Al-Seeraafi, Y. (1394). SharH abyaat Sibawayh. M. Hashim (Ed.). Cairo: Daar Al-Fikr.
- Al-Seraafi, A. (1429). SharH al-kitab. A. Mahdali & A. Ali (Eds.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Al-ShaaTebi, I. (1428). Al-MaqaaSed al-shaafeyah fi sharH al-khulaaSah al-kaafeyah. Makkah: Umm Al-Qura University.
- Al-ShanqeeTi, M. (1415). ADHwa’a al-bayaan fi eDHaaH al-Qura’an be al-Qura’an. Beirut: Daar Al-Fikr Al-Arabi.
- Al-Suhaili, A. (1404). Nataa’ej al-fikr (2nd ed.). M. Al-Bana (Ed.). Maktabat Al-Riyadh.
- Al-Sukari, A. (1995). SharH Deewaan Ka‘b Bin Zuhair. Cairo: MaTba‘at Daar Al-Kutub Al-MaSreyyah.
- Al-SuyouTi. (1406). Al-Ashbaah wa al-nzha’er fi al-naHw. A. Makram (Ed.). Beirut.

- Al-Muraadi, A. (1428). TwaDHeeH al-maqaaSed wa al-masaalik bi sharH alfiyyat Ibn Malik. A. Sulaimaan (Ed.). Daar Al-Fikr Al-Arabi.
- Al-MuSeli, A. (1405). SharH alfeyat Ibn Mu'Ti. A. Al-Shumali (Ed.). Riyadh: Maktabat Al-Khuraiji.
- Al-Muthanna, M. (1998). SharH naqa'eDH Jarir wa Al-Farazdaq. M. Hour & W. MaHmoud (Eds.). Abu Dhabi: Al-Mujama' Al-Thaqaafi.
- Al-NaHas, A. (1406). SharH abyaat Sibawayh. Z. Zaahid (Ed.). Beirut: Aalam Al-Kitaab.
- Al-NaHas, A. (1409). E'raab al-Qura'an. Z. Zaahed (Ed.). Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Al-Nasfi, A. (1416). Madaarek al-tanzeel wa Haqaa'eq al-ta'weel. Beirut: Daar Al-Nafa'es.
- Al-Naysabouri, N. (1416). Ghra'eb al-Qura'an wa ragha'eb al-furqaan. Bruit: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Al-Qairawaani, A. (n.d). Ma yajouz li al-sha'er fi al-DHarourah. M. Sallam & M. Hadarah. Alexandria: Al-Ma'aref.
- Al-Qayrawaani, A. (n.d). Al-Mumte' fi San'at al-she'r. M. Sallam (Ed.). Alexandria: Munsha'at Al-Ma'aref.
- Al-Qayrawani, A. (1401). Al-Omdah fi maHaasen al-she'r wa aadaabeh. M. AbdulHameed. Beirut: Daar Al-Jeel.
- Al-Qaysi, A. (1408). EyDHaaH shawaahed al-eyDHaaH. M. Al-Da'jaany (Ed.). Beirut: Daar Al-Gharb Al-Islaamy.
- Al-QurTubi, A. (1405). Al-Jame' li aHkaam al-Qura'an. Beirut: Daar Ehya'a Al-Turath.
- Al-Raazi, F. (1421). Al-Tafseer al-kabeer aw mafaateeH al-ghayb. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.

- Al-Khaazen, A. (1415). Lubaab al-ta'weel fi ma'any al-tanzeel. M. Shaaheen. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Al-KhaTeeb, A. (1422). Mu'jam al-Qira'at al-qura'aneyyah. Damascus: Daar Sa'aduldeen for printing and publishing.
- Al-Kirmaani, M. (1422). MafaateeH al-aghaani fi al-qira'at wa al-ma'any. A. Medlej (Ed.). Beirut: Daar Ibn Hazm.
- Al-Maaleqi, A. (n.d). RaSf al-mabaani fi SharH Horouf al-ma'any. A. Al-KharraT (Ed.). Damascus: MaTbu'at Mujama' Al-Lughah Al-Arabeyyah.
- Al-Maawardi, A. (n.d). AlNukat wa al-oyoun. A. Abdulraheem (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Thaqafeyyah.
- Al-Mabarred, M. (n.d). Al-MuqtaDHeb. M. Ozhaimah (Ed.). Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Al-Majaashe'i, A. (1428). Al-Nukat fi al-Qura'an. (1ST ED). A. Al-Taweel. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Al-Maqdisi, A. (n.d).Ibraaz al-ma'any men Herz al-ma'any fi al-qira'at al-ashr. I. Atwa (Ed.). Egypt: Maktabat Mustafa Al-Babi.
- Al-Maydaani, A. (1416). Majma' al-amthaal. M. AbdulHameed (Ed.). Beirut: Daar Al-Jeel.
- Al-Mu'arri, A. (1404). Resaalat al-Saahil wa al-shaaHij (2nd ed.). A. Al-ShaaTi'e. Cairo: Daar Al-Ma'aaref.
- Al-Mubarrad, A. (1417). Al-Mudhakkar wa al-mu'annath. R. Abdultawab & S. Al-Haadi (Eds.). Cairo: Maktabat Al-Khaaniji.
- Al-Mubarrad, M. (1418). Al-Kaamel fi al-lughah wa al-adab (3rd ed.). M. Al-Daali. Beirut: Al-Resaalah.
- Al-Muraadi, A. (1413). Al-Jana al-daani fi Horouf al-ma'aany. F. Qebawah & M. FaaDHil (Eds.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.

- Al-Farra'a. (1955). Ma'any al-Qura'an. A. Najaati, M. Al-Najjaar & A. Shalabi (Eds.). Daar Al-Surur.
- Al-Fernaawni, H. (2006). Fi oSoul e'raab al-Qura'an. Alexandria: Daar Al-Wafaa.
- Al-Haashimi, A. (1409). Meezaan al-dhahab fi Sena'at she'r al-Arab. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Thaqaafeyyah.
- Al-Halabi, A. (1411). Al-Dur al-maSoun fi oloum al-kitaab al-maknoun (4th ed.). A. Al-KharraaT (Ed.). Damascus: Daar Al-Qalam.
- Al-Hamadaani, A. (1428). Al-Fareed fi e'raab al-Qura'an al-majeed. M. Al-Fatyyekh. Madinah: Daar Al-Zamaan.
- Al-Harawi, A. (1402). Al-Ozheyah fi elm al-Horouf. A. Al-MilouHi (Ed.). Damascus: Mujama' Al-Lughah Al-Arabeyyah.
- Al-Harbi, H. (1417). Qawa'ed al-tarjeeH ind al-mufasereen (Applied Theory Study). Riyadh: Daar Al-Qaasem.
- Al-Hasoun, Kh. (1423). Al-NaHaweyeen wa al-Qura'an. Jordan: Maktabat Al-Resaalah.
- Al-Hudaithi, Kh. (1394). Al-Shaahid wa oSoul al-naHw. Printings of Kuwait University.
- Al-Jawhari, E. (1407). Al-SeHaH taaj al-lughah wa SeHaH al-Arabeyyah (4th ed.). A. ATTar (Ed.). Beirut: Daar Al-Elm li Al-Malayeen.
- Al-Jum'ah, Kh. (1425). Shawaahid al-shi'r fi kitaab Sibawayh (3rd ed.). Kuwait: Maktabat Daar Al-Oroubah.
- Al-Kalbi, I. (1416). Al-Tasheel li oloum al-tanzeel. A. Al-Khaaldy (Ed.). Beirut: Daar Al-Arqam Bin Abi Al-Arqam.
- Al-Karmaani, M. (1408). Ghara'eb al-tafseer wa aja'eb al-ta'weel. Sh. Al-Ajli (Ed.). Jeddah: Daar Al-Qeblah & Beirut: Mu'ssassat Oloum Al-Qura'an.

- Al-Daani, A. (1428). Jaame‘ al-bayaan fi al-qera’at al-sab‘. Al-Shareqah University.
- Al-DHabi, A. (n.d). Al-MafDHaleyyat (6th ed.). A. Shaker & A. Haroun (Eds.). Cairo: Daar Al-Ma‘aref.
- Al-DumyaTi, A. (1419). ItHaaf fuDHala’a al-bashar fi al-qira’at al-arba‘ah ashar. A. Mahrah (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Al-Faaresi, A. (1408) Al-EyDHaaH al-aDHddy (2rd ed.). H. Farhoud (Ed.). Riyadh: Daar Al-Oloum.
- Al-Faaresi, A. (1410). Al-Ta‘leeqah ala kitaab Sibawayh. A. Al-Quzi. Cairo: MaTba‘at Al-Amaanah.
- Al-Faariqi, A. (1400). Al-EfSaaH fi sharH abyaat mushkelat al-e‘raab (3rd ed.). S. Al-Afghaani. Beirut: Mu’ssassat Al-Resaalah.
- Al-Faarisi, A. (1408). Kitaab al-she‘r. M. Al-TunaaHi. Cairo: Maktabat Al-Khaaniji.
- Al-Faarisi, A. (1413). Al-Hujjah li al-qurra’a al-sab‘ah A’immat al-amSaar be al-Hejaaz wa al-Iraq wa al-Shaam al-ladheena dhakarahum Abu Bakr Bin Mujaahed (3rd ed.). B. Qahwaji & B. Huwayjaati (Eds.). Damascus: Daar Al-Ma’amoun li Al-Turaath.
- Al-Fahri, I. (2004). Kanz al-kuttaab wa muntakhab al-aadaab. Abu Dhabi: Al-Mujamma‘ Al-Thaqaafy.
- Al-Faresi, A. (1405). Al-Masa’el al-baSareyyat. M. Al-ShaaTer (Ed.). Cairo: MaTba‘at Al-Madani.
- Al-Faresi, A. (1407). Al-Masa’el al-Halabeyyat. H. Hindawi (Ed.). Damascus: Daar Al-Qalam.
- Al-Faresi, A. (n.d). Al-Masa’el al-mushkelah al-ma‘roufah bi al-Baghdadeyyat. S. Al-Senkaawi (Ed.). Baghdad: MaTba‘at Al-aani.

- Al-AnSaari, A. (1421). Defaa‘ ann kitaab Allah al-Qura’an wa al-DHarourah al-she‘reyyah. Om Al-Qura University Magazine (20).
- Al-AnSaari, I. (1405). Mughni al-labeeb ann kutub al-a‘aareeb. M. Al-Mubarak & M. Hamadallah (Eds.). Beirut: Daar Al-Fikr.
- Al-ASbahaani, A. (n.d). Al-MabsouT fi al-qera’at al-ashr. S. Haakemi (Ed.). Damascus: Mujamma‘ Al-Lughah Al-Arabeyyah.
- Al-ASghar, A. (1420). Al-Ekteyaarayn. F. Qebaawah (Ed.). Beirut: Daar Al-fikr Al-Mu‘aaSer.
- Al-Askari, A. (1406). Al-Senaa‘atayn. A. Al-Bejaawi & M. Ibrahim (Eds.). Beirut: Al-Maktabah Al-Asreyyah.
- Al-AwsaT, A. (1411). Ma‘any al-Qura’an. H. Qarraa‘ah. Cairo: MAktabat Al-Khaaniji.
- Al-Azhari, A. (1396). Tahdheeb al-lughah. A. Haroun (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khaniji.
- Al-Azhari, Kh. (n.d). Al-TaSreeH ala al-tawDHeeH ala alfeyyat Ibn Malik. Beirut: Daar Al-Fikr.
- Al-Az-hari, M. (1412). Ma‘any al-qira’at. E. Darweesh & A. Al-Quzi (Eds.). Riyadh: King Saud University.
- Al-Baghdaadi, A. (1418). Khazanat al-adab wa lub libaab lisaan al-Arab (4th ed.). A. Haaroun (Ed.). Cairo: Al-Khaaniji.
- Al-Baquli, A. (1421). Kashf al -mushkilaat wa iyDHaaH al-mu‘DHelaat fi e‘raab al-Qura’an wa elal al-qira’at. A. Al-Sa‘di (Ed.). Jordan: Daar Ammaar.
- Al-BaTalyousi, I. (n.d). Al-Hulal fi eSlaaH al-khalal men kitab all-jumal. S. Saudi (Ed.). (n.p).
- Al-Daani, A. (1404). Al-Tayseer fi al-qera’at al-sab‘ (4th ed.). Beirut: Daar Al-Kitaab Al-Arabi.

- Al-Akbari, A. (1417). E‘raab al-qira’at al-shawaadh. M. Azouz (Ed.). Beirut: Aalam Al-Kutub.
- Al-Akbari. (1414). Oqoud al-zabarjad ala musnad Al-Imaam AHmad. S. Al-QuDHaat (Ed.). Beirut: Daar Al-Jeel.
- Al-Akbari. (1416). Al-Lubaab fi elal al-bena’a wa e‘raab. Gh. Tulaymaat (Ed.). Dubai: Markaz Jum‘ah Al-Maajed.
- Al-Alousi, M. (1341). Al-DHara’er wa ma yusawegh li al-shaa‘er doon al-nather. Baghdad: Al-Maktabah Al-Salafeyyah.
- Al-Alousi, M. (n.d).RouH al-ma‘any fi tafseer al-Qura’an al-azheem wa al-sab‘ al-mathaani. Beirut: Daar Al-Fikr.
- Al-Anbaari, A. (1380). Al-EnSaaf fi masaa’el al-khilaaf bain al-naHaweyyeen al-BaSareyyeen wa al-Kufeyyeen (4th ed.). Egypt: Daar Ehya’a Al-Turath Al-Arabi.
- Al-Anbaari, A. (1400). Al-Bayaan fi ghareeb e‘raab al-Qura’an. T. Taha. Al-Hay’ah Al-MaSreyyah Al-A’amah li Al-Kitaab.
- Al-Anbaari, A. (1970). Al-Bulghah fi al-farq bain al -mudhakkar wa al-mu’annath. R. AbdulTawwaab. Cairo: MaTba‘at Daar Al-Kutub.
- Al-Anbaari, A. (1995). Asraar al-arabeyyah. F. Qebaawah. Beirut: Daar Al-Jeel.
- Al-Anbari, A. (1407). Al-ADHdaad. M. Ibraaheem. Beirut: Daar Al-Maktabah Al-ASreyyah.
- Al-Andalusi, A. (1413). Al-BaHar al -muHeeT. A. Al-Mawjoud. Beirut: Aalam Al-Kutub Al-Elmeyyah.
- Al-Andalusi, A. (1418). Irteshaaf al-DHarb men lesaan alArab. R. MoHammed (Ed.). Cairo: Al-Khaanijy.
- Al-AnSaari, A. (1408). Al-Nawaader fi al-lughah. M. Ata (Ed.). Beirut: Daar Al-Sharq.

List of References:

- Abbas, I.(1965). Drasat fi al-Adab al-Arabi: Deewaan Abi Daawood Al-Eyaadi. Beirut: Maktabat Al-Hayaat.
- AbdulHaleem, M. (1420). Mawaared al-baSa'er li fara'ed al-DHara'er. H. Sa'eed (Ed.). Jordan: Daar Ammar.
- Abdullateef, M. (1416). Lughat al-she'r (Study in the poetic Necessity). Beirut: Daar Al-Shorouq.
- Abi Al-Rabee'. (1405). Al-MulakhaS fi DHabT qawaaneen al-Arabeyyah. A. Al-Hakami (Ed.). (n.p).
- Abi Taaleb, M. (1402). Al-TabSurah (2nd ed.). M. Al-Nadawy. India: Al-Dar Al-Salafeyyah.
- Abi Taaleb, M. (1408). Mushkel e'raab al-Qura'an (4th ed.). H. Al-DHaamen. Beirut: Mo'assassat Al-Resaalah.
- Abi Taaleb, M. (1429). Al-Hidaayah ela belough al-nihaayah fi elm ma'any al-Qura'an wa tafseeruh wa aHkamuh wa jumal min funoon oloumeh. Al-Sharqa University.
- Abi Taleb, M. (1418). Al-Kashf ann wojoud al-qira'at al-sab' wa elaluha wa Hujajuha (5th ed.). Beirut: Mu'ssassat Al-Resaalah.
- Abou Hayyaan. (1422). Al-Tdhyeel wa al-takmeel fi sharH al-tas-heel. H. Hendaawy. Daar Al-Qalam.
- Abu Obaidah. (1401). Majaaz al-Qura'an (2nd ed.). M. Sazkeen (Ed.). Beirut: Mu'assassat Al-Resalah.
- Al-Aini, B. (n.d). Omdat al-qaare': SharH SaHiH Al-Bukhaari. Beirut: Daar EHya'a Al-Turath Al-Arabi.
- Al-Akbari, A. (1407). Al-Tebyaan fi e'raab al-Qura'an (2nd ed.). M. Al-Bejaawy (Ed.). Beirut: Daar Al-Jeel.

Relating the HolyQuran to Poetical Necessity:
A Grammatical Study

Dr. Khalid Sulaiman Al-Mulaify
Departmentof Syntax, Morphology and Philology
College of Arabic Language
Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The poetical necessity in general terms is linked to some weak linguistic levels, like anomalous and extraordinary, so the grammarians have considered the Holy Quran too exalted for parsing it based on the poetical necessity, because the Quran has the highest level of eloquence.

Although, the grammarians have accentuated unanimously that there is no poetical necessity in the Quran, we find some of them parsed many verses of the Quran based on the poetical necessity.

This study aims at clarification of grammarians' position on this issue, through analytical studying of some poetic necessity issues that some verses were parsed based on them.

This study is divided into two researches:

First research: entitled as (Grammarians' position on analyse of the Quran based on the poetical necessity).

Second research: entitled as (The poetical necessity issues).

This research is applied where I have studied twenty four issues of poetical issues through their four kinds:

- issues of elisions.
- issues of augment.
- issues of hysteron proteron.
- issues of substitution.